ما في هذه المجموعة

١ رسالة في اثبات الواجب لجلال الدين الدواني

٢ حاشية المولى الحنفي لاثبات الواجب

٣ شرح آداب بحث سمرقندي لكمال الدين مسعود

٤ شرح رسالة زوراء و حواشيه

ما في هذه المجموعة

١ رسالة في اثبات الواجب لجلال الدين الدواني
٢ حاشية المولى الخفري لاثبات الواجب
٣ شرح آداب البحث سمرقندي لقطب الدين مسعود
٤ شرح رسالة ذوراء و حوراء

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك سبحانك ما اعظم شانك و اظهر برهانك انت الشاهد
فى العين ولا تشاهدك العين و انت اقرب الى الشئ من عينه وقد
حال الحجب فى البين لا يبصرك نواظر البصائر الا بانوارك ولا يظهرك
ظواهر الدلائل الا باظهارك فانت الدال على ذاتك بذاتك ثم
على ما سواك بانوار صفاتك اخرجنا من الظلمات الى النور وبحنا
من الانتكاس فى مهاوى عالم الزور وصل على الهادى اليك بعد
ما وقب غاسق الجهالة و القائد الى جنابك حيث انقب وجه
محجة الهدى بظلم الضلالة محمد مجمع الكمالات الانسية ومنبع السعادات
الانسية واله وصحبه ذوى النفوس القدسية ما دارت الادوار
والازمان وتسلسلت سلسلة الاسباب والاكوان وبعد فيقول
الفقير الى عفو ربه الحقيق محمد بن اسعد الدوانى الصديقى
قد حررت فى هذه الرسالة وجوه براهين اثبات الواجب جل ذكره
على ما اورده ائمة الحكمة والكلام واجتهدت فى تشييد مبانيها
وترتيب مقدماتها على ابلغ النظام ثم اعقبتها بما سمح به

خاطرى

خاطرى من وجوه النقض والابرام والدفع والاتمام سالكا فى جميع ذلك
مسلك الانصاف ناكبا عن سبيل الجور والاعتساف ولم اجمد
على التقليد فاسلك النظر اتباع ولم اتقيد بالجدال فالحق احق
بالاتباع وقد سعيت فى تقريب المقاصد الى الافهام وان افضى
الى اطناب فى الكلام فان المقاصد فى انفسها غامضة فكرهت
ان يجمع تعقيد اللفظ ودقة المعنى فينغلق نظمه ويتعسر فهمه وقد كتبتها
فى يومين من اقصر ايام الصيف ما خلا برهان التطبيق الى حيث
انتهت فقد عاق عنها عوائق الحدثان حتى نسجت عليها عناكب
النسيان الى ان وردت اشارة قدسية هزت من عطفى وشدت
عضدى فعدت الى اتمامها فجاءت بحمد الله حاوية لنتائج افكار
المتقدمين والمتاخرين هادية الى الحق المبين فليسعد بها الراكح
المتحرق بالنظر الدقيق المتعالى بهمته عن حضيض التقليد الى
ذروة التحقيق المستوى اطراف الكلام جله ودقه الموفى لكل ذى حق
حقه وقليل ما هم فان اكثرهم جاهلون او متجاهلون والله يحق
الحق بكلماته ولو كره المبطلون والله ولى التوفيق وبيده ازمة

التحقيق اعلم ان البراهين المؤدية الى هذا المطلب منحصرة فى مسلكين
احدهما يتوقف على ابطال الدور والتسلسل والآخر ليس كذلك
بل يدل على اثبات الواجب اولا ثم ينتقل منه الى بطلان الدور
والتسلسل كما سيرد عليك فلاجرم رتبنا الرسالة على مقصدين لبيان
ذينك المسلكين ولما كان الثانى ابسط رأينا ان نقدمه فنقول
المقصد الاول فى المسلك الاول وفيه طرق الطريق الاول
قالوا لا شك فى وجود ممكن ما كالمركبات فان استند الى الواجب ابتداء
او بواسطة ثبت المطلب او لا شك فى وجود موجود ما فان كان واجبا
او ممكنا استند اليه ثبت المطلب والا فان رجع سلسلة الاستناد
فى شئ من المراتب دار والا تسلسل العلل الى غير النهاية اذ كل
ممكن فله علة وحينئذ نقول جميع الممكنات اى تلك الآحاد
بحيث لا يشذ عنها شئ منها موجود اذ لو كان معدوما لكان جزء
من اجزائه معدوما ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود
ونحن ما اعتبرنا الا تلك الآحاد الموجودة فقط لا المجموع المأخوذ
فيه الهيئة الاجتماعية الاعتبارية المعدومة فالاجزاء باسرها

موجودة فيكون المجموع بهذا المعنى موجودا ولا شك انه ممكن
لاحتياجه الى كل من الممكنات المأخوذة فيه والمحتاج خصوصا
الى الممكن ممكن فله علة وعلته اما نفس المجموع او جزؤه
او امر خارج عنه والاول باطل ضرورة وجوب تقدم العلة
على المعلول وامتناع تقدم الشئ على نفسه والثانى ايضا باطل
لان علة الكل يجب ان تكون علة لكل جزء لان كل ممكن محتاج
الى علته فلو لم يكن علة المجموع علة لكل جزء لكان بعض الاجزاء
معللا بعلة اخرى فلا يكون ما فرض علة للمجموع وحده علة له بل
لبعضه فقط واذا كان علة لكل جزء فيكون ذلك الجزء علة لنفسه
ولعلله واذا بطل القسمان الاولان تعين الثالث فتكون علته
امرا موجودا خارجا والموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب
لذاته وهو المطلوب وعلى هذا التقرير اندفع عدة ما يورد عليه
منها ان المجموع يشعر بالتناهى وما لا يتناهى لا مجموع له فاثبات
الواجب بما يشعر بالتناهى يكون مصادرة وذلك لما عرفت من ان
المراد بالمجموع الآحاد بحيث لا يشذ عنها شئ وقد لوحظت باجمالى

شامل لها ومنها انه اذا اريد بالمجموع كل واحد من احاد السلسلة فعلته
ممكن آخر متسلسلا الى غير النهاية واذا اريد بالمجموع المجموع من حيث
هو مجموع فلا نسلم انه موجود لعدم تحقق الجزء الصورى اعنى
الهيئة الاجتماعية وذلك لما مر من ان المراد هو المتعدد بلا
ملاحظة الهيئة الاجتماعية كما فى الاعداد حيث قيل انها الوحدات
من غير ان يلاحظ فيها الهيئة الاجتماعية وقد بينا ان الكل
بهذا المعنى موجود لوجود جميع اجزائه وتلخيصه ان الاحاد قد
تلاحظ واحدا واحدا وقد تلاحظ باسرها دفعة والاول ان كان
بملاحظات بحسب عدة الاحاد فهو العلم التفصيلى وان كان
بملاحظة واحدة بامر اجمالى شامل لواحد واحد على سبيل البدل
فهو معنى الكل الافرادى والثانى هو معنى الكل المجموعى ولا حاجة
فى ذلك الى اعتبار الهيئة الاجتماعية فافهم ثم بقى عليه ايراد
وهو انه ان اريد بالعلة العلة التامة فلم لا يجوز ان يكون نفسه
قوله ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول قلنا ممنوع فى
العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم فى المركبات
تقدمها

تقدمها على نفسها بمرتبتين لان مجموع الاجزاء المادية والصورية
جزء من العلة التامة فتكون متقدما عليها وهى على هذا التقدير
متقدمة على المعلول المركب الذى هو عين مجموع الاجزاء و
ايضا جميع الموجودات من الواجب والممكن ممكن لاحتياجه
الى الاجزاء وعلته التامة نفسه اذ ليست جزء منه ضرورة احتياجه
الى بقية الاجزاء ولا خارجا عنه اذ لا خارج عنه فتعين
ان تكون نفسه وايضا العلة التامة مجموع امور كل واحد منها
متقدم ولا يلزم منه تقدم المجموع فان جميع اجزاء الشئ غير
متقدم عليه بل هو عينه مع ان كلا منها متقدم عليه وان اريد
بالعلة العلة الفاعلية فلم لا يجوز ان يكون جزئه قوله لان
علة الكل علة لكل جزء فيكون علة لنفسه ولعلله قلنا انما يلزم
ذلك لو كان علة تامة للكل اذ حينئذ لا يتوقف الكل على ما
هو خارج عنه والمفروض كونه علة فاعلية وهو لا ينافى
الاحتياج الى الغير والجواب ان المراد الفاعل لا مطلقا بل الفاعل
المستقل بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما هو

عنه والفاعل المستقل بهذا المعنى فى المجموع الذى هو بجميع اجزائه
ممكن يجب ان يكون فاعلا فى كل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا فى مستقلا
المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره وغير معلولاته لانا نقول
نحن نمنع وجوب كون الفاعل المستقل فى الجميع فاعلا فى كل جزء وننتقضه
بالمركب من الواجب والممكن فان الفاعل المستقل فيه هو الواجب
وهو جزئه لانا نقول ليس لكم هذا المنع بعد قيام الدليل عليه
فى المركب من الممكنات الصرفة بل لا بد من منع مقدمة من مقدمات
دليله وتلك المقدمات باسرها ظاهرة غير قابلة للمنع وليس لكم
ان تقولوا انه ينتقض بالمركب من الواجب والممكن فان الدليل
المذكور لا يجرى فيه قيل وبهذا تبين بطلان ما قد قيل انه يجوز
ان يكون ما فوق المعلول الاخير علة الجميع وهذا معلول لما قبله
قبله بمرتبة واحدة وهكذا لانه لو كان ما قبل المعلول الاخير
علة موجودة للسلسلة باسرها مستقلة بالتاثير فيها حقيقة موجدة
لكان علة لنفسه قطعا واعترض على هذا الجواب بانه لو لزم
ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل جزء كذلك للزم
فى مركب

فى مركب بين اجزائه ترتب زمانى كالسرير مثلا اما تقدم المعلول على
علته المستقلة او تخلفه عن العلة المستقلة اذ لا يخلو من ان يكون
فاعل المجموع بالاستقلال كان موجودا عند وجود الجزء الاول
او لا على الاول يلزم تخلف الجزء الثانى عن علته المستقلة وعلى
الثانى يلزم تقدم الجزء الاول على وجود علته المستقلة وايضا
لو فرضنا ثلثة اشياء كل واحد منها معلول لعلة اخرى مستقلة
تكون مجموع الثلثة علة مستقلة لمجموع المعلولات مع انه ليس
علة لشئ من تلك المعلولات الثلثة ضرورة استناد كل منها الى
واحدة فقط من تلك العلل واجيب عن الاول بان تخلف
المعلول عن الفاعل المستقل بهذا المعنى غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه
استجماع جميع ما لا بد منه فى التاثير والممتنع هو التخلف عن الفاعل
المستجمع على ان المراد بكون فاعل الكل بالاستقلال فاعلا لكل جزء
كذلك ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل لا انه بعينه يكون
فاعلا لكل جزء وبهذا يندفع الايراد الثانى ايضا وهذا القدر يكفى
فى غرضنا وهو ابطال كون الجزء علة مستقلة لجميع الممكنات

لانه لو لم يكن علة ذلك الجزء خارجة عنه فهو اما عينه فيلزم
تقدم الشئ على نفسه او داخل فيه وننقل الكلام اليه الى
ان ينتهي الى ما يكون علة نفسه او يتسلسل وحينئذ فكل جزء
فرض علة في تلك السلسلة فعلته اولى منه بان يكون علة لها لان
تاثيرها اكثر لكون ذلك الجزء اثره وهو ليس اثر النفسه فيلزم ترجيح
المرجوح ويمكن التمسك بهذا في نفي علية الجزء ابتداء بان يقال
كل جزء فرض علة للمجموع فان علته اولى منه بالعلية لانه اكثر تاثيرا
منه فيلزم ترجيح المرجوح وقد اعترض عليه بانه لم لا يجوز ان
تكون علة المجموع بالمعنى المذكور نفسه بمعنى انه كاف في وجوده من
غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث للثاني
وهلم جرا فلكل واحد من الاحاد علة تامة فيها ولما لم يكن المجموع
الماخوذ على هذا الوجه غير الافراد لم يحتج الى علة خارجة عن
علل الافراد ولا امتناع في تعليل الشئ بنفسه على طريق توزيع الاحاد
على الاحاد وانما المحال تعليله بنفسه بالمرة سواء كان بسيطا في نفسه
او مركبا واجيب عنه بان المجموع بهذا الاعتبار عين الاحاد بالاسر

ولا شك

ولا شك ان هذه الاحاد ممكنات موجودة كما ان كلا منها ممكن موجود
وكما ان الممكن الموجود الواحد محتاج الى علة موجودة كافية في ايجاده
كذلك الممكنات المتعددة الموجودة محتاج الى علة موجودة كافية
في ايجادها وتلك العلة لا يمكن ان تكون عينها لان العلة الموجودة
للشئ سواء كان واحدا في نفسه او متعددا يجب ان يتقدم عليه
في الوجود ومن المستحيل تقدم المجموع على نفسه والاشتباه انما
وقع بين تعليل كل واحد من السلسلة بآخر منها وبين تعليل مجموعها
بمجموعها والاول هو المتنازع فيه الذي نحن بصدد ابطاله بالدليل
والثاني مما يبتنيه على بطلانه فانه باطل بديهة على اي وجه
فرض في تعليل المجموع بالمجموع تعليل الاحاد بالاحاد بطريق الدور (او التسلسل)
او بغيره هذا خلاصة ما ذكروه في كتبهم مع تتميمات وتفصيلات
من قبلنا لا يخفى على الناظر وفقها ونحن نعيد النظر في تلك
المقدمات للفصل بين ما يليق منها بالنقض والابرام فنقول اما
ما قيل في الشق الاول من الايراد الاول ان اريد بالعلة العلة
التامة فلم لا يجوز ان يكون نفسه مع تقريرهم ذلك المنع في

سائر كتبهم والعدول الى دليل آخر وجزء مهيات العلة التامة يجوز
ان يكون عين المعلول لكونها غير واجبة التقدم فمحل بحث بنظر ادق
من ذلك اذ لو جاز كون العلة التامة نفس الممكن لكفى في وجوده
فلم يحتج الى غيره ولو توجه ذلك فليمنع في اول المرتبة افتقار
الممكن الى غيره فلا يلزم ترتب اصلا فضلا عن التسلسلة الغير
المتناهية وحينئذ ينسد باب اثبات الواجب الصانع بالامكان
لانه لا يحتاج الى سبب مغائر لجواز ان يكون سببه التام نفسه
حينئذ فان قلت لا يجوز ان يكون الحادث علة تامة لنفسه والا
لكان قديما ضرورة ان ما يكفي ذاته في وجوده يكون قديما فحينئذ
يمكن اثبات الصانع بالممكن الحادث قلت هذا لا يرد على ما قلنا
من انه ينسد باب اثبات الصانع بالامكان اذ حينئذ لا يمكن
الاثبات به بل يحتاج الى اخذ الحدوث وهم مطبقون على جواز
الاثبات بالامكان وتجويز كون العلة التامة نفس الشيء يستلزم
عدم جوازه فهو ينافي ما اتفق عليه كافة المحققين فكيف يجعل
ذلك مقررا على انا نقول حينئذ لا يتم اثباته بالممكن الحادث ايضا
لجواز

لجواز انتهائه الى ممكن قديم يكون علته التامة نفسه فتنقطع
التسلسلة كما هو على تقدير انتهائه الى الواجب القديم من
غير فرق فافهم ذلك جدا وايضا الممكن هو ما لا يجب له الوجود
والعدم بالنظر الى ذاته فلو كان علة تامة لنفسه كان وجوده
واجبا بالنظر الى ذاته اذ بالنظر الى ذات العلة التامة يجب وجود
المعلول لا يقال انما يلزم كونه واجبا لو لم يفتقر الى جزئه الذي
هو غيره لانا نقول الواجب الخارج من التقسيم هو ما يجب له
الوجود بالنظر الى ذاته وهو صادق على ما يكون علة تامة لنفسه
فيلزم كونه واجبا مع انه محتاج الى غيره هذا خلف لا يقال
نحن نقسم هكذا الموجود اما ان يحتاج الى غيره في وجوده وهو
الممكن اولا وهو الواجب فلا يلزم ذلك لانا نقول يكفينا دخوله
في الواجب على بعض التقسيمات التي اعترفوا بصحتها وهو قو لهم
الشيء اما ان يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو الواجب
او عدمه كذلك وهو الممتنع او لا هذا ولا ذاك وهو
الممكن اذ عرفنا انه لا بد لهم من التفصي عن هذا المنع

مع انهم لم يقولوا بذلك الامر بل عدلوا عن المقدمة الممنوعة و
استدلوا على هذا المطلب بدليل آخر فتأمل وايضا العلة التامة
اما عين العلة الفاعلية وهو العلة التامة البسيطة وذلك
حيث لا يتصور مانع عن المعلول كما فى العلة الاولى بالنسبة الى
المعلول الاول فلا يكون ارتفاع المانع جزء من العلة التامة كما
قالوا واما مشتملة على العلة الفاعلية وهو العلة التامة المركبة
ولا يمكن عدم اشتمالها عليه ضرورة ان احتياج الممكن الى ما
يعطيه الوجود ضرورى ولذلك حكموا بان العلة الفاعلية
ضرورية فى كل معلول بخلاف ما سواها من العلل اذا تمهد هذا
فنقول لو جاز كون العلة التامة نفس المعلول فاما ان
تكون علة فاعلية له وهو محال لوجوب تقدمها وامتناع تقدم
الشئ على نفسه واما ان تكون مشتملة عليها فيكون جزؤها علة
فاعلية مستقلة له وهو محال لما تقرر ولو لم يتم ذلك لانهدم
البرهان عن اسه لان مداره بعد الاصلاح على ان الفاعل
المستقل للمجموع لا يكون جزئه وحينئذ فلا نفع فى العدول

عن

عن العلة التامة الى الفاعل المستقل فقد لاح بما ذكرنا ان العلة
التامة لا يجوز ان تكون عين المعلول مع قطع النظر عن وجوب
تقدمها وعدمه على ان الزكى لو ترك العناد ولاحظ بصريح
العقل وجد الامر كذلك مع قطع النظر عن ذلك فالآن بقى لنا
التفحص عن حال العلة التامة فى انه التقدم فانه وان لم
يتوقف البرهان عليه فهو فى حد ذاته من المطالب وهذا
المقصد وان كان قريب المرمى فهو بعيد المرمى متشابه الانحاء
معتبر الارجاء ما ذلل القاصدون اليه مناهجه باقدام افهامهم
بل هاموا فى تهامة شبههم على مطايا اوهامهم فلا جرم لم يأتوا
بما يشفى عليلا او يروى غليلا وانا اقص ما عندى منه عليك
فخذ بمجامع مشاعرك اليك فاقول لا بد من النظر فيما اعتمدوا
عليه فى نفى تقدم العلة التامة اما الاول وهو انه لو تقدمت
لزم تقدم المركب على نفسه بمرتبتين ضرورة تقدم جميع الا
جزاء على العلة التامة لكونه جزء منها وتقدم العلة التامة
على المركب على هذا الفرض فقد اجيب عنه بان جميع الاجزاء

ليس عين المركب لان كل جزء من الاجزاء متقدم بالذات والمتقدمات
باسرها لا تكون عين المتأخر وايضا لو فرضنا مجموعا كل واحد من اجزائه
واجب لذاته كان المجموع ممكنا واجزاؤه باسرها غير ممكنة فهي غير المجموع
وانت خبير بما يرد عليه تماما اذ لا يلزم من تقدم كل فرد تقدم
الكل المجموعي فان حكم الافراد قد يخالف حكم الجماعة فلا يلزم ان يكون
مجموع اجزاء الشيء غير الشيء فانه ليس متقدما وكذا القول في المركب
المفروض فان الاجزاء بالاسر ليس واجبا بل كل فرد منه واجب فلا يلزم
ان تكون الاجزاء بالاسر مغايرا للمجموع فنقول بقول مفصل قولكم الاجزاء
بالاسر متقدم على المجموع ان اردتم به مفهوم القضية الكلية اعني
الحكم على كل فرد فرد بالتقدم فمسلم ولكن اللازم منه مغايرة المجموع لكل
فرد فرد وليس النزاع فيه وان اردتم به حكما واحدا على موضوع واحد
وهو متعدد في نفسه اعني المجموع فلا نم انه متقدم بل نقول هو عين
المعلول وهل النزاع الا فيه والحق في الجواب ان يقال ان جميع الاجزاء
الصورية والمادية لها اعتباران اعتبارها منفردين وبهما بهذا الا
عتبار جزء من العلة التامة متقدم على المعلول بمرتبتين واعتبا[رهما]
على النحو

 [illegible]

على النحو المعين الارتباطي الذي هما عليه في الخارج وهما بهذا الاعتبار
عين المعلول فان قلت لا يخلو اما ان يعتبر هذا الارتباط في المعلول
اولا وعلى الاول لا يكون ما فرضنا مجموع الاجزاء مجموعا هف وعلى
الثاني يكون عينه باي اعتبار اخذ قلت لعل الارتباط المذكور شرط
لعينية جميع الاجزاء للمعلول وليس من اجزائه فلا يلزم الخلف
ولا كونه عين المعلول مطلقا ولئن قلت هذا انما يتمشى في المركب
الذي له جزء صوري اما فيما ليس كذلك كما في مبحثنا هذا فلا اذ ليس
المجموع الا تلك الاحاد من غير صورة فلا يكون بينهما ارتباط يعتبر تارة
ليصير عينا ويسقط اخرى ليكون جزءا من العلة التامة ومتقدما
قلت نعم جميع الاجزاء انما يكون جزءا من العلة التامة وموقوفا عليها
حيث يكون للمركب جزء صوري واما في غيره فهو عين المعلول لان
جميع الاجزاء ليست علة لنفسها والعلم بها ضروري فاذا اعتبر ذلك
الجميع من غير ارتباط فليس هناك الا ذلك الجميع الذي هو المعلول
فلا يكون جزءا من العلة واما الثاني فهو ان جميع الموجودات من
الواجب والممكن ممكن وعلته التامة ليست جزئه لاحتياجه الى

[illegible]

باقى الاجزاء ولاخارجا عنه اذ لا خارج عنه فتعين ان يكون نفسه فاقول
هذا اقوى الشبهة ولابد فى دفعه حديث الارتباط اذ لا يعتبر فيما بينهما
ارتباط بل نلاحظ تلك الاجزاء باسرها من غير امر آخر يوحدها وحينئذ
التفصى عنه ان يقال المجموع بهذا المعنى ليس معلولا واحدا ليستدعى
علة واحدة بل معلولات متعددة قد لوحظت مرة فيستدعى عللا متعددة
وتلك العلل هى مجموع السلاسل التى هى اجزاء تلك السلسلة مما فوق المعلول
الاخير الى الواجب فان قلت المجموع يحتاج الى المعلول الاخير فلا يكون
تلك السلاسل باسرها علة تامة لاحتياج المعلول الى الخارج عنها
قلت المجموع بهذا المعنى هو تلك الاحاد المتفرقة وقد لوحظت
دفعة فلا فرق بين ان يطلب علة كل منها مفصلا وبين ان
يطلب علتها باسرها مجملا الا بالاجمال والتفصيل فى الملاحظة
ولا فرق فى ذات الملاحظ وتفصيله انه اذا طلب علة المعلولات
المتعددة فالجواب بان يجمع علة كل واحد واحد فلا فرق بين
ان يطلب علة ا مثلا ثم علة ب ثم يطلب علة ج وهكذا وبين ان يطلب علة
ا ب ج دفعة الا فى الملاحظة فانه قد لوحظ كل منها فى الاول
بصورة

بصورة خاصة وفى الثانى لوحظت معا بصورة اجمالية وكذلك لا فرق
فى الجواب بين ان يبين علة كل منها مفصلا فيقال علة ا د وعلة
ب ه وعلة ج ز مثلا وبين ان يجمل فى القول فيقال علتها د ه ز الا
بان ما لوحظ فى الاولى بالدفعات قد لوحظت فى الثانية دفعة و
معلوم ان الملاحظ فى الصورتين واحد فكما لا يدخل فى الصورة
الاولى المعلول الاخير فى عداد العلل كذلك لا يدخل فيه فى
الصورة الثانية ووهم الفرق انما نشاء من لفظ المجموع وايهامه المركب
الذى يدخل فيه الصورة وفيه نظر لان المجموع بهذا المعنى كثير و
الكثير متألف من الوحدات لا محالة فالمعلول الاخير داخل فيه
ومن اجزائه فيكون داخلا فى علته التامة فلا يجوز كون ما فوقه الى
غير النهاية علة تامة للمجموع فتأمل فى هذا المقام فانه حقيق بالتأمل
التام ولهذا التفصيل فيما سيأتى مواضع نفع فتذكره واذ قد انحلت
الشبهة التى عرجنا عليها فلنرجع الى ما فصل فى الامر وحكم العقل الصريح
وارفض الجدال جانبا وخذ بما يحكم العقل به بعد ان تعرف انها
لا تكون عين المعلول فى الممكنات الصرفة اذ به يتم البرهان من غير

واما الشبهة الثالثة وهى ان العلة التامة
احتياج الى اثبات التقدم
مركبة من اجزاء كل واحد منها متقدم ولا يلزم تقدم المجموع فغير
متوجه الا على من استدل بتقدم اجزائها على تقدمها واما قولهم
فى الجواب عن النقض على ان الفاعل المستقل للمجموع فاعل للاجزاء المراد
بكونه فاعلا للاجزاء ان لا يكون فاعلها خارجا عنه وذلك كاف فى غرضنا
اذ يلزم اما الانتهاء الى ما يكون فاعلا لنفسه وهو محال او التسلسل و
حينئذ فكل جزء يفرض علة فعلته اولى فاقول يمكن اختيار التسلسل .
بان يكون ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول
لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا قوله فكل جزء اه قلنا لا نسلم
قوله لانه اكثر تاثيرا منه قلنا لكنه اكثر اشتمالا على علل الاجزاء و
تلخيصه ان الفاعل المستقل فى المجموع بهذا المعنى على ما اشار اليه
آخر الكلام هو ما لا يكون المعلول الا مستندا اليه او الى ما استند
اليه او الى اجزائه اذا تمهد هذا فنقول علة كل جزء وان كان اكثر
تاثيرا فتكون الاحاد المستندة الى نفسه اكثر لكنه اقل اشتمالا على
علل الاجزاء فيكون الاحاد المستندة الى اجزائه اقل وذلك المجموع
وان

وان كانت المعلولات المستندة الى نفسه اقل لكن المستندة الى اجزائه
اكثر والمعتبر فى الاستقلال احد الامور الثلثة من استنادها بالاسر اليها اليه
او الى ما يستند اليه او الى اجزائه فيكون احد هذه الامور فى علة الجزء
اكثر مع كون امر آخر منها فى نفس الجزء اكثر لا يقتضى اولوية احدهما
من الآخر فان قلت لا شك ان ما يستند المعلول الى نفسه اقوى
فى العلية والتاثير مما يستند الى اجزائه وعلى تقدير انتفاء الاولوية
ايضا يلزم ترجيح المساوى قلت بعد تسليم ذلك مفهوم العلية الا
ستقلالية متحقق فيهما سواء كان على السوية فيهما فيكون متواطيا
او مختلفا بالاولوية وعدمها فيكون مشككا فلا يلزم من كون كل منهما
علة ترجيح المرجوح على تقدير الاولوية ولا ترجيح المساوى على
تقدير التساوى كما فى علية سائر المفهومات المشككة والمتواطئة
فان قلت فيلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد قلت توارد
العلل التامة محال مطلقا وكذا توارد الفواعل المستقلة المتباينة
واما المتداخلة فلا نسلم استحالته بل نقول هو واقع فان العقل
العاشر مثلا كل واحد من السلاسل المبتدأة مما فوقه الى المبدأ

علة مستقلة له بالمعنى المذكور ضرورة انه لا يستند الى غير تلك السلسلة
واجزائها وما يستند اليها بل سلسلة العقول العشرة السلسلة المبتدأة
من التاسع الى المبدء علة مستقلة لها ضرورة ان كل جزء منها اما مستند
اليها او الى اجزائها فان العاشر مستند اليها والتاسع و الثامن
الى اجزائها فان التاسع مستند الى السلسلة المبتدئة من الثامن
و الثامن الى المبتدئة من السابع وكذا السلسلة المبتدئة من
الثامن فما فوقه الى المبدء علة مستقلة لها لان كل جزء منها
اما مستند اليها كالتاسع او الى ما يستند اليها كالعاشر او الى
اجزائها كالثامن فانه مستند الى اجزائها اعنى المبتدأة من السابع
وهكذا لا يقال لا بد من علة لا يكون اولى منها لانا نقول هذا
اول المسئلة وعين النزاع فان قلت المراد بالعلة المستقلة ما لا يكون
له شريك فى التاثير كما صرح به فى شرح المواقف فى بحث العلة والمعلول
وح يتم الكلام لان كل جملة اخذت من غير المتناهى فهو علة قريبة
لفرد وتشاركه غيره فى التاثير القريب فى فرد آخر فلا يكون شئ منها علة
قريبة للمجموع اذ لا فرق بين جزء وجزء حتى يكون المؤثر فى واحد منها
مؤثرا

المؤثر فى واحد منها مؤثرا قريبا فى الجملة دون المؤثر القريب فى
الجزء الاخير قلت ان اريد انتفاء الشريك فى التاثير مطلقا قريبا
او بعيدا فلا نم انه يجب فى كل معلول ان يكون له علة مستقلة
بهذا المعنى كيف ولو صح ذلك لانتفى ترتب العلل المتشاركة فى مطلق التاثير
وان لا يكون هناك تاثير الا و يرجع اليه ابتداء او بواسطة يرجع الى
المعنى الاول واحتاج الى التعميم المذكور فيه بان يقال او الى جزئه ليندفع
عنه النقض المذكور هناك وح فالكلام عليه كالكلام عليه فان
قيل المراد من المؤثر المستقل فى كل مرتبة هو ما لا يكون له شريك فى
التاثير فى تلك المرتبة قريبا كان او بعيدا وهو ضرورى فى كل
معلول لانه لا بد فى كل مرتبة من مراتب التاثير من شئ يكون تمام
المتصف به فلا يكون تاثيره ضرورة اقتضاء الوصف موصوفا معينا وح
فالترديد فى العلة المستقلة القريبة فنختار العلة القريبة المستقلة
بهذا المعنى هى ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية اذ هو
تمام المؤثر القريب فى تلك السلسلة فان كل جزء منها معلول قريب
لجزء منها فان قيل المراد تمام المؤثر فى المجموع قريبا او بعيدا فنقول

فاذا اخذ ... فى تلك المرتبة ... غيره
فهذا التاثير ... المتصف ... ج

هو ايضا ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية باعتبار ما يشتمل عليه
من السلاسل فان المجموع بهذا المعنى امور متعددة لها علل متعددة فتمام
المؤثر فيه مجموع تلك العلل وكل واحد من آحاد تلك السلسلة معلول
لسلسلة من تلك السلاسل مثلا المعلول الاخير معلول للسلسلة المبتدئة
مما فوقه وهو للسلسلة المبتدئة مما فوقه وهكذا فمجموع تلك السلاسل
فان نقل الكلام الى علل تلك السلاسل لكونها ممكنة فنقول هى مجموع تلك العلل
مجموعات السلاسل التى فى جميع السلاسل الموجودة فى السلسلة فى جميع
المراتب الغير المتناهية فهناك سلاسل غير متناهية ثم فى كل منها سلاسل
غير متناهية وهكذا فى مجموع تلك السلاسل الغير المتناهية مرارا غير متناهية
هو العلة التامة لتلك السلاسل الجامعة لجميع ما يتوقف عليه
تلك السلسلة قريبا او بعيدا وذلك الجميع هو بعينه جميع السلاسل
التى يشتمل ما فوق المعلول الاخير عليها بحيث لا يشذ منها شئ
عنها فالعلة التامة اعنى جميع ما يؤثر فى السلسلة قريبا وبعيدا
هو ما فوق المعلول الاخير كما قلنا ونقول ايضا ان سلسلة الموجودات
باسرها من الواجب والممكن لا يمكن ان يكون المؤثر التام القريب
فيها

فيها الواجب ضرورة انه مؤثر قريب فى واحد منها فقط فاما ان
يكون ما فوق المعلول الاخير بمرتبة سلسلة واحدة ولا يكون اشتراك
ما فيها من السلاسل فى التأثير القريب فى الآحاد منافيا لكونه مؤثرا
تاما فيكون المراد بنفى الاشتراك نفى اشتراك ما هو خارج عنه
او يكون جميع تلك السلاسل باسرها وكل من الوجهين جار
فى السلسلة الغير المتناهية بلا فرق فاختر لنفسك ما يحلو فان
ما نقول به ههنا نقول به هناك وانت مما فصلنا لك خبير بان
الحق هو الثانى والنظر السابق لا يتأتى على هذا وهو يحق الحق
ويهدى السبيل واعلم ان الشريف العلامة قد قرر البرهان
فى حواشى شرح حكمة العين بوجه مفصل وبذل فيه المجهود
ووصفه بانه ينكشف به المقصود ولا يتأتى عليه شئ من الشبه
الواردة ونحن نورده مع ما يرد عليه بتوفيق الله تعالى فالق
السمع وانت شهيد تجد الحق الذى ليس عنه محيد قال لا شك
فى وجود ممكنات متعددة وكل واحد منها محتاج الى علة فاعلية
موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول فاذا اعتبرنا

الممكنات باسرها جملة واعتبرنا لكل واحد منها العلة الفاعلية
المستجمعة مع قطع النظر عن ان شيئا من هذه العلل الفاعلية
من افراد الممكنات اولا بل اخذنا العلل الفاعلية الموصوفة بالاستجماع
التي هي بازاء الممكنات فلا خفاء في ان هذه العلل الفاعلية المستجمعة
هي علة فاعلية مستجمعة لجملة الممكنات فكما ان كل واحد من الممكنات
محتاج الى واحدة من العلل كذلك مجموع الممكنات محتاج الى مجموع العلل
وذلك مما لا توقف للعقل الصريح بل يحكم به بديهة واذا تمهد هذا
فنقول اذا اعتبرنا العلل الفاعلية المستجمعة للامور المعتبرة جملة واحدة
واخذنا الممكنات باسرها جملة واحدة اخرى ونسبنا الجملة الثانية
الى الاولى فلا يخلو اما انه تكون في الجملة الاولى امر خارج عن الجملة الثانية
اولا وعلى الثاني اما ان تكون الجملة الاولى تمام الجملة الثانية فيلزم
كون الشيء علة لنفسه وهو قطعي الاستحالة او بعضها فيكون بعض
من الجملة الثانية علة تامة لجميعها وهو ايضا باطل اما اولا
فلان العلة التامة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها والجملة
الثانية موقوفة البتة على الخارج من ذلك البعض وهو البعض
الآخر

الآخر اقول ان اراد بالعلة الفاعلية المستجمعة الفاعل مع جميع
شرائط التاثير فهو ليس بعلة تامة فلا ينافيه احتياج المعلول
الى بقية الاجزاء لجواز ان يكون من شرائط التاثير فلا يتم قوله
فيكون بعض من الجملة الثانية اه وان اراد به الفاعل مع جميع ما
يتوقف عليه المعلول سواء كان شرط التاثير اولا كما هو الظاهر من العبارة
فهو العلة التامة وحينئذ نختار كونها تمام الجملة الثانية قوله
يلزم كون الشيء علة لنفسه وهو قطعي الاستحالة قلنا العلة التامة
لا تقدم لها على المعلول كما قرره في غير هذا الكتاب فيجوز ان يكون
عينها كما قرره هو والعجب انه اورد هذا المنع في سائر كتبه ولذلك
عدل عن العلة التامة الى الفاعل المستقل ثم يقول ههنا انه لا يجوز
ان يكون عينه لانه يلزم كون الشيء علة تامة لنفسه وهو قطعي
الاستحالة وليت شعري كيف منع القطعي في سائر كتبه وهل هو الا
الى كر نحوها على ما فر منه قال واما ثانيا فلان اى بعض يفرض
فانه معلول لجزء ما وعلة اولى بان تكون تامة لانها تحصل افراد
الكثر ضرورة ان ما هو بتاثير ذلك البعض فلعلة فيه مدخل ولها

فى نفس ذلك البعض تاثير ايضا بخلافه اذ لا تاثير له فى نفسه اقول
قدمت الكلام عليه مبسوطا فلا نعيده ثم ان هذا العجب تمامه فان الكثرة
لا تقتضى الاولوية بالعلة التامة الا ترى ان سلسلة المعلول الاخير (التاثير)
الى الواجب علته التامة اما نفسها مع انه لا تاثير له اصلا اذ الشئ
لا يؤثر فى نفسه واما ما فوقه الى الواجب مع ان الواجب اكثر تاثيرا منه
قال وعلى الاول اعنى ان يكون فى الجملة الاولى امر خارج عن الجملة
الثانية فاما ان يكون ذلك الامر معتبرا فى العلل الفاعلية او فى الامور
المعتبرة معها وعلى الثانى العلل الفاعلية اما نفس الجملة الثانية او بعضها
اذ الفرض ان العلل الفاعلية لم يعتبر فيها امر زائد خارج عن الجملة
الثانية فعلى الاول يلزم ان يكون نفس الشئ مع غيره علة تامة
لها وهذا اخس من عليته لنفسه اذ اللازم حينئذ تقدمه على نفسه
بمرتبتين اقول هذا ايضا ممنوع بناء على ما قررته من عدم وجوب تقدم
العلة التامة وجواز كونها عين المعلول بل اللازم من هذا الشق تقدم
الشئ على نفسه بمرتبة بناء على ذلك والعجب انه استدل فى بعض
كتبه على عدم تقدمها بعين ما ذكره هنا قال وعلى الثانى يلزم

[illegible]

ان يكون

ان يكون بعض الجملة الثانية مع امر خارج عنه علة تامة لها واستحالته
يظهر بالوجهين السابقين اقول تقريب الوجه الاول ههنا ان العلة
التامة علة لا يتوقف المعلول على امر خارج عنها والمعلول ههنا
يتوقف على بقية الاجزاء وهى خارج عن ذلك البعض الذى هو
العلة الفاعلية مع الامر الخارج وفيه نظر لان اللازم من كون العلة
الفاعلية بعض الاجزاء عدم دخول بقية الاجزاء فى العلل الفاعلية
ولا يلزم منه عدم دخولها فى العلة التامة فاعرفه واما الوجه
الثانى ففيه ما سبق قال وعلى الاول اعنى ان يكون الامر الزائد
معتبرا فى العلل الفاعلية فاما ان يكون عين علة فاعلية منها
او جزء لها وعلى التقديرين يكون موجدا آخر ضرورة ان الفاعل المؤثر
فى الموجود واجزائه يكون موجدا وذلك الامر الزائد الموجد
الخارج عن جميع الممكنات لا يكون ممكنا والا لم يكن خارجا عنها ولا
ممتنعا لانه موجود فتعين ان يكون واجبا لذاته ويمكن ان ينسب
الجملة الثانية الى العلل الفاعلية وينساق الكلام اه اقول لا يتاتى
ابطال الجزئية ههنا بشئ من الوجهين اما الاول فظاهر لان العلل

الفاعلية لا يلزم ان لا يحتاج المعلول الى ما عداها اذ احتياج المعلول
الى الاجزاء وشرائط التأثير لا ينافى كون العلة الفاعلية علة فاعلية
واما الوجه الثانى فالكلام عليه ههنا كالكلام عليه هناك فان
حديث الاولوية قد عرفت ما فيه وقد عرفت ايضا ان الفاعل
المجموع مجموع فواعل الآحاد وكل واحد من الاحاد معلول للسلسلة
المبتدأة مما فوقه بمرتبة فمجموع تلك السلاسل يكون علة فاعلية للمجموع
الاحاد وليس لهذا المجموع مشارك فى التأثير القريب فى جميع تلك الا
حاد فضلا عن ان يكون اولى ويمكن ان يوجه كلامه قدس سره
بما يندفع عنه بعض الخلل وان كان بعيدا بحسب اللفظ بان يقال
مراده بالعلة التامة ههنا مجموع العلل الفاعلية مع جميع ما يتوقف
عليه التأثير فى المعلول لا ما يتوقف عليه المعلول كما هو ظاهر عبارته
بل صريحه ولا شك ان العلة التامة بهذا المعنى متقدم على المعلول
ومراده من العلل الفاعلية المذكورة فيما بعد حيث قال ويمكن ان
ينسب الجملة الثانية الى العلل الفاعلية هو العلل الفاعلية بدون
اعتبار الشرائط وحينئذ يستقيم الحكم بتقديم العلة التامة وما يتفرع
عليه

عليه ويبقى المنع فى ابطال شق الجزئية سواء ردد فى العلل الفاعلية
المستقلة كما فى التقرير الاول او فى العلل الفاعلية مع قطع النظر عن
الشرائط كما فى التقرير الثانى وهذا وان كان بعيدا جدا عن لفظه
لكنه ذكرناه احترازا عن ان يخطر ببال القاصرين فيتبجحون به ظنا منهم
انهم ظفروا بما لم يظهر لغيرهم كما شاهدنا فى نظائره كذلك فاذا احطت
بجوانب المقال وكشفت حجاب الخفاء عن حلية الحال لاح لك ان الحاصل
من جميع تلك الانظار والابحاث ان الترديد سواء وقع فى العلة
التامة او الفاعلية المستقلة فكونها عين المعلول باطل لو ثبت ان
الفاعل المستقل لا يمكن كونه جزءا من المعلول وكونها خارجة عن
المعلول يستلزم المطلب لكن الشأن كله فى ابطال شق الجزئية
سواء ردد فى العلة التامة او الفاعلية المستقلة لما عرفت من ان العلة التامة
للمجموع بهذا المعنى هو حاصل جميع علل كل واحد واحد ولا شك
ان علة كل واحد هو السلسلة المبتدئة مما فوقها بلا واسطة فيكون
مجموع تلك السلاسل علة تامة للمجموع ولا يرد ما توهم من احتياج
المجموع الى المعلول الاخير لما حققت من ان علة المجموع بهذا المعنى

هو مجموع علل الآحاد و لما لم يكن المعلول الاخير علة لشیٔ من الآحاد
فلا يدخل فی عدة مجموع عللها وفيه النظر السابق والله سبحانه اعلم
وقرره بعضهم بوجه آخر وهو ان الموثر التام القريب فی كل مجموع
هو جميع اجزائه لان الموثر التام هو ما يتقدم على المعلول بالذات
و يمتنع انفكاكه عنه وجودا وعدما و جميع الاجزاء بنسبته الى
المجموع كذلك فتكون علة تامة قريبة له واذا تقرر ذلك فنقول السلسلة
الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علة تامة لكونها ممكنة من
حيث المجموع ومن حيث الاجزاء جميعا وعلتها التامة القريبة هی
اجزاؤها باسرها لما تقدم من معنى الموثر التام القريب وهی ايضا
ممكنة مفتقرة الى علة تامة كذلك وعلتها التامة اما نفسها او بعض
اجزائها او خارج عنها والاول محال لاستلزامها تقدم الشیٔ على
نفسه وكذا الثانی لما تقرر ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هی
جميع اجزائه وكذا الثالث لان كل واحد واحد منها مستندة الى
علته التامة القريبة الموجودة فی السلسلة فلو استند شیٔ منها
الى امر خارج يلزم توارد علتين مستقلتين فی مرتبة واحدة على
معلول

معلول واحد وهو محال و يلزم من فساد الاقسام كلها امتناع وجود
السلسلة المفروضة لاستلزامها الخلف المذكور وهو وجوب استنادها الى
علة مع امتناع الاستناد ولما اورد عليه النقض بالجزء الاخير فانه
متقدم بالذات و يمتنع تخلف المعلول عنه على انه ليس موثرا تاما وان
الآحاد باسرها عين المعلول فلا يكون موثرا فيها ثم ان جاز كون الموثر
فی المجموع عينه فلم لا يجوز ان تكون علة الآحاد بالاسر ايضا عينها فاجاب
عن الاول بان المراد امتناع تخلف المعلول عنه نظرا الى ذاته والاخير
لا يمتنع التخلف عنه بالنظر الى ذاته بل لاستلزامه سائر الاجزاء من
حيث انه اخيرها وعن الثانی بان كل جزء من الاجزاء متقدم بالذات
على المجموع والمتقدمات باسرها لا تكون نفس المتأخر والمركب من
الواجبات احادها بالاسر واجب والمجموع ممكن ثم لو كان جميع الاجزاء عين
المعلول لكان ممكنا فالذين قسموا العلل الى المادية والصورية كيف ساغ
لهم ان يعدوا المعلول فی اقسام العلل و ملخص هذا الوجه ان
سلسلة الممكنات الغير المتناهية لها علة هی الآحاد بالاسر وهی مغائرة
للمجموع لكن الآحاد بالاسر لا يكون لها علة اذ لو كانت لكانت اما نفس

الآحاد بالاسر او جزء منها وهو محال او خارج عنه وهو ايضا محال
لانّ الخارج لو كانت علّة للآحاد بالاسر لم يكن شئ من الآحاد معلولا للغير
وقد فرض انّ الآحاد بالاسر مستندة الى عللها الموجودة فى السلسلة
هذا خلف اقول وانت خبير بحاله تماسلف اذ لا يشتبه عليك انّ
المتقدمات بالاسر لا يلزم ان تكون متقدّما كما مرّ وكذا مجموع الواجبات
لا تكون واجبا وتقسيم العلل الى المادية والصورية لا ينافى كون
مجموع المادّة والصورة على النحو المعيّن عين المعلول على انّ التقسيم
ليس الى مجموع المادّة والصورة بل الى كلّ منهما كما مرّ فان قلت المجموع
الذى لم يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية تكون مركبا لا محالة وكلّ واحد
من الآحاد علّة مادية له فكيف يكون جميع العلل المادية عين المعلول
قلت كون كلّ واحد منها علّة مادية ومتقدّما لا ينافى كون الكلّ المجموعى
عينا لعدم اعتبار الصورة فيه ونقول بقول مفصل لا شك انّ لنا ان
نعتبر آحادا من غير ملاحظة الهيئة الاجتماعية معها ونحكم عليها بحكم واحد مثل
ان نقول الاثنان زوج او كم ولا شك انّ حقيقته ليس الا هذا
الواحد وذلك الواحد فكيف يتوهم كون الواحدين معا علّة له فتوجّه

فانّه

فانّه ظاهر وهذا الوجه للمحقق الطوسى واعترض عليه الكاتبى بمنع
المقدّمة القائلة بانّ علّة المجموع هى الآحاد باسرها مستندة بانّها
عينه فاجاب المحقق بالدليلين المذكورين ولم يقدر الكاتبى على
الجواب الجلى عنها فاستمرّ النزاع بينهما وتداول الكلام من
الجانبين من غير فصل ولا خلل فى هذه الوجه الّا فى هذه المقدمة
اذ دون اثباتها خرط القتاد الطريق الثانى لو كانت الموجودات
باسرها ممكنة لاحتاج مجموعها بحيث لا يشذّ عنها شئ من احادها
الى موجد مستقلّ فى الايجاد بان لا يستند وجود شئ من اجزائها
الّا اليه او الى ما هو مادر عنه فيكون هو الموجد للكلّ ابتداء
او بواسطة هى منه ايضا وذلك الموجد يلزم ان يكون ارتفاع الكلّ
بالكلية بان لا يوجد الكلّ ولا شئ من اجزائها اصلا ممتنعا بالنظر
الى وجوده اذ العلّة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم يتوجّد
وتلزم منه امتناع عدمه من اجلها بحيث لا يمكن ان يتطرّق
اليه العدم اصلا بوجه من الوجوه فيكون جميع الاجزاء ممتنع العدم
بالنظر اليه لانّ عدم كلّ جزء يستلزم عدم المجموع والشئ الذى به

يكون جميع الآحاد كذلك يكون خارجا عن الجميع لا نفسه ولا
داخلا فيه لان عدم شئ منها ليس ممتنعا بالنظر الى ذاته والا
لكان واجبا لذاته والخارج عن جميع الممكنات يكون واجبا فلو
كانت الموجودات باسرها ممكنة كان الواجب موجودا وهذا خلف
مع انه مطلوبنا اقول هذا قريب من الطريق الاول وفيه ما فيه
لانا لا نسلم احتياج المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور بل نقول
يحتاج الى موجد مستقل بالمعنى الاعم من ذلك وهو ما لا يستند
امتناع عدم شئ من الآحاد بهذا المعنى الا اليه او الى ما صدر عنه
او الى ما هو جزء منها وحينئذ نقول لا نسلم ان العلة المستقلة التي بها
يمتنع عدم المعلول خارج عنه قوله والا لكانت نفسه او داخلا
فيه قلنا نختار الثاني ونمنع كونه واجبا لذاته وانما يلزم لو لم
يحتج هو الى علة بها يمتنع عدمه وكونه سببا لامتناع عدم المعلول
لا ينافي ان يكون له ايضا سبب به يمتنع عدمه بالمعنى المذكور بان
لا يستند وجود شئ منها الا اليه او الى اجزائه او الى ما هو
مستند اليه ولو تم ذلك لكفى في اثبات المطلب ولغا باقي المقدمات

فيقال

فيقال لا بد من علة بها يجب وجود المعلول او يمتنع عدمه لكن
هذا في الفرض المذكور محال اذ لا شئ يجب وجوده او يمتنع عدمه
على هذا الفرض ثم العجب ممن يأخذ ههنا المقدمة القائلة بان ما
يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود لذاته ضروري مع تجويز كون
العلة التامة في الممكنات نفس المعلول والملخص ان علته التي
بها يمتنع عدمه مجموع السلاسل الداخلة فيه كما مر في الطريق الاول
الطريق الثالث لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره
فلا يوجد موجود اصلا اما الاول فلانه لو لم يوجد الواجب
لانحصر الموجودات في الممكنات ولا شك ان ارتفاعها باسرها ليس
ممتنعا بالذات لانها باسرها ممكنة ولا بالغير لما سبق من ان الغير
الذي به يمتنع رفع الجميع بالكلية لا بد ان يكون موجودا خارجا عنه
واجبا لذاته والمفروض عدمه واما الثاني فهو انه اذا لم يوجد
واجب الوجود لذاته ولا لغيره لم يوجد موجود اصلا فلان
الممكن ما لم يجب لم يوجد اصلا على ما بين في الامور العامة اقول
فقد احال في ابطال شق الوجوب بالغير الى ما سبق في الطريق

الثانى فانهما متقاربان ولم يرد هناك على ان يقال لو وجب الجزء
لزم ان يكون ذلك الجزء واجبا لذاته ولا يخفى انه انما يلزم ان لو ثبت
ان ما يجب به وجود الغير يجب ان يكون واجبا ولم يتبين فتلك
المقدمة غير مبنية هناك فالحوالة غير صحيحة والكلام فى الموضعين
غير تام لا احتياج الى هذه المقدمة التى ليست بينة ولا مبنية
والوجه فى بيان تلك المقدمة ان يقال ما يجب به وجود الغير
لو كان ممكنا لم يمتنع ارتفاعهما معا اذ لو امتنع فاما لذاته وهو خلف
او لعلته وقد فرضت معدومة ولم يلزم منه محال لان انتفاء
كل معلول فرض مع انتفاء علته وتحقيقه ان استحالة عدم المعلول
اما لذات العلة بان يمتنع عدمه لذاتها او بشرط وجود العلة فان
عدم المعلول مع وجود علته محال والاول مفقود هنا لامكان
العلة وكذا الثانى لان الفرض عدم العلة والمعلول معا والسر فى
ذلك ان الوجوب بالغير فى قوة الشرطية بمعنى انه لو وجد ذلك
الغير وجب وجود ذلك بالغير فوجود ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم
فاذا كان وجود كل واحد واجبا بالغير غير منتهية الى واجب لذاته كان

من الممكن والمعلول م

بمنزلة

بمنزلة شرطيات غير متناهية وغير منتهية الى وضع مقدم فلا يلزم
وجود شىء منها فعليك بالتامل الصادق والتوجه اللائق فانه ربما
يدق عن مدارك القاصرين وتقرير البرهان حينئذ ان يقال
لو انحصر الموجود فى الممكنات لم يمتنع عدم شىء منها ولا جميعها
لانا اذا فرضنا ارتفاع تلك السلسلة باسرها لم يلزم منه محال اصلا
لان امتناع عدم كل منها انما يكون لامتناع عدم الجزء الذى فوقه
فالمحال هناك عدم شىء منها مع وجود ما فوقه ولما لم يكن شىء
مما فوقه ممتنع العدم لذاته فاذا فرضنا ارتفاع الجميع لم يلزم منه محال
اصلا لا بالنظر الى ذاته لامكانه ولا بالنظر الى علته اذ هى ايضا ممكنة
معدومة فى هذا الفرض والحاصل انه لو انحصر الموجود فى الممكنات
كان عدم كل من الاحاد مع بقاء ما فوقه ممتنعا اذ يلزم حينئذ
تخلف المعلول عن العلة لكن عدم تلك الممكنات بالاسر لا يكون
ممتنعا والشىء ما لم يمتنع عدمه لم يوجد اصلا فلا يكون تلك السلسلة
موجودة وقد فرضناها موجودة هذا خلف واذا تحقق ذلك علمت
انه اقوى الطرق الواقعة فى هذا المسلك واوثقها ولا خفاء فى انه

لاتفاوت بينه وبين الطريق الثانى الا بتغيير امتناع العدم الى وجوب
الوجود فمن اتى بالثانى بعد العلم بالاول فقد انتحل والله الموفق
بتحقيق الحق وبيده ازمة الصدق الطريق الرابع هو ان الممكن
بنفسه لايستقل بوجود ولا بايجاد اما الاول فظاهر من ملاحظة مفهوم
الممكن واما الثانى فلانه فرع الوجود ضرورة ان الشئ مالم يوجد لم
يوجد فلو انحصر الموجود فى الممكن لزم ان لايوجد شئ اصلا لان
الممكن وان كان متعددا لايستقل بالوجود ولا بالايجاد واذ لا وجود
ولا ايجاد فلا موجود لا بذاته ولا بغيره اقول يمكن ان يناقش فى
المقدمة الاولى بانه ان كان المراد بعدم الاستقلال احتياجه الى
الغير فمسلم ولا يستلزم المطلب لجواز ان يكون ذلك الغير ممكنا
ايضا وهكذا وان اريد به عدم استقلاله فى جنسه بمعنى انه يحتاج
الى ما لايكون ممكنا فهو اول المسئلة هذا ولو اخذت هذه المقدمة
القائلة بان ما لايستغنى كل واحد من آحاده عن امر خارج عنه
لايستغنى جميع آحاده عن امر خارج عنه بديهة حدسية لم يبعد
لكنه لايجدى فى المناظرة تذييل ثم انهم بعد اثبات احتياج السلسلة
المفروضة

المفروضة الى الواجب قالوا فى ابطال التسلسل ان الواجب
يكون طرفا للسلسلة لانه مرتبط بها وليس فى وسطها والا لكان
معلولا من جملة الممكنات والمرتبط بالسلسلة اذا لم يكن فى وسطها
يكون طرفا لها بالضرورة فتنتهى السلسلة عنده واعترض عليه بانه
يجوز ان يكون علة للجملة لا لآحادها فيكون مرتبطا بالجملة الغير
المتناهية غير واقع فى نظمها فلا ينقطع به السلسلة واجيب
عنه بوجهين الاول انه قد تبين ان كل واحد من آحاد تلك
السلسلة ممتنع الحصول بدون ذلك الخارج فلا اقل من ان
يكون موجدا لواحد منها ابتداء فيكون واقعا فى نظام السلسلة
كذا قيل فتامل فيه وفى انه لم لا يجوز ان تكون علة كل واحد
منها الواجب مع ما فوقه فلا يكون طرفا للسلسلة بل ماخوذا مع
بعض السلسلة فى علة كل منها والثانى انه يجب كون ذلك
الخارج علة لبعض الآحاد والا لتحقق كل من الآحاد بموجد
الواقع فى السلسلة فيحصل المجموع بدونه واذا كان علة لبعض
تلك الآحاد لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد

لان ذلك البعض له علة موجدة فى السلسلة فرضا فيجب ان
كون العلة امرا خارجا عنها محال كما ان كونها نفسها او جزئها
محال فبطل التسلسل وهو المطلب اقول هذا طريق آخر مودٍ
الى ابطال السلسلة الغير المتناهية لافتقارها الى علة وامتناع
كون شئ ما علة لها ولا دلالة فيه بمجرده على لزوم الانقطاع عند
الواجب الا بان يضم الى ذلك انه اذا ثبت امتناع السلسلة من
منتهيا الغير المتناهية فلزم ان تكون السلسلة منتهيا ولا يتصور
الانتهاء الى غير الواجب فلزم المطلب واذا بطل التسلسل فكل
سلسلة موجودة تكون متناهية ويكون مقطعها الواجب
اذ الممكن لا يكون مقطعا لها لافتقاره الى علة وفيه النظر
لتطابق لانه يقال قد فرض ان لكل واحد من آحاد السلسلة
علة مستقلة فى تلك السلسلة فلا يجوز كون الواجب مع ما
فوقه علة مستقلة له لانه خلاف المفروض لانا نقول حينئذ يبطل التسلسل
فى العلل المستقلة فقط ولا يبطل التسلسل فى العلل الغير المستقلة كما
فى الصورة المفروضة فى النظر فتدبر ويمكن ان يقال فى ذلك

المطلب

المطلب اذا ثبت احتياج السلسلة الى الواجب فاما ان لا يكون
علة لواحد منها فيستغنى عنه او يكون علة لواحد منها ولا
بد ان يكون معينا فعنده تنقطع السلسلة لكن يرد على هذا
التقرير المنع المتقدم وهو انه يجب (يجوز) ان يكون الواجب جزء من
علة كل من الآحاد واذ قد فرغنا عن المسلك الاول فقد حان
ان نشرع فى المسلك الثانى مستمدين من الله التوفيق انه
خير رفيق المقصد الثانى فى المسلك الثانى لا شك فى وجود
موجود فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا فلا بد له
من علة فاما ان تنتهى الى الواجب او يلزم الدور او التسلسل
وهما باطلان اما الاول فلاستلزامه تقدم الشئ على نفسه
وتأخره عن نفسه وهما محالان بداهة واما الثانى ففيه طرق
الاول برهان التطبيق وهو انه لو تسلسلت العلل الى غير
النهاية فنفرض من معلول معين بطريق التصاعد سلسلة غير
متناهية ومن الذى فوقه اخرى الى غير النهاية ايضا ثم
نطبق الجملتين من مبدئهما بان نفرض الاول من الثانية

بلغ

بازاء الاول من الاولى والثانى بازاء الثانى وهكذا فان كان بازاء
كل من الاولى واحد من الثانية لزم تساوى الجزء والكل وهو محال
فان لم يكن فقد وجد من الاولى جزء لا يوجد بازائه جزء من الثانية
فيتناهى الناقصة اولا ويلزم منه تناهى الزائدة ايضا لان زيادتها
بقدر متناه وهو قدر ما بين المبدئين والزائد على المتناهى بقدر
متناه متناه فيلزم انقطاع السلسلتين وقد فرضناهما غير متناهيين هف
واعترض عليه من وجهين الاول ان البرهان جار فى الحوادث
اليومية والنفوس الناطقة بل فى مراتب الاعداد فيلزم تناهيها
بعين الدليل وهو باطل اما الاولان فعندهم واما الثالث
فبديهة فهذا الاعتراض غير وارد على مذهب المتكلمين فانهم
يقولون بتناهى الحوادث والنفوس واما النقض بمراتب الاعداد
فيعتذرون عنه بانها موهوم محض اذ لم يضبطها وجود اصلا
فينقطع بانقطاع التوهم فلا يجرى فيه التطبيق بخلاف الحوادث فانها
وان لم يجتمع فى الوجود فقد ضبطها الوجود الخارجى فليس موهوما
محضا فتامل فيه واما على مذهب الحكماء فظاهر الورود فيحتاجون

فى الجواب

فى الجواب الى ان التطبيق انما يجرى فى الامور الموجودة معا المترتبة ترتبا
طبيعيا او وضعيا اذ الامور المعدومة فى الخارج لا وجود لا
حادها الا فى الذهن ولا يوجد فيه الامور الغير المتناهية مفصلا
حتى يجرى فيه التطبيق والامور المتعاقبة فى الوجود ايضا كذلك اذ
لا وجود للسلسلة الغير المتناهية منها اصلا لا فى الخارج ولا فى
الذهن مفصلا والمجتمعة الغير المترتبة لا يجرى فيه التطبيق ايضا
لجواز ان يقع احاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى اذ ليس
لها نظام حتى يستلزم تطبيق المبدا على المبدا انطباق الباقى على
الباقى على الترتيب فلا بد فى التطبيق ههنا ان يلاحظ العقل كل
واحد بازاء واحد لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية
له مفصلا لا دفعة ولا فى زمان متناه فلا يتصور التطبيق بين
السلسلتين باسرهما بل ينقطع بانقطاع الملاحظة واستوضح ذلك
بتوهم التطبيق بين حبلين ممتدين على الاستواء وبين اعداد الحصى
اذ يكفى فى التطبيق فى الاولين تطبيق طرفيهما اذ يلزم من ذلك وقوع
كل جزء من احدهما على جزء من الاخر على الترتيب ولا يكفى فى اعداد الحصى

بل لابد من افراد كل جزء بازاء مقابله هذا ما ذكروه واقول للقائل ان يقول
لا يخلو اما ان يتوقف التطبيق على ملاحظة الآحاد مفصلا او يكفي
ملاحظتها مجملا وعلى الاول لا يمكن التطبيق في المرتبة ايضا وعلى الثاني
يجري في غير المرتبة ايضا فانا نعلم انه لا يخلو من ان يكون في الجملة الزائدة
ما لا يكون بازائه شيء من الناقصة اولا وعلى الاول يلزم الانقطاع و
على الثاني التساوي ووجه التفصي عنه على ما سنح بالخاطر انه
يمكن في غير المرتبة ان نختار الاول ونمنع لزوم الانقطاع لان الزيادة
ربما يكون في الاوساط واما في المرتبة اذا اطبق الطرف على الطرف
فلا زيادة في جانب التناهي للانطباق ولا في الاوساط لاتساق الآ
حاد فلو لم يكن في الجانب الآخر لزم التساوي قطعا وتوضيحه
ان الجملتين لا شك في زيادة احديهما على الاخرى في جهة التناهي
وبالتطبيق تنتقل الزيادة الى الجهة الاخرى فيلزم الا
نقطاع ولما لم يكن لغير المرتبة اتساق نظام لم يكن التطبيق بحيث
يظهر انتقال تلك الزيادة الى الجهة الاخرى ثم اقول الامور
الغير المتناهية مطلقا تستلزم الامور الغير المتناهية المترتبة

بيان

الثاني ان نمنع لزوم التساوي قطعا

[illegible]

بيان ذلك ان آحاد تلك الامور ان كانت مترتبة فذاك وان لم
يكن احادها مترتبة فلا شك ان المجموع متوقف على المجموع اذا اسقط
عنه واحد وذلك المجموع متوقف عليه اذا اسقط عنه واحد
آخر وهلم جرا فكل واحد من تلك المجموعات انما يتوقف على المجموع
السابق وهكذا الى غير النهاية فالامور الغير المتناهية مطلقا
يستلزم الامور الغير المتناهية المترتبة فيجري التطبيق بين
المجموعات اذ هي امور مترتبة موجودة في الخارج على فرض
وجود الامور الغير المتناهية فان قلت اللازم من التطبيق بين
المجموعات تناهي المجموعات لانها بمنزلة الآحاد المترتبة ولا يلزم
منه تناهي احاد المجموع الاول كيف وكل واحد من تلك المجموعات مشتمل
على احاد غير متناهية قلت بل يلزم تناهي احاد المجموع الاول
ضرورة انه على فرض تناهي المجموعات ينتهي بعد اسقاط الآحاد
المتناهية التي هي عدة المجموعات المتناهية الى مجموع لا يكون مجموع
اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي
الا بقدر متناه هو عدة المجموع فليتأمل الفطن في هذا المقام فانه

لم ينبسط فيه الكلام سبر الغور الاذهان العميقة وحز الدوي الافكار
الدقيقة وتلخيص المقام ان اشتراط الترتيب لما تم مفصلا فاصل الوجود
تمام لان البرهان انما يدل على ان السلسلة الغير المتناهية يستحيل
وجودها والسلسلة المعدومة الآحاد باسرها غير موجودة واما
اشتراط الاجتماع في الوجود فيقال ان السلسلة الغير المتناهية من الامور
الغير المجتمعة في الوجود غير موجودة اصلا لعدم اجتماع اجزائها في
الوجود والبرهان انما يدل على عدم وجودها فلا منافات بينها
وبين مقتضى البرهان فيشترط الاجتماع وقد قيل انها ضبطها و
وجود خارجي فيجري التطبيق وقد يقال لا نسلم ان السلسلة
الغير المتناهية منها غير موجودة غاية الامر انها غير موجودة
في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة التي هي ازمنة
وجود جزء جزء فعليك بالتامل الصادق قيل ان النفوس الناطقة
فيها ترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها وايضا نفس الابن
متوقف على بدنه المتوقف على نفس الاب المولدة لمادة بدنه
ففيها ترتب بالطبع واجيب عن الاول بوجهين الاول ان

ترتب

المتعاقبات ترتب حدوثها غير لازم لجواز ان يحدث جملة منها
في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر في زمان آخر واقول فيه
نظر لانه على تقدير قدمها بالنوع وتعاقب افرادها ازلا
وابدا كما هو مذهبهم توجد لا محالة سلسلة منها غير متناهية
مترتبة في الحدوث فيجري البرهان فيها ولا يضر مقارنة جملة
جمل اخرى لآحاد تلك السلسلة الثاني انها اذا اخذت مترتبة
بحسب ازمنة حدوثها لم تكن مجتمعة بهذا الاعتبار فلا يكون
مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية واقول فيه نظر ايضا لان آحاد
السلسلة مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيها التطبيق اذ يكفي
في التطبيق كونها ذات اوصاف تقتضي انطباق كل منها في سلسلة على
نظيره في السلسلة الاخرى على الاتساق وهو حاصل ههنا
فانا نقول الجملة الموجودة منها في اليوم مشتملة على الحادث
في اليوم والحادث في اليوم السابق عليه وهكذا فناخذ من الحادث
في اليوم السابق جملة ونطبقها على الجملة المبتداة من الحادث في
اليوم فينطبق كل مرتبة من سلسلة الجزء على نظيرها من سلسلة الكل

ونسوق البرهان الى آخر الوجه الثانى من الاعتراض انا لا نسلم ان الثانية
اذا لم ينطبق على تمام الاولى انقطعت فانه يجوز ان يكون عدم انطباقها
عليها للعجز عن توهم مقابلة اجزائها باجزائها لا لكون الاولى اطول
من الثانية فى جهة عدم التناهى وقد يغير تقرير البرهان لاجل ذلك
الوجه الى هذه العبارة وهى ان الثانية اما ان تستغرق الاولى على تقدير
التطبيق او لا تستغرقها او الى تلك العبارة وهى ان الثانية اما ان يصدق
عليها انها قابلة التطبيق على الاولى او لا يصدق عليها ذلك واعترض
على الاولى بانا لا نسلم استحالة كون الناقص مثل الزائد على تقدير
التطبيق فان التطبيق محال فيجوز ان يستلزم محالا ولا نسلم ايضا انه يلزم
من انقطاعها على تقدير التطبيق لو لم يستغرق انقطاعها فى الواقع
وانما يلزم ان لو كان تقدير التطبيق واقعا وهو ممنوع وعلى الثانية باختيار
الشق الثانى ولا يلزم من عدم قبولها للتطبيق انقطاعها لجواز ان يكون
عدم قبولها لكونها غير متناهى الاجزاء لعجز الوهم عن تطبيقها لا لانقطاعها
وانت خبير بان شيئا من هذه المنوع لا يتوجه على التقدير الذى قدمناه
فى سوق البرهان اذ لا نعنى بالتطبيق الا ان العقل يلاحظ شيئا بازاء شئ

ولو على وجه الاجمال ولا يخفى ان العقل يمكنه ان يلاحظ كل من آحاد احدى
السلسلتين بازاء واحد من الاخرى على الاتساق وبذلك يتم الغرض اذ
حينئذ لا يخلو اما ان يكون بازاء كل من الاولى شئ من الثانية او لا
الاول مستلزم للتساوى المحال والثانى يستلزم المطلب واما ان مثل
هذا التطبيق يجرى فى غير المرتبة ايضا فقد مر الكلام عليه وقد يقرر
البرهان بوجه آخر دفعا لتلك المنوع وذلك بان يتصور السلسلتان
بحيث يكون الانطباق بينهما فى الواقع والزيادة والنقصان فى الجهة
التى هما بتلك الجهة غير متناهيتين فرضا بان يقال ان كانت علل ومعلولات
مترتبة بلا نهاية فى جانب التصاعد لكانت تلك المراتب ما خلا المعلول
الاخير سلسلة العلل الغير المتناهية باعتبار وهى بعينها سلسلة المعلولات
الغير المتناهية باعتبار آخر والسلسلتان منطابقتان لا فى الفرض فقط
بل فى الواقع فان كل واحد من تلك المراتب علة وهو بعينه معلول ولا شك
انه لا ينطبق علة من تلك المراتب على معلولها بل انما ينطبق على معلول
علتها التى هو نفسها فاذا جعلت احدى تلك المراتب مبدء ولوحظ
التصاعد مع اخذ اعتبار تطابق السلسلتين وجب ازدياد مراتب العلل

على مراتب المعلولات بواحدة ابدا والا لبطلت العلية والمعلولية
وارتفع وجوب التقدم والتاخر اللازمين لهما ضرورة انه لو لم تزد العلة
لكان شئ من العلل منطبقا على معلوله فيلزم المحذور المذكور وقس
عليه المعلولات الغير المتناهية فان البرهان يجرى فيها ايضا وفيه نظر
لان اللازم على تقدير عدم التناهى ان يكون لكل جملة متناهية منها
علة خارجة عن تلك الجملة داخلة فى السلسلة الغير المتناهية ولا يلزم
ان يكون وراء الغير المتناهية علة فلذلك دعم بعض المتاخرين هذا
البرهان بانه لما زاد سلسلة المعلولات من جانب المبدا بواحد وهو
المعلول الاخير وجب ان تزيد سلسلة العلل بواحد فى الطرف الآخر
والا لم يكن المتضائفان متساويين وانت تعلم ان هذا ترك لهذا الدليل
وتمسك ببرهان التضائف الذى يأتى تحريره فلا يجدى فى دفع الايراد على
هذا الدليل اقول ويمكن تقرير البرهان بوجه آخر منقح يندفع عنه بعض
الشكوك بان يقال لا بد لمجموع المعلولات من علة وعلة مجموع المعلولات مجموع
علل الآحاد فيجب ان يكون مجموع العلل سابقا فى المرتبة على مجموع المعلولات
لان العلية تقتضى هذا لكن هذا فى الصورة المفروضة منتف فان مجموع ما

المعلول

المعلول الاخير الى غير النهاية مجموع المعلولات الواقعة فهذه السلسلة
باعتبار وهو بعينه مجموع العلل باعتبار آخر فمجموع المعلولات وجميع العلل
متحدان فى المرتبة وان كانت كل واحد من العلل متقدما فى المرتبة على
الواحد الذى هو معلوله وعلى هذا التقرير لا يبقى للمنع المذكور قوة فتأمل
ويمكن بيان المطلب بوجه آخر وهو ان يقال ان تلك السلسلة ما خلا
المعلول الاخير علل غير متناهية باعتبار ومعلولات غير متناهية باعتبار
آخر فالمعلول الاخير مبدا لسلسلة المعلولية والذى فوقه مبدا السلسلة
العلية فاذا فرضنا تطبيقهما بحيث ينطبق كل معلول على علته لزم ان يزيد
سلسلة المعلولية على سلسلة العلية بواحد من جانب التصاعد ضرورة
ان كل علة فرضت لها معلولية وهى بهذا الاعتبار داخل فى سلسلة المعلول
والمعلول الاخير داخل من جانب المبدا فى سلسلة المعلول دون العلة فلما
لم يكن تلك الزيادة بعد التطبيق من جانب المبدا كان فى جانب الآخر لا محالة
لامتناع كونها فى الوسط لاتساق النظام فيلزم ان يوجد معلول بدون علة
سابقة عليه وهو محال مع انه محقق للمطلب وهو لانقطاع الطريق
الثانى برهان التضائف وتقريره لو تسلسلت العلل الى غير النهاية لزم زيادة

عدد المعلولية على عدد العلية والتالي باطل بيان الملازمة ان آحاد
السلسلة ما خلا المعلول الاخير لها علية ومعلولية فيتكافى عددهما
فيما سواه وبقى معلولية المعلول الاخير زائدة فيزيد عدد المعلوليات
الحاصل في السلسلة على عدد العليات الواقعة فيها بواحد وهذا
البرهان يجرى في سلسلة المعلولات بل في سائر المتضائفين كالابوة
والنبوة اقول هذا البرهان ظاهر على تقدير التسلسل في احد الجانبين
فقط واما على تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم عدم جريانه
لان العلية والمعلولية غير متناهيتين فلا يظهر عدم تكافؤهما ودفع
هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسلة غير متناهية من معلول معين و
تصاعدنا في علله الغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العليات
والمعلوليات الواقعة في هذه القطعة متكافية ضرورة ان العليات
التي تضائف المعلوليات الواقعة فيها لا يمكن ان يكون فيما تحت تلك
القطعة من المعلوليات وهو ظاهر فافهم الطريق الثالث البرهان العرشي
وتقريره ان يقال لو ترتب امور غير متناهية كان ما بين مبدئها وكل
واحد من الذي قبله متناهيا لانه محصور بين حاصرين فيكون الكل
متناهيا

متناهيا لان الكل لا يزيد على ما بين المبدأ وكل واحد الا بالطرفين
واعترض عليه بانه لا يلزم من تناهي كل واحد من اجزاء السلسلة الواقعة
بين المبدأ وبين كل واحد تناهي السلسلة باسرها فان هذا الحكم
من قبيل ان يقال ما بين ا و ب اقل من ذراع وكذا ما بين ب و ج اقل
منه فيلزم ان ما بين ا و ج اقل منه فانه غير صحيح واجيب عنه بانه
ليس من هذا القبيل لان المبدأ هناك واحد بخلافه في المثال بل
من قبيل ان يقال ما بين ا و ب اقل من ذراع وكذا ما بين ا و ج فانه يلزم
منه اذا اخذ [illegible] ج مع الواقع بينه وبين المبدأ يزيد على الاول الا اقل من
ذراع الا بالطرف الآخر وهو حكم صحيح وفيه نظر لان الحكم في هذه
الصورة بين بخلاف الصورة المبحوثة عنها اذ لا يلزم من تناهي كل جزء
من الاجزاء الواقعة بين النقطتين تناهي الكل لكونه غير واقع بين الطرفين
اصلا وقيل في جوابه ان هذا البرهان حدسي وصاحب القوة
القدسية يعلم ان هناك واحدا من العلل هي مع الطرف محيطان بما عداها
وان لم يتعين تلك الواحد ولم يمكن له الاشارة اليه على التعيين
اقول والفطن اللبيب يعلم ما في هذا الاعتذار فان هذه المقدمة

اعنى وجوب توسط الكل بين المبدأ وبين واحد ليس اجلى من المطلب
حتى يثبت بها او يتنبه عليه بل يكاد يكون عينه اذ لا معنى للانتهاء الا
احاطة النهاية ليت شعرى كيف يعترى الخفاء فى هذا المطلب مع تلك
المقدمة خاتمة لما توقف جميع البراهين المذكورة على انه لا يجوز ان
يكون احد طرفى الوجود والعدم اولى بالشئ لذاته غير بالغ الى
حد الوجوب والا فيجوز ان يوجد بنفسه للاولية الذاتية فلا يحتاج
الى علة مغايرة له او ينتهى الى ممكن كذلك فلا يثبت الواجب وبعض
البراهين يدل على ان الممكن ما لم يجب بعلته لم يوجد ولا يكفى
فى وجوده الاولوية الحاصلة منها ما لم يبلغ حد الوجوب حاولنا
بيان هذين المطلبين ليتم الدست ويكمل الغرض فنقول المطلب الاول
قالوا الممكن لا يكون احد طرفيه اولى به لذاته اولوية تكفى فى وقوعه
والا فالطرف الآخر ان امتنع لتلك الاولوية كان ذلك الطرف واجبا هذا
خلف وان امكن فلا يخلو اما ان يكون وقوعه لو وقع بعلة او لا والثانى
محال لاستلزامه ترجيح المرجوح بلا مرجح وهو افحش من ترجيح
المساوى بلا مرجح فتعين الاول وحينئذ فيتوقف الاولوية على

انتفاء

بلغ

انتفاء تلك العلة اذ على تقدير تحققها ترجح الطرف الآخر والا كان حاله
مع العلة كحاله بدونها فلا يكون العلة علة واذا توقف على عدم علة
الطرف المقابل فلا تكون ذاتية [illegible] وهذا خلف مع انه
المطلوب وعليه ايرادات الاول انا لا نسلم انه لو تحقق سبب الطرف
المقابل لم يكن ذلك الطرف اولى لذاته لان رجحان احد الطرفين
للسبب الخارجى لا ينافى رجحان الآخر لذاته لاختلاف الجهة ولذلك
عدل بعضهم عن هذا الدليل الى ان ارتفاع المانع معتبر فى كل علة
تامة ولا شك ان علة الطرف المقابل مانع عن هذا الطرف فيعتبر ارتفاعها
فى علته واجاب عنه سيد المحققين قدس سره بان رجحان كل واحد
من الطرفين على الآخر فى حالة واحدة ممتنع وان كان باسباب متعددة
واستوضح ذلك من كفتى الميزان على انه لو سلم فلا يكون سبب الطرف
المرجوح حينئذ مانعا لاولوية الطرف الاول فلا يتم التوجيه الذى
اختاره المورد ايضا اقول هذا الكلام فى غاية المتانة والرزانة
وربما يختلج وهم القاصرين ان وحدة الاضافة معتبرة فى التناقض
واختلاف العلة يوجب اختلاف الاضافة فلا يكون بينهما تناقض

ووجه دفعه انه ليس كل اختلاف اضافة فى كل مادة دافعا للتناقض
فانا نعلم قطعا ان الشئ الواحد فى زمان واحد لا يمكن ان يكون قائما او
قاعدا او متحركا وساكنا او متحركا الى جهة وعنها ولو بالاضافة
الى مكانين او علتين وما اعتبره القوم فى شرائط التناقض هو شرط
كلية الحكم الملتزمة فى القواعد المنطقية فاذا ارتفعت لم يكن التناقض
لازما بل قد يكون وقد لا يكون ووحدة الاضافة الى العلة من قبيل الاول
لانه لا يدفع التناقض فى شئ من المواد فيمكن تخصيص الاضافة فى كلامهم
بما سوى العلية بناء على ذلك ويمكن ابقائها على العموم اذ لا يضر
ذلك وفيه ولا يخفى ما فى هذا الوجه او نقول وحدة الاضافة مطلقا شرط
للتناقض المصطلح اعنى كون احد الطرفين رفع الآخر ولا ينافى ذلك
ان يكون مع ارتفاع هذا الشرط احدهما مساويا لرفع الآخر هذا وما
نحن فيه من قبيل الاخير وكيف لا يكون كذلك ولو جاز ترجح كل منهما
بسبب آخر فاما ان يقع واحد منهما فيلزم الترجيح من غير مرجح لتساويهما
فى الرجحان اذ لا يمكن ان يكون احدهما اكثر رجحانا من الآخر على
الاطلاق والا لكان اولى من الآخر مطلقا واما ان يقعا او يرتفعا فيلزم

اجتماع

اجتماع النقيضين او ارتفاعهما معا ثم ان ارتفاع المانع غير معتبر فى
كل علة تامة عندهم كما فى العلة الاولى بالنسبة الى المعلول الاول
والثانى انا نختار امتناع الطرف الآخر ونمنع لزوم كونه واجبا او
ممتنعا لذاته لان الواجب والممتنع لذاته ما يجب له مع تجريد النظر
الى ذاته من غير التفات الى غيره الوجود والعدم والوجوب ههنا
بالنظر الى الاولوية المستندة اليها وليس له مع تجريد النظر الى
ذاته الا الاولوية فلا يكون واجبا لذاته واجاب قدس سره بان
الذات مع الرجحان المستند اليه اذا كان مقتضيا لوجوب الوجود كانت
الذات مبدء لاستحالة انفكاك الوجود عنه قطعا ولا نعنى بالواجب
الا هذا واعتبار تلك الواسطة المستندة الى ذاته لا يقدح فى ذلك
وانما يكون قادحا لو لم يستند اليه والمراد من عدم الالتفات
الى الغير عدم الالتفات الى غير يكون الالتفات اليه قادحا فى كون
الذات مبدء لاستحالة انفكاك الوجود عنه اقول ويمكن ان يقرر
ذلك بان الواجب الخارج عن التقسيم ما يقتضى ذاته مع قطع النظر
عن غيره الوجود وهو اعم من ان يكون مقتضيا له بواسطة او بغيرها

نعم يجب ان يكون هو وحده كافيا فى الاقتضاء على احد الوجهين

نيصدق عليه انه مع قطع النظر عن غيره يقتضى الوجود فلا حاجة

الى تخصيص الغير مع انه ربما يناقش فيه لبعده عن اللفظ مع انه فى

مقام التعريف الثالث انا نختار كون الطرف الآخر ممكنا لكن وقوع

سببه محال اذ لا يلزم من امكان المعلول امكان العلة اذ عدم

المعلول الاول ممكن وعلته وهى عدم العلة الاولى ممتنع و

اجاب عنه قدس سره بانه يتوقف حينئذ اولوية الطرف

الراجح على عدم سبب الطرف المقابل ممكنا كان السبب او ممتنعا و

لك ان تقول اذا امتنع سبب الطرف المقابل فلا يفتقر اولوية ذلك

الطرف الى انتفاء سببه كما فى المعلول الاول حيث قلتم انه لما امتنع

المانع عنه لم يكن انتفاء المانع جزء من علته ويمكن الجواب بالفرق

بين امتناع المانع فى نفسه وبين امتناع المانعية وما ليس ارتفاع

المانع جزء من علته ما يمتنع المنع عنه لا ما يمتنع مانعه والمعلول

الاول من قبيل الاول فان ما يفرض مانعا عنه فهو على تقدير

وجوده هو المعلول الاول لا مانع عن وجود المعلول الاول

اذلا

وربما يعبر بالوجود ...

الكلام

اذ لا يصدر عن العلة الاولى الا واحد وحينئذ يبقى فى انه

لم لا يجوز ان يكون المبحث من هذا القبيل الاعلم فتدبر فانه دقيق

الرابع انا بعد تسليم افتقار الاولوية الى انتفاء علة الطرف

الآخر نمنع افتقاره الى موثر موجود لجواز ان يكون

وجوده اولى بالنظر الى ذاته بشرط انضمام انتفاء علة العدم

اليه فيتحقق بنفسه مع انتفاء علة عدمه من غير فاعل موجود

فينسد باب اثبات الصانع واجيب عنه بان علة العدم عدم علة

الوجود او مستلزم له وهذا الذى قلناه اولى مما قيل ان عدم

العدم هو الوجود فانه غير بين بل غير واقع والمطلب لا يتوقف

عليه اذ على التقديرين يلزم ان يكون هناك امر موجود يكون

هو علة له او لازما لعلته ولما بطل التسلسل ينتهى الى ما لا يكون

كذلك وهو الواجب فيتم المطلوب وفيه بحث اذ علة العدم قد

يكون انتفاء امر عدمى كعدم المانع فيكون وجودا او مستلزما

له فعدم علة العدم الذى هو علة الوجود يكون عدما واجاب

قدس سره فى حاشية شرح التجريد عن اصل هذا الايراد بوجه

فعدم علة العدم لا يكون وجود علة الوجود او مستلزما له لان عدم العدم انما نفس الوجود ع

آخر وهو ان من يقول بان الايجاد لا يتصور الا من الموجود ولذلك
يجعل وجود الواجب عينه لاستحالة كون الماهية من حيث هى
موجدة لها لا يرد عليه ذلك لاحتياج الممكن عنده الى فاعل موجود
يتقدم عليه بالوجود نعم من جوز فى الواجب كون الماهية من حيث
هى فاعلا لوجودها من غير شرط يلزمه فى الممكن تجويز ذلك بشرط غير
مستند الى ماهية من حيث هى والا لكانت واجبة على قياس
ما مر اقول فيه نظر لان احتياج الممكن الى العلة فرع التساوى اذ
على تقدير الاولوية يوجد لرجحان الوجود من غير احتياج الى علة
والكلام ههنا فى اثبات التساوى ونفى الاولوية ثم لا يخفى انه على
تقدير هذا التجويز ينسد باب اثبات الصانع على المجوز اللهم
الا ان يقال ان ~~خصلهة~~ ذلك الشرط ان كان امرا موجودا فلابد
ان ينتهى الى شئ يكون موجودا لذاته من [غير مرة] شرط وهو الواجب والا
تسلسلت الشروط الموجودة وهو محال وان كان عدم مانع فلابد
ان ينتهى الى عدم يكون واجبا لذاته ~~فهو واجب لذاته او يقال~~
حينئذ بان يكون عدم ممتنع لذاته وما يكون ذاته موجدا له بشرط

انتفاء امر ممتنع لذاته فهو واجب لذاته او يقال حينئذ لا يعتبر ارتفاع
المانع على نحو ما قال الحكماء فى ارتفاع المانع عن المعلول الاول وان
اشرنا الى ما فيه من التفصيل والا لتسلسلت الارتفاعات الى غير النهاية
وهو باطل لان التسلسل ليس اعتباريا محضا ينقطع بانقطاع الاعتبار
لانه من جانب العلل دون المعلولات كما فى الوحدة ونظائرها
من المفهومات المتكررة فافهم ذلك وفيه ما لا يخفى ولانه يحتاج
جميع تلك الارتفاعات الى علة موجبة ضرورة ان مجموعها واجب
بالغير على ما مر فى تحقيق الطريق الثانى والثالث من المسلك الاول
وان كان امرا انتزاعيا آخر سوى عدم المانع فان كان ذلك الامر
الاعتبارى ازليا كان الشئ واجبا لان ما يكون ذاته موجدا لنفسه
بشرط امر ازلى لا ينفك عنه وجوده فهو واجب عندهم وان
كان ذلك الاعتبارى حادثا فهو يتوقف على حادث آخر وهكذا
الى غير النهاية فيحتاج جميع تلك الاعتبارات الحادثة الى علة موجبة
او يقال ان الامور الاعتبارية مطلقا لا يكون شرطا للوجود اصلا على
ما قيل ان عدم المانع كاشف عن امر وجودى وهو الشرط حقيقة

فتامل فانه محل التامل فان جميع هذه الاعذار واهية بل الوجه ما
سنذكره من ان الاولوية يستلزم الوجوب وقد تقرر البرهان بوجه
اخر هو انه لو تحقق اولوية احد الطرفين لذاته فاما ان يمتنع طريان
الطرف الاخر فيلزم الانقلاب او يمكن فاما بلا سبب فيلزم ترجيح المرجوح
بلا سبب او بسبب فيصير ذلك الطرف المرجوح بالذات راجحا وهو محال
لامتناع زوال ما بالذات بالغير واورد عليه ما اورد في الوجه الثالث
على التقرير الاول واجيب بمثل ما اجيب به هناك وهو في الحقيقة
يعود الى التقرير الاول فيبقى عليه ما بقي عليه فالحاصل من جميع
ذلك انه لو اقتضى لذاته اولوية احد الطرفين لم يتم ما ذكروه بشيء من
البراهين وقد سنح لي في هذا المطلب برهان خفيف وهو انه لو اقتضى
لذاته اولوية احد الطرفين لكان هو بعينه مقتضيا المرجوحية
الطرف الاخر ضرورة معية المتضائفين بالذات ومرجوحيته مستلزمة
لامتناعه ضرورة امتناع ترجح المرجوح وامتناعه مستلزم لوجوب
الطرف الاول وقد فرض ان الاولوية غير منتهية الى حد الوجوب
وحديث كون الوجوب بوسائط قد مر دفعه ونورده في صورة قياس
هكذا

هكذا كلما كان الذات مقتضيا لاولوية احد الطرفين فكلما كان الذات تلك
ذاتا كان ذلك الطرف راجحا وكلما كان ذلك الطرف راجحا كان الطرف
الاخر مرجوحا وكلما كان الطرف الاخر مرجوحا كان ممتنعا (وكلما كان ممتنعا) كان ذلك
الطرف واجبا والمفروض غير واجب هذا خلف مع انه المطلوب وهو
برهان متين لا يرد عليه شيء مما اورد في هذا المقام وقد عثرت بعد
ما لاح لي هذا الوجه على ان شارح حكمة العين نقل اصله عن
المباحث المشرقية وان لم يكن على ما قررته من التنقيح والاحكام
واورد عليه هو والمحشي ايرادا عجيبا وهو انا لا نسلم ان امتناع
احد الطرفين يستلزم وجوب طرف الاخر فان كلا من الطرفين ممتنع
عند التساوي فيصدق امتناع احد الطرفين مع عدم وجوب
الاخر فالمحشي اورده في صورة النقض التفصيلي والشارح في صورة
النقض الاجمالي وغير الشارح التقرير لاجل ذلك الى ان امكان
وقوع كل طرف لما توقف على رجحانه ويمتنع ان يكون الطرف المرجوح
راجحا حال كونه مرجوحا فيمتنع وقوع الطرف المرجوح حال كونه
مرجوحا فيجب وقوع الطرف الراجح لما عرفت في الطبقات واورد المحشي
بانه علم

عليه النقض السابق بعينه وجعل الحل في صورتي التساوي والترجيح
ان الممتنع في الاول هو ذات الطرف المرجوح مع صفة المرجوحية لا
من حيث هو ومناقض للطرف الآخر من هذه الحيثية لا من الاولى
فما هو نقيض له ليس بممتنع وما هو ممتنع ليس بنقيض وكذا الكلام في
صورة التساوي واقول في اثبات المقدمة الممنوعة لو امتنع طرف ولم
يجب الطرف الآخر لكان جائز الارتفاع وقد فرض الاول مرتفعا
فان وقع فيلزم ارتفاع النقيضين وهو ضروري الاستحالة وان لم
يقع فيلزم جواز ارتفاعهما وهو ايضا محال وان اورد بصورة النقض
فاقول هذا يدل على استحالة التساوي لاستلزامه اجتماع النقيضين
او ارتفاعهما وهو كذلك فان الممكن يستحيل ان يبقى على التساوي
بل لا بد من ترجيح احد طرفيه في نفس الامر والامكان امر اعتباري
يعرض في العقل فان العقل اذا لاحظ ذاته مع قطع النظر عن غيره وجده
متساوي النسبة الى الطرفين وهو في نفس الامر مقترن بالمرجحات
لا يقال كما يجوز ارتفاع التساوي الذي هو مقتضى الذات بالغير فلم
لا يجوز ارتفاع الاولوية التي هي مقتضى الذات بالغير ايضا لانا نقول

ليس

ليس التساوي مقتضى الذات في الممكن ولو كان كذلك لما جاز ارتفاعه
فكان مستحيلا بل بالنظر الى ذاته متساوي النسبة الى الطرفين من
حيث انه لا يقتضي شيئا منهما لا انه يقتضي تساويهما في نفس
الامر نعم يقتضي كونهما متساويين بالنظر الى ذاته وهذا المعنى باق
غير مرتفع اصلا فان قلت اللازم مما ذكرته ان الممكن من حيث
ذاته يتساوى نسبته الى الوجود والعدم وبذلك لا يتم اثبات
الواجب لجواز ان يكون الممكن مع امر عدمي كارتفاع المانع عن
طرف وجوده يترجح او يجب وجوده قلت بعد اثبات انه لا يكون
احد الطرفين اولى به لذاته احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود
ضروري ولذلك اتفق العقلاء كافة على ان العلة الفاعلية ضرورية
في كل معلول وان الممكن لا يمكن ان يوجد بمعدوم ومن جوز ذلك
فهو مباهت فيعرض عنه ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور

المطلب الثالث في ان الممكن ما لم يجب وجوده بعلته لم يوجد اذ لو
لم يجب معها لكان اما متساوي النسبة الى الوجود والعدم فيكون
حاله مع العلة كحاله بدونه وهو محال او وجوده ممتنعا وهو افحش

او اولى غير بالغ الى حد الوجوب فلا يستحيل عدمه فليفرض معها
الوجود فى وقت والعدم فى وقت آخر فاختصاص احد الوقتين
بالوجود ان لم يكن بمرجح لم يوجد فى الوقت الآخر يلزم ترجيح احد
المتساويين على الآخر بلا سبب ضرورة ان الاولوية الحاصلة من العلة
متحققة فى كلا الوقتين فالوقتان يتساويان فيها وان كان بمرجح لم يوجد
فى الوقت الآخر لم تكن الاولوية الشاملة للوقتين كافية فى الوقوع وللعقل
خلافه وبوجه آخر لو لم يجب وجوده لكان وجوده اما مساويا بالعدم
او مرجوحا او راجحا بالنسبة اليه وعلى الاول والثانى يلزم ترجيح المساوى
والمرجوح وعلى الثالث فذلك الرجحان انما نشأ من العلة التامة
اذ هى فقد جزء منها كان العدم اولى لتحقق علته وهو عدم العلة
التامة فاذا كان اختصاص الوقت لا لمرجح لم يوجد فى الوقت الآخر
لم يكن العلة التامة علة تامة فيلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر
بلا سبب وان كان لمرجح لم يوجد فى الوقت الآخر لم يكن العلة التامة
علة تامة فقد ثبت بهذا الوجهين ان الوجوب بالعلة يلزم وجود الممكن
وهذا الوجوب يسمى بالوجوب السابق واضطروا فى تقدمه الى دعوى

الضرورة

الضرورة وحكم العقل بانه وجب فوجد ويلزمه بشرط الوجود وجوب
آخر ويسمى بالوجوب اللاحق هذا ما تقرر عليه كلام سيد المحققين فى كتبه
الثلثة بعد تزييف ما قيل من غير ذلك فى هذا المطلب واقول يرد
على التقريرين انه على تقرير الاولوية لا يلزم امكان وجوده فى وقت
وعدمه فى وقت آخر بل اللازم منه امكان عدمه ولو فى وقت الوجود
بان يرتفع الوجود فى نفس ذلك الوقت ويتصف بالعدم بدل اتصافه
بالوجود ولا استحالة فى امكان العدم فى وقت الوجود وانما يستحيل
امكانه بشرط الوجود كما حقق فى معنى المشروطة العامة فان الممكن ما
يجوز عدمه فى الجملة ولا يلزم ان يجوز عدمه على اى وجه فرض
الا ترى ان الزمان ممكن ولا يجوز ان يعدم تارة ويوجد تارة اخرى
لاستلزامه الخلف وهو تحققه مع فرض عدمه على ما بين فى موضعه
فلا يلزم من امكان عدمه امكان عدمه فى وقت ووجوده فى وقت
آخر وللمانع ان يمنع فى التقرير الثانى انه متى فقد جزء من العلة التامة
كان العدم اولى ويمنع قوله لتحقق علته ويسنده بان علة العدم
عدم العلة الموجبة للوجود والمرجحة له معا لا عدم العلة الموجبة

فقط لجواز ان ينتفى الموجبة ويبقى المرجحة فلا يكون العدم اولى
بل جائز اذ عند انتفاء جزء من العلة التامة لا يلزم انتفاء المرجحة كما
لا يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الرجحان فالاولى ان يقال لو لم يجب
وجوده لامكن عدمه مع اولوية وجوده فيلزم جواز ترجيح المرجوح
مادام مرجوحا وهو محال ويعلم من هذا الوجه وما سبق فى المطلب
الاول ان الاولوية ذاتية كانت او غيرها يستلزم الوجوب كذلك
ثم اقول ما ادعوه من تقدم هذا الوجوب على الوجود الممكن ينافى
لما قرروه من ان العلة التامة قد تكون بسيطة لانه اذا تقدم هذا
الوجوب على وجود الممكن تقدما بالذات يكون جزء من العلة التامة
لا محالة فلا يتحقق علة تامة بسيطة اللهم الا ان يتكلف ويقال المعلول
بالحقيقة هو وجوب الوجود وحيث قالوا ان علة وجود المعلول
قد تكون بسيطة ارادوا به علة وجوب وجوده وهو مصادم لما قرره
المتأخرون لا سيما سيد المحققين قدس سره من ان ثبوت شئ لشئ
فرع ثبوت المثبت له اذ الوجوب امر ثبوتى فيكون ثبوته للشئ متأخر
عن وجوده فالوجوب السابق على الوجوب ان كان عين المسبوق

لزم

لزم تقدم الشئ على نفسه وان كان غيره نقلنا الكلام عليه حتى يلزم
ان يكون لشئ واحد وجودات غير متناهية وهو باطل على انه قد اعترف
بان الشئ الواحد لا يكون له الا وجود واحد واعلم انه لم يزد الشيخ الرئيس
وغيره من العقلاء فى هذا المطلب على ان العلة ما لم يجب صدور المعلول
عنه لا يصدر عنه والدليل الذى ذكروه انما يدل على الاستلزام دون
التقدم ودعوى الضرورة فى محل المنع ولهذه المباحث مزيد تفصيل ربما
تعثر عليه فى تعليقاتنا ولكن هذا آخر ما قصدت اليه فى هذه الرسالة مع
تفرقة الحال وتشتت البال ووقوعى فى زمن اضحى الهمم متقاعدة والجهلة
متناصرة يكتفون بالخضاب عن الشباب ويستغنون بتراى السراب عن
التردى بالشراب ولكن هو الله ربى يحق الحق ويبطل الباطل بعدله وبيده
الحسنى واليه الرجعى والصلوة على نبيه محمد واله المعصومين
وعترته الطاهرين اجمعين والحمد لله رب العالمين

تم تم

بلغ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن تقدس جنابه عن ان يكون شريعة لكل وارد وتنزه عن ان
يطلع عليه الا واحد بعد واحد تحيرت العقول والافهام في كبرياء ذاته
وتوهت الاذهان والاوهام في بيداء عظمة صفاته وثبت وجوده
بذاته وظهر ذاته بصفاته يا من دل على ذاته بذاته وشهد بوحدانيته نظام
مصنوعاته صل على حبيبك الذي دلنا على ما هو مدار السعادات الابدية
وهدانا الى ما هو مقر الكرامات السرمدية وآله البررة الاتقياء وعترته
الخيرة الاصفياء وبعد فهذه فوائد شريفة كافية ونكات لطيفة وافية
في حل رسالة اثبات الواجب المشتملة على الدقائق في تحقيق اعلى المطالب
للمولى المحقق والفاضل المدقق افضل المتاخرين واكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد الدواني بلغه الله تعالى في الجنة الى اقصى الآمال والاماني
كتبتها تذكرة لاولي الالباب متوكلا على الملك الوهاب وجعلتها
هدية لمجلس من كان على اشرف الخصائل بترويج قوانين العلوم والفضائل
وهو صاحب الآيات العظيمة والجلال وناصب رايات المكرمة والكمال
جالس

جالس وسادة العز والاقبال حارس طريق الافادة بالفضل والافضال
ناظم مناظم الملة الزهراء عالم معالم الشريعة الغراء نظام مباني الدولة
الرفيعة دراج مدارج الحشمة المنيعة قد تشرفت بتقبيل سدته السنية
شفاه الاعالي وتوجهت الى عتبته العلية جباه اصحاب المكارم والمعالي
الملقب من لسان الغيب لمن فور محبة الآل نجيب الله تعالى حفظه الله في مقام
العز والاحترام الى قيام الساعة وساعة القيام ويرحم الله عبدا
قال آمينا وها انا اشرع في المقصود بعون الملك المعبود قوله شكر الله
سعيه البراهين اي الدلائل لكنه عبر عنها بالبراهين ترغيبا وترويجا
وانما حملناه على ذلك لانه سيظهر لك ان كثيرا منها ليس برهانا حقيقة
وسيذكر المصنف في بعض منها انه ضعيف قوله والآخر ليس كذلك
ومنهم من زعم ان جميع براهين هذا المطلب يتوقف على ابطال الدور
والتسلسل وهذا ناش من عدم الفرق بين لزوم الشيء من الدليل
وبين ابتناء الدليل عليه مع انه يتبين قوله كما سيرد عليك اه ما سيرد
علينا ليس الا في ابطال التسلسل كما سيظهر ولو كان جاريا في ابطال الدور
ايضا لكان لما ذكره وجه في الجملة قوله ولا جرم رتبنا الرسالة اه كان

الاولى ان يقول على مقصدين وخاتمة لانها ايضا من جملة اجزاء
الرسالة لكن سابق كلامه لا يلائمه ولا يقتضيه قوله ولما كان الثانى ابسط
اى اكثر بسطا فى الكلام كان اولى بالتقديم للاهتمام او اقل اجزاء لانه
ليس ابطال الدور والتسلسل جزء منه فقدم لقلته وحقيقة الحال
فيه يتعين فيما سيأتى قوله راينا ان نقدمه اه اى راينا تقديمه اولى فعلى
هذا الرؤية بمعنى العلم لا الابصار وان كان له وجه فى هذا المقام قوله
المقصد الاول فى المسلك الاول اه قال فى الحاشية سماه اولا باعتبار انه
ذكر ههنا راينا ان نقدمه فصار اولا فى البيان وان كان ثانيا فى الذكر و
التفصيل انتهى كلامه والمقصود منه دفع ما توهم من التدافع بين كلاميه
حيث سمى مسلكا واحدا اولا وثانيا ووجه الدفع انه لما اخر المسلك الغير
المتوقف على ابطالهما فى الذكر الاجمالى وتفصيل اجزاء الرسالة لكونه
عدميا سماه ثانيا فى قوله ولما كان الثانى ولما قدمه فى البيان لكونه
ابسط كما اشار اليه بقوله راينا ان نقدمه سماه اولا فى قوله فى المسلك الاول
ولا غبار عليه قوله الطريق الاول اه قيل هذا الطريق لبعض المتاخرين
يعنى صاحب التلويحات قوله كالمركبات اه خصها بالذكر لكونها اظهر
وجودا

وجودا وامكانا من البسائط قوله او لا شك فى وجوده اه كلمة او العاطفة
اشارة الى انه يمكن تقرير البرهان بوجهين وما وقع فى بعض النسخ
من كلمة اذا التعليلية بدلها العاطفة تحريف من الناسخ قوله اذ كل ممكن
اى اذ كل ممكن موجود فله علة موجودة مغايرة له انما قيدنا الممكن
بالموجود لان الكلام لا يتم فى مطلق الممكن لانه لا يستدعى علة موجودة
كما فى الممكنات المعدومة وانما قيدنا العلة بالموجودة ليلزم التسلسل المحال
الذى هو فى الامور الموجودة وايضا لو لم يقيد بها لم يحصل ما هو المطلوب
فى هذا المقام وهو وجود الواجب لذاته والتقييد بالمغايرة لانه لو
لم يكن كذلك لم يلزم شئ من الامرين المذكورين وبهذا يندفع ما توهم
من ان اللازم على تقدير عدم استناد ممكن الى الواجب احد الامور
الثلثة توقف الشئ على نفسه او الدور او التسلسل فالاولى عدم الاقتصار على الاخرين على انه يمكن ان يقال تركه لظهور فساده او لكونه
فى قوة الدور وقد صرح المصنف فى بعض تصانيفه بانه مستلزم
للدور تامل وفيه ان الممكن هو الذى اذا نظر اليه مع قطع النظر عما
علاه لم يجب له لذاته وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما

وهو الوجود مثلا لذاته بشرط عدمي غير مستند الى ماهيته من
حيث هي فلا يلزم الممكن علة موجودة مغايرة له وايضا يجوز ان يكون
احدهما وهو الوجود مثلا راجحا لذاته رجحانا غير واصل الى حد الوجوب
وان يقع الطرف الراجح لذاته بهذا الرجحان الغير الواصل الى حد الوجوب
ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فضلا عن ترجيح المرجوح بل ترجيح الراجح
ولا فساد فيه فحينئذ لا يلزم ان يكون الممكن الموجود علة مغايرة له
فضلا عن الموجودة ولا بد لنفي هذين الاحتمالين من دليل وقد
تصدى المصنف في الخاتمة لدفع هذين الاشكالين وستطلع على
حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال انشاء الله تعالى ثم اعلم ان المقدمة
المذكورة انما تتم لو ثبت انه لا يجوز ان يكون وجود ممكن مما يقتضيه
ماهية امر آخر من حيث هي بلا اشتراط وجود بان يكون وجود
الممكن من لوازم ماهية ذلك الامر الآخر ولا بد لنفي هذا الاحتمال
ايضا من دليل ودعوى البداهة غير مسموعة وسيجيء ما يجديك
نفعا في هذا المقام قوله وحينئذ قال في الحاشية اي حين الدور
والتسلسل فان الترديد جار على التقديرين كما لا يخفى وكذا ابطال

شقوق

شقوق الترديد والايراد عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول
الاخير علة مستقلة يجري مثله ههنا ايضا بان يكون علة المجموع المشتمل
على الدور ذلك المجموع المستثنى عنه واحد وحينئذ يكون له علل مستقلة
متداخلة كما في التسلسل فاعرفه ولا تنازل بتخصيص الذكر في بعض
الايرادات بالتسلسل بعد ان علمت جريانه في الدور ايضا انتهى كلامه
لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا الطريق ان بني على بطلان
الدور فلا يتم القول بعدم توقفه على ابطاله والا فلا يتم اذ ما ذكره
على تقدير التسلسل لا الدور ووجه الدفع ان ما ذكره ليس
مخصوصا بشيء منهما ولا تغتر بظاهر العبارة في بعض الايرادات
ولا يقدح في ذلك اختصاص بعض منها مثل الايراد الاول بالتسلسل
وانما خص بالذكر الايراد عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المعلول
الاخير علة مستقلة وان كان بعض آخر من الايرادات ايضا كذلك
لقوته ومتانته جدا ويرد على ما ذكره في بيان جريانه على تقدير
الدور ايضا من كون علة المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى
عنه واحد انه يلزم الترجيح بلا مرجح لكون كل من آحاده علة

لما عداه منها وايضا لا يكون حينئذ علل مستقلة متداخلة بخلافه على
تقدير التسلسل على ان القول يجب بانه على تقدير الدور ايضا مما لا
حاجة اليه فيما هو بصدده لما ذكرناه آنفا قوله ضرورة ان ما يوجد
جميع اجزائه آه هذا وان كان مما يتبادر الافهام الى قبوله نوقش
فيه بالمنع مستندا بانه يجوز ان يكون امر خارج شرطا لعينية
جميع الاجزاء للشئ كما ان المعلومات الاربع فى كونها قضية مشروطة
بتعلق الايقاع او الانتزاع بالجزء الاخير منها وهو الوقوع واللاوقوع
فكون مجموع تلك المعلومات عينا للقضية مشروطة بتعلق الايقاع او
الانتزاع فاذا تحقق تلك الامور الاربعة كلها ولم يتحقق الحكم لم
يتحقق القضية مع كون جميع اجزائها موجودة وسيأتى ما يعين
فى هذا الكلام قوله ولا شك انه ممكن آه قال فى الحاشية قيل
كون كل مركب ممكنا مستلزم لكون المركبات الممتنعة كالمركب من
الضدين ممكنا واجيب عنه تارة بتخصيص المركب بالموجود واخرى
بالمفتقر الى الاجزاء وحينئذ نمنع ان شيئا من المركبات الممتنعة
مفتقر الى الاجزاء بمعنى انه كلما تحقق ذلك المركب الامتناعى تحقق
اجزائه

اجزائه اذ المحال جاز ان يستلزم المحال انتهى كلامه وفيه ان
الحكم بامكان جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف على الحكم بامكان
كل مركب ولا يستلزمه فكيف يتجه ههنا هذا السؤال فان قيل
قد حكم بان كل محتاج ممكن فيتجه عليه ان كل مركب محتاج وكل
محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم ان تكون المركبات الممتنعة ايضا
كذلك قلنا فالجواب حينئذ ليس على ما ينبغى اذ لا وجه فى مقابلته
لتخصيص المركب باحد الوجهين المذكورين بل يجب تخصيص
المحتاج وايضا ليس شئ من التخصيصين بجيد اما الاول فلانه
لا فرق بين المركب الموجود والمعدوم فى ذلك لان الاحتياج الى
الغير مطلقا فى اى وصف كان يقتضى ان لا يكون الذات كافية فيه
ولا تقتضيه من حيث هى اقتضاء تاما ضروريا وهو الامكان الذاتى
على ما يستفاد من التقسيم المعتبر عندهم واما الثانى فلان الكل
مطلقا مفتقر الى الاجزاء وجودا وعدما كما تشهد به البداهة
ومنعه مكابرة والقول بجواز استلزام المحال محالا ليس كليا بل
فى جميع الصور لجواز ان يكون احد المحالين منافيا للآخر فلا يجامعه

فضلا عن ان يستلزمه والاولى ان يقال ان التركيب مطلقا يستدعى
الامكان الذاتى وينافى الامتناع الذاتى كما انه ينافى الوجوب الذاتى
فعلى هذا كل مركب ولو من النقيضين او النقيضين ممكن بالذات وان
كان ممتنعا بالغير ولهذا حكموا بان البساطة من لوازم الوجوب الذاتى
واستبان منه ان امتناع الجزء ولو كان بالذات انما يستلزم امتناع
الكل بالغير لا بالذات وان الموقوف على المحال وان كان محالا بالذات
محال بالغير لا غير وان استحالة اللازم ولو بالذات انما يستلزم استحالة
الملزوم مطلقا سواء كان بالذات او بالغير فعدم امكان اللازم بالذات
لا يستلزم عدم امكان الملزوم كذلك وايضا امكان الملزوم بالذات
لا يستلزم امكان اللازم كذلك وذلك لان عدم الواجب بالذات
لازم لعدم المعلول الاول مع ان الاول ممتنع بالذات والثانى ممكن
بالذات وقال المصنف فى حاشيته لشرح التجريد ههنا نكتة وهى ان
امكان الملزوم بدون امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم
بدون اللازم وهو ينفى الملازمة بينهما والحق ان امكان الملزوم انما هو
بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه

اعنى

اعنى ذات الملزوم لا امكان اللازم بالقياس الى ذاته ولا نتوهمن ان
هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوى نسبة
ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكانه بالقياس الى الغير لا امكانه فى
ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما انتهى كلامه قوله والمحتاج خصوصا لا
بد ان يقيد بان يكون الاحتياج الى ما لا يستند الى الذات والا فلا ينافى
الوجوب الذاتى فاعتبار الواسطة المستندة الى الذات لذاتها لا يقدح
فى ذلك كما قيل وايضا كلامه يدل على ان الاحتياج الى الممكن مطلقا
اولى بالامكان وفيه ما فيه تدبر واعلم ان هذا البرهان مبنى على
ان يكون علة الحدوث علة البقاء حتى تكون الممكنات موجودة مجتمعة
والا فيجوز ان لا يكون موثر المؤثر باقيا فى ان تاثير المؤثر فى معلوله
فلا يلزم اجتماع موثر المؤثر مع معلول المؤثر المتاخر عن موثره وهكذا
فلا يلزم اجتماع الممكنات الموجودة فى الوجود تامل قوله فعلته
اما نفس المجموع او جزئه او خارج عنه آه لا بد ان يأخذ الامر
الخارج اعم من الامر الخارج بتمامه ومن المركب من الداخل
والخارج لئلا يختل الحصر لان الجملة المفروضة هى من الممكنات

المرقد والمركب المذكور وان كان داخلا في الممكن المطلق لكنه ليس بداخل
في تلك الممكنات قيل لا يخفى عليك ان احتياج جميع السلسلة من حيث الجميع
الى علة انما يعقل لو كان للجميع من حيث الجميع امكان ووجود غير امكانات
الاجزاء ووجوداتها واما اذا كان امكانه ووجوده عين امكانات
الاجزاء ووجوداتها فلا يعقل احتياج ذلك الجميع الى علة بل علل وجودات
الاجزاء كافية في وجوده ومن البين للعاقل ان امكان المجموع ووجوده
عين امكانات الاجزاء ووجوداتها فان امكان مجموع زيد وعمرو ووجوده
عين امكانهما ووجودهما فلا حاجة الى ايجاد غيرهما وسيجيء تحقيق الكلام
في هذا المرام وقيل انهم جوزوا حصول جميع العلوم النظرية بطريق
التسلسل بدون الانتهاء الى علم بديهي اذا كانت النفس الناطقة
قديمة بان يكون بعضها مكتسبا من بعض الى غير النهاية بدون احتياج
جميع تلك العلوم النظرية الى ما يحصل ذلك الجميع ولم يجوزوا حصول
تلك السلسلة المركبة الحاصلة بعضها من بعض الى غير النهاية بدون
احتياجه الى ما يحصل ذلك الجميع بل حكموا بانه لا بد له من محصل
يفيد له الحصول ولا يكفي في حصول ذلك الجميع حصول بعضها
من بعض

الجميعين بحيث

من بعض على الوجه المفروض مع عدم ظهور الفرق بين الجملتين
وتلخيصه ان كل واحد من هذين الجميعين مركب من امور حاصلة
غير متناهية والحكم بان الحمولات الغير المتناهية كافية في حصول
احد الجميعين اعني جميع العلوم النظرية الغير المتناهية وغير
كافية في حصول الآخر الذي هو جميع الممكنات المتسلسلة الى غير النهاية
مجتمع في الوجود فيكون ممكنا موجودا بناء على كون كل واحد منها
موثرا كافيا فيما بعده سوى المعلول الاخير فرضا فيطلب موجودا
افاد الوجود بخلاف جميع العلوم النظرية المذكورة فانها غير
مجتمعة في الوجود فلا يكون ذلك الجميع متصفا بالوجود فلا يطلب
كاسبا مفيدا لوجوده ويمكن ان يقال اللازم منه امكان اقامة
الدليل على عدم كون جميع العلوم نظرية بحيث لا تتوقف على ابطال
شيء من الدور والتسلسل كاثبات الواجب وهذا لا ينافي تحقق
طريق آخر يتوقف عليه كما في ما نحن فيه والمورد في كتب المنطق
هو هذا الطريق لا الطريق الاول وكلامهم هناك فيه وغاية
ما في الباب تعدد الطرق فيه ايضا وعدم تعرضهم الا لواحد منها

والامر فى ذلك سهل فتامل قوله وامتناع تقدم الشئ على نفسه
اه قد يقال ان اراد تقدم الشئ على نفسه ذاتا واعتبارا معا فلزومه
ممنوع بناء على جواز التغاير الاعتبارى وان اراد تقدم الشئ
على نفسه ذاتا فقط فامتناعه ممنوع لجواز ان يكون شئ باعتبار علة لنفسه
باعتبار آخر ولا بد لنفيه من دليل ويؤيده جواز كون شئ علة
لنفسه فى التفصيل الذهنى باعتبارين كالاجمال والتفصيل
بين الحد والمحدود كما هو المشهور فان قيل يجوز ان يكون المراد
بالنفس فى الترديد ما هو كذلك ذاتا واعتبارا فحينئذ اللزوم و
بطلان اللازم كلاهما ظاهران قلت ننقل المنع حينئذ الى ما سيذكره
من ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته لان الموجود
الخارج عنها على ذلك التقدير يحتمل ان يكون هو مجموع الممكنات
باعتبار آخر وقد يجاب عنه بان العلية والمعلولية فى الوجود الخارجى
لا يتصور بان يكونا باعتبارين وان كانا متصورين باعتبار الوجود
الذهنى فيدعى البداهة فى ذلك فتدبر قوله لان علة الكل يجب
اه فيه كلام سيجئ تفصيله قوله فلا يكون ما فرض علة اه الظاهر

ان

ان يقال فلا يكون ما فرض وحده علة للمجموع علة له بل مع غيره علة له
او يقال فلا يكون ما فرض علة المجموع علة له بل لبعضه فقط قوله
علة لنفسه ولعلله اه قال فى الحاشية لا يقال بطلان هذا الشق
موقوف على بطلان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يتوقف
عليه لانا نقول يكفى فى بطلانه لزوم كون الشئ علة لنفسه وذكر
لزوم كونه علة لعلله وقع تبرعا لا يتوقف عليه المطلوب ولما وقع
كذلك فى كلام المتاخرين ونحن فى هذا الموضع بصدد تقرير كلامهم
وتحريره لم نسقط مماشاة معهم فتامل انتهى كلامه وانت تعلم ان هذا
الاعتذار ليس على ما ينبغى والاولى ترك قوله ولعلله لايهامه ما هو
مخل بالمقصود فالقول بعدم اسقاطه مماشاة معهم تم لا وجه له كيف
وهو بصدد تقرير الدليل على وجه يندفع عنه عدة ما يورد
عليه ثم اعلم ان كون الجزء علة لنفسه ولعلله يتضمن محالات
كثيرة بينة وغير بينة منها تقدم الشئ على نفسه بمرتبة واحدة
وبمرتبتين وبمراتب ومنها كون الشئ علة قريبة وبعيدة معا لنفسه
ومنها كونه علة تامة وناقصة معا لنفسه ومنها توارد العلتين

المستقلتين على معلول واحد شخصى قوله فيكون علته امرا موجودا
آه لان علة الامر الموجود موجود وقد سمعت ما يتعلق بذلك فتذكر
قوله والخارج عن جميع آه لا خفاء فى ان سياق كلامه يدل على ان الموجود
جميع الممكنات هو جميع الممكنات التى فى سلسلة واحدة يرشدك الى
ذلك قوله لا شك فى وجود ممكن آه ويتجه عليه ان الخارج عنها
لا يلزم ان يكون واجبا لذاته لجواز ان يكون ممكنا ولو نقل الكلام
اليه لزم سلسلة اخرى والكلام فى مجموعها ايضا كالكلام فى الاول
وهكذا فلا يلزم المطلوب اللهم الا ان ينقل الكلام الى مجموع الممكنات
ويقال ان مجموع الممكنات اما سلسلة واحدة او سلاسل متناهية
او غير متناهية فعلته اما نفسه او جزئه او خارج عنه والاولان
باطلان بعين ما ذكر فتعين الثالث ولا شك فى ان الموجود الخارج
عن جميع الممكنات على هذا الوجه الذى اخذناه واجب لذاته
لانحصار الموجود فى الواجب والممكن فكل ما هو موجود خارج
عن احدهما فهو داخل فى الآخر ولعل مقصود القوم ايضا ما ذكرناه

وان كانت

وان كانت عبارتهم قاصرة عنه واعلم انه لو قال والموجود الخارج
عن جميع الممكنات واجب لذاته او مستلزم له لكان اولى ليتناول
المركب من الواجب والممكن ايضا وهو داخل فى الخارج كما عرفت
قوله وهو المطلوب قد يقال ثبوت الواجب على تقدير عدم
استناد ممكن ابتداء او بواسطة اليه يكون خلفا لازما على تقدير
نقيض المطلوب لا مطلوبا لانه قيل ان لم يستند اليه كذا لا ممكن
يلزم وجود الممكنات بدورا وتسلسل وعلى كلا التقديرين
يلزم من عدم استناده وجوده فيكون محالا فيبطل نقيض
المطلوب فظهر حقيته واجيب عنه بان الحال كما ذكرتم لكن
الخلف اللازم قد يكون عين المطلوب وكذا يقال هذا خلف
ومع ذلك هو مطلوبنا وحاصل هذا الطريق حينئذ ان
وجود ممكن ما اما صادر عن الواجب لذاته ابتداء او انتهاء او
صادر عن ممكن آخر اما على سبيل الدور او على سبيل التسلسل
وايا ما كان حصل المطلوب اما على التقدير الاول والثانى فظاهر
واما على التقدير الثالث والرابع فلان المجموع المركب الذى

كل جزء منه فرض ممكنا موجودا موجود ممكن وكل موجود ممكن
لا بد له من علة موجودة وتلك العلة اما نفس المجموع اه ويعلم
منه ان هذا الاستدلال ليس خلفيا فرض فيه نقيض المطلوب
حتى يتوجه عليه السؤال المذكور تدبر قوله ان المجموع يشعر
بالتناهي آه لو سلم انه كذلك فلا يناسبه قوله وما لا يتناهى لا مجموع له
قوله فاثبات الواجب بما آه فيه ان الاشعار بالتناهي لا يوجب كون
الاثبات المذكور مصادرة لان الاشعار بالتناهي لا يدل على
الاستلزام اصلا فضلا عن الاستلزام الذهني على ان الا
ستلزام الذهني ايضا لا يستلزم كون الاثبات به مصادرة وانما
يكون مصادرة لو كان موقوفا عليه والاستلزام اعم منه وانما فيه
قلنا ان اثباته بما يتوقف على العلم بالتناهي يكون كذلك لان
العلم بالتناهي يتوقف على العلم بوجود الواجب وهو يتوقف
على العلم بالتناهي حينئذ وما هو الا المصادرة والمناقشة فيه
ايضا مجال واسع قوله وان اريد بالمجموع كل واحد آه لا خفاء
في قبح هذا الترديد لان المجموع لا يحتمل ان يراد به كل واحد
كذا

كذا قيل قوله بلا ملاحظة الهيئة آه الاولى ان يقال بدون
الهيئة الاجتماعية وكذا الحال في النظر قوله لدخل جميع اجزائه
آه قد سمعت ما فيه قوله تلخيصه اي توضيحه قوله والاول ان كان
آه هذا ليس بمنحصر في هذين القسمين تامل قوله ولا حاجة
في ذلك آه ولا يخفى انه لو اعتبر الهيئة على وجه تكون عارضة
السلسلة التي كلامنا في ان علتها ماذا يحصل ما هو المقصود
ولا حاجة الى اعتبار عدم الهيئة ولو قرر الكلام بان المراد
لا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه تكون جزء من
السلسلة لكان شاملا للوجهين ولا ينافيه قوله فيما سبق
كما في الاعداد واعلم ان سيد المحققين وسند المدققين قال
في حاشيته لشرح المطالع في الرد على مذهب الامام في التصديق
بان التصديق لا يكون عنده قسما من العلم الواحد اذ من الامور
المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة لا يصير امرا واحدا ما
لم يعتبر معها هيئة وحدانية هي جزء صوري للمركب انتهى
كلامه ولا خفاء في دلالته على ان الهيئة في كل مركب لا بد ان

يعتبر جزء منه وهذا مخالف لما ذكره في سائر كتبه في تقرير هذا البرهان
وغيره والحق هو ما وقع في هذا المقام قوله اذ لو وجب تقدم
العلة التامة آه هذا ينافي الاعتراف بعلية العلة التامة بل يوجب
ان يكون الامر بالعكس فما هو مصحح لاطلاق العلة عليها فهو
مصحح لتقدمها على المعلول وهذا وان كان واقعا ههنا في مقام
السند لكنه كلام مشهور فيما بينهم والمقصود هو التنبيه على ما
فيه وقيل ان ايراد هذا السؤال ههنا مبني على ان يكون المجموع
المركب من الممكنات مشتملا على المادة والصورة اذ المانع من تقدم
العلة التامة على المعلول انما يتصور في هذه الصورة على ما
هو مقتضى كلامهم ومن البين ان المجموع المذكور لا يشتمل على
جزء صوري على ما حقق في جواب الاعتراض الثاني من
ان الهيئة الاجتماعية لا تعتبر في ذلك المركب وفيه ان ذلك
الكلام جار في كل علة تامة لمطلق المركب كما لا يخفى وتصوير ذلك
في المادة المخصوصة وهي المركب من المادة والصورة لا يجدي
نفعا والسر فيه ان مجموع اجزاء الشيء عين ذلك الشيء فاذا

اخذت

اخذت مع غيرها كان هذا المجموع متأخرا عن الاول سواء كانت
تلك الاجزاء بعضها مادة وبعضها صورة اولا قوله اذ لا خارج
عنه آه فيه تأمل لجواز ان يكون امر اعتباري لم مدخل في ذلك
المجموع المركب من الموجودات الممكنة والواجب لذاته والاولى
ان يقال مجموع الواجب والممكن الذي كان الواجب علة تامة له
كالعقل الاول مثلا على راي الحكماء ممكن لاحتياجه الى كل من
اجزائه وعلته التامة نفسه اذ ليست جزء منه ضرورة احتياجه
الى الجزء الآخر ولا خارجا عنه اذ لا علة للواجب وهو علة تامة
للجزء الآخر على ما هو المفروض فليس للخارج فيه دخل وكذا الحال
في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر سواء كانت موجودة في
الخارج اولا كالامور العدمية الواقعة في نفس الامر اذ لا خارج
عن هذا المجموع قوله وايضا العلة التامة لمجموع امور آه في هذا الحكم
بحث مشهور لكنه ههنا في مقام السند ثم اعلم ان السند ليس
على ما ينبغي اذ دعوى لزوم تقدم الشيء على نفسه ليس
مبنية على ما منعناه حتى يجدي نفعا بل على انها علة وكل علة

يجب ان تتقدم على معلولها وهو المعنى المصحح لكلمة الفاء التى هى
للتعقيب فلابد من التكلم فيه او فيهما معا ولو كان منشاء وجوب
تقدم العلة التامة على المعلول ما ذكره من ان كل جزء منها يتقدم
عليه لزم ان يتقدم المعلول المركب ايضا على نفسه لان كل جزء
منه يتقدم عليه كما ذكره وهذا غلط ظاهر كما لا يخفى على من له ادنى
تامل فضلا عن حكيم قوله انما يلزم لو كان علة تامة آه هذا و
ان وقع فى مقام السند لكن ليس بجيد اذ العلة التامة للكل لا
يمكن ان يكون علة لجزء منه لان هذا الجزء داخل فى العلة التامة
للكل وهذا ليس علة لنفسه نعم العلة التامة للكل متضمنة
لعلل اجزائه باسرها ولعل مراده هذا وان كانت عبارته قاصرة
عنه ثم لا يخفى عليك ان المراد بالعلة لا ينحصر فى العلة التامة والفاعل
بل ههنا احتمالات كثيرة لكن الاقرب من بينها هذا الاحتمال ان
المذكوران تامل قوله بمعنى انه لا يستند المعلول آه ان حمل الا
سناد على اطلاقه كما هو الظاهر يلزم ان يستحيل التخلف عنه
وان حمل على الاستناد اليه بطريق التاثير عنه فلا يستحيل ذلك
لكنه

لكنه خلاف الظاهر وسيجئ لهذا موضع نفع فاحفظ واعلم ان الفاعل
المستقل بالتاثير بالمعنى المذكور لا نسلم انه لازم لكل ممكن وانما يلزم ذلك
لو ثبت الانتهاء الى الواجب لذاته وانه اول المسئلة فلا يثبت ان له علة
بالمعنى المذكور وسياتى تحقيق الكلام فى هذا المقام قوله لا يقال نحن
نمنع هذا السؤال انما يظهر وروده لو لم يقيد المجموع بقوله الذى هو جميع
اجزائه ممكن قوله وهو جزء يحتمل بهذا ما اشتهر فيما بينهم من ان
الفاعل قسم من العلة الخارجة عن المعلول وان الجزء منه ينحصر فى المادة
والصورية وسيجئ ما يجديك نفعا فى هذا المقام قوله فان الدليل المذكور
آه ولا يخفى ان الدليل المذكور يجرى فيه بلا تغيير وذلك بان يقال الفاعل
المستقل بالمعنى المذكور فى المجموع الذى هو المركب من الواجب والممكن
يجب ان يكون فاعلا فى كل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا فى المجموع ضرورة
عدم استناد بعض الاجزاء اليه بل الى شئ اصلا وقد اخذ هذا فيه
بلا قوله ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره وغيره معلوم لانه فهذا
من قبيل النقض على نهلة الدليل تامل فيه ما فيه قوله قيل وبهذا
آه اى بالقول بان المراد الفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقل بالتاثير

بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه تبين اى ظهر
بطلان ما قد قيل انه يجوز ان يكون ما قبل المعلول الاخير اى التسلسل
المبتدائة مما قبله بمرتبة واحدة وهكذا الى غير النهاية علة الجميع
وهو اى ما قبل المعلول الاخير معلول لما قبله بمرتبة واحدة وهكذا
الى ما لا يتناهى وقوله لانه لو كان ما قبل المعلول الاخير آه دليل
على تبين بطلان ما قيل بالقول المذكور او على بطلانه تدبر وبيانه
انه لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة السلسلة باسرها مستقلة
بالتاثير فيها لا يستند تلك السلسلة الا اليه او الى ما صدر عنه ولا شك
انه ممكن فيكون صادرا عن نفسه فيكون علة لنفسه قطعا وايضا يكون
جميع السلاسل الغير المتناهية التى تحت ما قبل المعلول الاخير صادرة عنه
بل يكون كل من تلك السلاسل صادرة عن ما بعدها والمستند الى
المستند الى الشئ مستند الى ذلك الشئ فيلزم كون الشئ علة
لنفسه بعدد تلك السلاسل وفيه بحث ستطلع عليه قوله اعترض
على هذا الجواب آه هذا الاعتراض بوجهه معارضة فى المقدمة
القائلة بان فاعل المجموع بالاستقلال فاعل لكل جزء كذلك لكونها
مثبتة

مثبتة بالدليل فى الجواب قوله فرضنا ثلثة اشياء آه وكذا الحال لو فرضنا شيئين
كل منهما معلول لعلة اخرى آه قوله ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل
الكل فيه انه لا يتم حينئذ ما ذكره من انه لو كان ما قبل المعلول الاخير
علة موجدة السلسلة باسرها مستقلة بالتاثير فيها حقيقة لكان علة
لنفسه قطعا وذلك لان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة السلسلة
باسرها مستقلة بالتاثير فيها بمعنى ان فاعل كل جزء لا يكون خارجا
عن ما قبل المعلول الاخير لانه بعينه يكون فاعلا لكل جزء ولا يلزم
منه الا ان يكون فاعلا ما قبل المعلول الاخير ليس بخارج عنه ويجوز
ان يكون داخلا فيه وهو ما قبله بمرتبة واحدة وهكذا فلا يلزم
منه كون الشئ علة لنفسه اصلا وايضا لا يستند المعلول الى ما
هو خارج عن فاعل الكل بالاستقلال على ما هو مقتضى هذا
الكلام مع انه يجوز ان يستند الى ما خرج عنه اذا كان صادرا
عنه حيث قال فيما سبق بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه او الى
ما صدر عنه فبينهما تدافع بل نقول ان الكلام السابق بظاهره يدل
على ان المعلول لا يستند الا الى الفاعل المستقل او الى ما خرج

عنه وهو ما صدر عنه وهذا الكلام يدل على ان المعلول لا يستند الا
اليه او الى جزئه فتامل ففيه ما فيه هذا واعلم ان الجواب الاول هو
باختيار الشق الاول ومنع بطلان اللازم وهو التخلف عن الفاعل
المستقل بالمعنى المذكور وان الجواب الثانى هو باختيار الشق الثانى
ومنع لزوم تقدم الجزء الاول على وجود علته قوله وبهذا يندفع
الايراد الثانى ايضا اه بيانه ان مجموع العلل الثلث علة مستقلة لجميع
المعلولات كما ذكر نعم ولا يلزم ان يكون علة لشئ من تلك المعلولات
بل لا بد ان لا يكون فاعل كل منها خارجا عن مجموع العلل الثلثة المذكورة
وهو متحقق فلا يلزم المحذور حينئذ قوله فعلته اولى منه بان
يكون علة لها لان تاثيره اكثر اه فيه كلام سيجئ تفصيله وكذا الحال فى قوله
ويمكن التمسك بهذا اه قال فيما نقل عنه فى الحاشية هذا فى صورة الد
التسلسل وفى صورة الدور يلزم ترجيح المساوى وهو فى الفساد مثل
مع ترجيح المرجوح فتدبر انتهى كلامه قوله فيلزم ترجيح الموجوح اه وينبغى
ان يعلم ان الاستدلال يلزوم ترجيح المرجوح يكفى فيه التسلسل اللازم اولا
ولا حاجة فيه الى ذكر التسلسل ثانيا حتى يحتاج فى بيان لزومه الى المقدمة

القائلة

القائلة بان فاعل الكل بالاستقلال فاعل لكل جزء كذلك بمعنى ان
فاعله لا يكون خارجا عن فاعل الكل ثم اعلم ان ما ذكره فى تعريف الفاعل المستقل بالتاثير
ان حمل على ظاهره وهو انه لا يستند المعلول الا الى نفسه او الى ما صدر عنه لا يكون
شئ من اجزاء السلسلة فاعلا مستقلا بالتاثير فيها وان حمل على معنى انه لا يستند
المعلول الى امر خارج عنه اصلا او الى امر خارج غير صادر عنه كان كل ما قبل المعلول — او يستند الى امر خارج صادر عنه نسخة
الاخير من السلاسل الغير المتناهية فاعلا مستقلا بالتاثير لصدق تعريفه عليه
ولا يلزم ترجيح المرجوح بل يلزم توارد الفواعل المستقلة الغير المتناهية على
معلول واحد شخصى تامل قوله وقد اعترض عليه بانه لم لا يجوز اه يعنى ان
منع عدم جواز كون العلة عين المعلول كما يتجه على تقدير كون المراد بالعلة
العلة التامة كذلك يتجه على تقدير كون المراد بالفاعل المستقل بالتاثير بالمعنى
المذكور فلا يجدى الانتقال منها اليه نفعا قوله وتلك العلة لا يمكن ان يكون
عينها اه لا خفاء فى ان المنع المذكور انما اورد عليه على تقدير كون المراد بها
المعنى المذكور فى الجواب عن الايراد الثانى على الطريق المذكور فلو اخذ
تلك العلة الموجدة على الطريق المذكور لجاز كونها ايضا عينها وما
ذكره فى بيانه حيث قال لان العلة الموجدة للشئ سواء كان اه ممنوع اذ قد

الكلام على الوجه المذكور سابقا ولا شك ان القول بالعلية لو استدعى
التقدم والمغايرة لكانت العلة التامة ايضا كذلك وبالجملة لا فرق بين العلة التامة
وبين الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في وجوب التقدم على المعلول وعدمه
وما ذكره المصنف لا يدل عليه قوله والاول هو المتنازع فيه آه لا يخفى عليك
ان الكلام ليس بمبنى على ابطال التسلسل كيف والكلام في المسلك الذى
لا يتوقف على ابطال الدور والتسلسل فلسنا بصدد ابطال تعليل كل
واحد من السلسلة باجزاء منها لانه هو التسلسل من جانب العلة ولعل
ذلك وقع من الغلط في النقل فان اردت الاطلاع على حقيقة الحال فارجع
الى ما ذكره المحقق الشريف في بحث العلة والمعلول من شرح المواقف وغيره لانه
ذكره في توضيح دليل ابطال التسلسل وانه هناك في غاية الحسن بخلاف
ما نحن فيه قوله فانه باطل بديهة فيه انه ممنوع لا بد له من بيان فعله لا يخفى
على الناظر وفقها قد عرفت بعض ما يتجه عليها فلا تغفل قوله من الايراد
الاول الاولى ان يقال من الايراد الباقى قوله لكونها غير واجبة التقدم
كذا في بعض النسخ وفيه ان عدم وجوب التقدم بل وجوب عدم التقدم
لا يدل على جواز كونها عين المعلول فليس جزمهم بانها يجوز ان يكون

عين

عين المعلول بناء على ما ذكره كما فعله على ما ينبغى نعم يتم كلامهم في مقام
المنع والسند تدبر قوله المراد لو جاز كون العلة التامة نفس الممكن
لكفى اى الممكن في وجوده هذا ممنوع بناء على ان جواز كون العلة التامة
نفس الممكن على ما جوزوه انما هو فيما اذا كان المعلول مركبا خاصا لا
في مطلق معلول ولا في مطلق المركب بل انما هو في بعض المركبات الخاصة
ولا شك ان العلة التامة وان كانت نفسه ولكنه لا يكفى في وجوده بل
هو محتاج الى غيره في وجوده كالاجزاء واحتياج كل ممكن الى مطلق العلة مما
لا خفاء فيه ولم ينكره احد ولا ينافيه كون العلة التامة في بعض الصور
المذكورة عين الممكن ومنه علم ضعف قوله ولو توجه ذلك اى المنع المذكور
وهو منع عدم جواز كون العلة التامة نفس معلولها فلمنع افتقار
الممكن الى غيره وقوله وحينئذ ينسد باب اثبات الصانع بالامكان هذا
ايضا ممنوع بناء على ان افتقار كل ممكن موجود الى مطلق العلة سيما الفاعل
ضرورى ومتفق عليه ولا ينافيه كون العلة العلة التامة عين
المعلول في بعض المواد ولذا اختاروا كون العلة هى الفاعل المستقل
بالتاثير في دفع السؤال المذكور وقيل عليه ان الانسداد المذكور لا يضر

المانع وفيه بحث لان الكلام على الذين قرروا ذلك المنع وعدلوا الى
دليل آخر فتأمل قوله وإلا لكان قديما ممنوع وما ذكره في بيانه انما يجدي
نفعا لو كفى ذاته في وجوده وانه ممنوع لما ذكرنا آنفا قوله لجواز انتهائه الى
ممكن قديم لا خفاء في ان العلة التامة للحادث لا بد وان يكون حادثة
كذلك لان قدم العلة التامة يستلزم قدم المعلول فيلزم في تحقق
كل حادث تحقق امور حادثة مترتبة غير متناهية سواء كانت موجودة
في الخارج اولا لكن الكلام في ان التسلسل في امثال تلك الامور هل هو
محال اولا فتأمل قوله فلو كانت علة تامة لنفسه كان واجبا يعلم ما
فيه مما ذكرناه فلا تغفل قوله لا يقال انما يلزم اه هذا السؤال معارضة
او منع لاستلزام الدليل المدعى قوله لانا نقول الواجب الخارج من
التقسيم هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته ينبغي ان يكون مرادهم
بوجوب وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغيره مدخل في وجوب
وجوده ولا يفتقر في وجوده الى غيره سواء كان ذلك الغير داخلا في ذاته
او خارجا عنه ليتوافق مقتضى التقسيمين الذين اعترفوا بصحتهما وحينئذ
لا يلزم كون الممكن المركب الذي علته التامة نفسه داخلا في الواجب لا

لافتقاره الى جزئه ومنه يعلم ان كل مركب ممكن فيكون كل من الواجب
والممتنع بسيطا كما ذكرناه قوله لانا نقول يكفينا دخوله في الواجب اه انت
خبير بما فيه مما ذكرناه آنفا واعلم انه قد وقع في بعض النسخ في اثبات
ان العلة التامة للشيء لا يجوز ان يكون نفسه اذ الممكن هو ما لا يقتضي
ذاته الوجود ولا العدم اقتضاء تاما فلو كان علة تامة لنفسه
كان ذاته مقتضيا لوجوده اقتضاء تاما اذ العلة التامة تقتضي وجود
المعلول وفيه ان هذا ممنوع على تقدير كونها عينه وايضا معنى اقتضاء
ذات الشيء وجوده اقتضاء تاما ان لا يفتقر في وجوده الى امر لا يستند
الى ذاته ولا شك ان المركب يحتاج الى كل من اجزائه ولا يستند شيء
منها اليه بل هي يستند الى كل منها فلا يلزم من كون العلة التامة للممكن
عينه ان لا يكون الممكن ممكنا وان يكون واجبا لذاته ولذا وجب بساطته قوله
وهو العلة التامة البسيطة فيه ان العلة التي هي عين العلة الفاعلية
لا يلزم ان تكون بسيطة لجواز كون العلة الفاعلية مركبة نعم
العلة التامة البسيطة لا بد ان يكون فاعلية كما قالوا قوله وذلك

حيث لا يتصور مانع من المعلول لما كان كون الارتفاع جزءا من جميع العلل
التامة محل توهم وتردد بخلاف سائر العلل الناقصة مثل المادية
والصورية وغير ذلك كما سيظهر اشار الى دفعه ولم يتعرض لغيره
وفيه بحث لان ارتفاع المانع وعدمه مطلقا متحقق في جميع العلل التامة
ولو حمل على ان بعض الماهيات والاشياء اذا كان من شانه ان يمنع
المعلول وينافيه فارتفاعه وعدمه معتبر في العلل ولو لم يكن كذلك
لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كان تحققه محل تامل لان انه معلوم انتفائه
وبالجملة ان كلام المصنف معلوم الانتفاء على التقدير الاول ومشكوك
فيه على التقدير الثاني ولعل قوله كما قالوا اشارة الى ما ذكرنا قوله ضرورة
ان احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري فيه ان الممكن على ما
ذكروه هو ما لا يقتضي ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما فيجوز ان
يقتضي ذاته مع شرط عدمي او وجودي غير مستند الى ذاته الوجود
وكذا يجوز ان يقتضي ذاته الوجود اقتضاء غير تام ويكون هذا
الاقتضاء مع انضمام امر آخر تاما او يكون بهذا الاقتضاء لافادته الرجحان
كافيا

كافيا في وجوده وقد سبقت منا الاشارة الى ذلك وعلى جميع هذه
التقادير لا فاعل لوجود المعلول فلا بد لنفي هذه الاحتمالات من
دليل وسيجئ ما يجديك نفعا في هذا المقام قوله بخلاف ما سواها
من العلل قال في الحاشية لان المعلول لو كان بسيطا والفاعل موجبا
لا يجب له غير العلة الفاعلية ولو كان المعلول بسيطا والفاعل مختارا
لا يجب له المادة والصورة ولو كان مركبا والفاعل مختارا لا بد له
من المادة والصورة والغاية جميعا انتهى كلامه اقتصر من العلل على
الاربع المشهورة ولم يذكر المعد والمعين والآلة والشرط وغيرها
لانها راجعة الى تلك العلل الاربع كما بين في موضعه قوله وهو محال
لما تقرر قد مر الكلام عليه قوله ولو لم يتم ذلك لانهدم البرهان
عن اسه آه هذا مما لا يتم الا في هذا المقام ومع ذلك ليس بتحقيق
بل انما يتم الزاما لمن يعتقد كون هذا الدليل تاما واما عند من لم
يعتقده فلا قوله على ان الذكي لو ترك العناد آه يتبادر الاوهام
الى قبوله في البداهة لكنه بعد التامل محل اشكال وقد اشرنا اليه
وسيجئ تفصيل الكلام انشاء الله تعالى قوله فقد اجيب عنه آه

هذا الجواب بوجهيه مغالطة منشاؤها عدم الفرق بين الكل الافرادي
والمجموعي كما يعلم من كلام المصنف ومع ذلك كلام على السند لان السؤال
المذكور مناقضة وما ذكر فيه سند لها ولو حمل على الاستدلال
فيمكن ان يكون الجواب بوجهيه منعا على السند فيكون قوله وانت
خبير بما يرد عليه آه كلاما على السند على سبيل المنع وانه غير
موجه قوله اعتبار ان اعتبارهما منفردين آه فيه ان العلة الصورية
لا توجد في الخارج الا عارضة للعلة المادية ومرتبطا بها فكيف
يتحقق مجموعهما معا في الخارج متقدما على المعلول بمرتبتين وليس
تحققهما في الخارج الا على النحو المعين الارتباطي الذي هما عليه
في الخارج وايضا ان السؤال المذكور على هذا الطريق اعني منع
تقدم العلة التامة مناقضة لا نقض اجمالي ولا معارضة
كما ذكرناه وما ذكرناه سند لا دليل فما ذكره كلام على السند ولا
يجدي نفعا الا اذا كان السند مساويا للمنع وكان الكلام عليه
ابطاله وكلاهما محل بحث فليس كلامه في هذا المقام على ما
ينبغي تأمل قوله فان قلت لا يخلو اما قد يتوهم انه ايضا كلام
ان يعتبر
على السند

على السند ويمكن تقريره على وجه يكون اثباتا للمقدمة الممنوعة
اما باختيار الشق الاول وهو اعتبارهما منفردين اولا وانت
تعلم ان قوله وعلى الثاني يكون عينه بان اعتبار اخذ ممنوع لا بد
له من بيان قوله لعل الاعتبار تبطل المذكور آه هذا مع كونه مما لا
يتسارع الى الطبع السليم ينافي ما اشتهر فيما بينهم من ان مجموع اجزاء
الشيء عينه وقد اخذت هذه المقدمة في تقرير الدليل بتوجيه
المناقشة التي ذكرنا فيما سبق وقال في الحاشية كهذا الشرط (المحرر) من
قبيل قولهم الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء كما يفصح عنه ما سبق
من ان للمجموع اعتبارين اعتباره كذا واعتباره كذا وليس المراد بالشرط
ههنا الموقوف عليه الخارجي حتى يكون كون الشيء عين نفسه
مستندا الى امر خارج فتفطن انتهى كلامه وفيه بحث لانه لا يصلح
لتوجيه اصل ما ذكره لان الشرط في مقابلة الجزء ليس بهذا المعنى
فتدبر قوله فلئن قلت هذا انما يمشي في المركب الذي آه هذا كلام
على السند فلا يجدي نفعا قوله قلت نعم جميع الاجزاء انما يكون

جزء من العلة التامة آه فيه ان جميع الاجزاء الذى هو عين المركب
الذى ليس له جزء صورى هو جزء من العلة التامة فيكون متقدما
عليها فلو كانت علته التامة ايضا متقدمة عليه لزم تقدمه
على نفسه بمرتبتين كما ذكره ولا يتمشى فيه الجواب الذى زعمه حقا
وقد نبه السائل عليه والقول بان جميع الاجزاء فى هذا المركب
الذى ليس له جزء صورى ليس جزء من العلة التامة مجرد
دعوى بلا دليل بل لا وجه له وهذا مما يتعجب عنه لانه لا خفاء فى
ان جميع اجزاء المركب مطلقا جزء من العلة التامة لانها مجموع ما
يتوقف عليه الشئ فهى عبارة عن مجموع اجزاء المركب مطلقا والامور الخارجية
التى يتوقف عليها هذا المركب ولما كان لجميع الاجزاء المادية والصورية
الاعتباران المذكوران امكن التفصى عنه عما ذكره بالجواب الذى
زعمه حقا ولما لم يكن هذان الاعتباران المذكوران فى المركب الذى
ليس له جزء صورى لم يتمش ذلك فيه وتسليم كون جميع الاجزاء
فى المركب الذى له جزء صورى جزء من العلة التامة ومنعه فى المركب

الذى ليس

الذى هو عين المركب صح

ليس له جزء صورى مما لا وجه له اذ لا فرق بينهما فى ذلك الامر هذا
وقد يقال انهم يقولون ان الاعداد كلها مركبة من الوحدات المفردة
وان مراتبها ليست بعضها جزء من بعض مثلا الثلثة ليست مركبة
من الاثنين وواحد بل من ثلث وحدات وكذا الاربعة وما بعدها
من المراتب فعلى هذا يمكن ان يقال ان العلة التامة ايضا مركبة من
العلل الناقصة وليس مجموع الاجزاء الذى هو عين المركب جزء من
العلة التامة اصلا سواء كان مركبا من العلة المادية والصورية او لا
وانت تعلم ان هذا الجواب ايضا على تقدير تمامه انما يجدى نفعا اذا
كان ما ذكروه استدلالا على عدم تقدم العلة التامة لا منعا مع
السند تامل فى هذا المقام يظهر لك المرام قوله واما الثانى آه وكذا
الحال فى المجموع المركب من الواجب لذاته ومعلوله الاول فانه
ايضا ممكن وعلته التامة نفسه وكذا الحال فى المجموع المركب من
امور كل منها واجب لذاته فانه ممكن كما صرح به وعلته التامة
نفسه وكذا الحال فى مجموع الامور الواقعة فى نفس الامر معا

فى زمان واحد سواء كانت موجودة فى الخارج اولا واعلم ان هذه
الوجوه كلها قادحة فى كون العلة التامة مغائرة للمعلول اولا
وبالذات وفى نقدمها عليه ثانيا وبالعرض ولا وجه لتخصيصها بتقدمها
عليه هذا ويعلم منه ان الفاعل الممكن لا يلزم ان يكون خارجا عنه
مع انهم عدوه من اقسام العلة الخارجة عن المعلول وان الفاعل
للكل لا يلزم ان يكون كذلك بالنسبة الى جميع اجزائه بل بالنسبة
الى شئ منها بل نقول يحتمل ايضا القول بان الفاعل ضرورتها
فى كل معلول وكذا يحتمل كل من وجوب مغائرة الفاعل للمعلول
وتقدمه عليه كما فى العلة التامة وبالجملة يحتمل بتلك الوجوه
المذكورة كثير من القواعد المشهورة فيما بينهم ولا يخفى على الفطن
تفصيلها اللهم الا ان تلك القواعد مخصوصة بالممكنات المرفة
فتدبر قوله وجه التفصى ان يقال آه وفيه بحث لان المجموع بالمعنى
المذكور هو الكل المجموعى المغاير لكل فرد فرد فان حكم الافراد
قد يخالف حكم الجماعة كما ذكره فكما ان كل واحد يستدعى علة
كذلك

كذلك المجموع الذى هو المركب من تلك الاحاد يستدعى علة غاية
ما فى الباب ان يكون الاولى واحدة والثانية متعددة ولا يصح
ان يقال علة المجموع هى علل الاحاد لان الاحاد كلها اجزاء داخلة
فى المجموع المركب منها وليست خارجة عن علته التامة بل داخلة
فيها وليس كذلك بالنسبة الى عللها والقول بان المعلول الاخير
ليس داخلا فى العلة التامة للمجموع كما انه ليس بداخل فى علل
الاحاد سفسطة بل جهالة محضة هذا من قبيل اشتباه الكل المجموعى
بالكل الافرادى وقد مر مرارا فى كلامه وسيجئ الاشارة الى الفرق
بينهما مع انه فى حد ذاته مما لا اخفاء فيه ومما هو المشهور فيما بينهم
وسيجئ فى كلامه الاعتراف بما ذكرناه وبعد التيا والتى ليس هذا
الكلام بظاهره بقادح فيما ذكروه من ان جميع الموجودات من الواجب
والممكن ممكن آه وبالجملة كل من مغايرة العلة التامة للمعلول وتقدمها
عليه فى جميع المواد فى غاية الخفاء والاشكال ومع ذلك القول
بعينية العلة التامة محل بحث اذ لا وجه لعلية الشئ لنفسه ولكان
متقدما عليه كما اشرنا اليه فتذكر فتامل يظهر لك حقيقة الحال

فى تحقيق هذا المقل وما ذكره المصنف فى هذا المقام مما لا ينبغى
فى تحقيق المرام فانه مشحون بالتناقض والاختلال ومملو بالترديد
والاشكال وقال فى حاشية هذا المقام انت خبير بانه لو تم ذلك
لم يتم اصل البرهان اذ حينئذ يكون المعلول الاخير خارجا عن
مجموع العلل ويكون كل فرد من السلسلة معلول الفرد السابق عليه
وجميع علل الاحاد وهو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة
المجموع كما سنذكره وننبه الى ان النظر المذكور لا يتاتى اذا كان
الترديد فى الفاعل المستقل انتهى كلامه قوله ووجه الفرق انما نشا
آه وقد تحقق الفرق كما ذكرنا وليس المنشاء ما ذكره ولا مدخل
للمركب الذى يدخل فيه الصورة بل مطلق المركب يجب ان يكون مغايرا
للواحد واحد وقد مر تفصيل الكلام فيه قوله وفيه نظر هذا
النظر مندرج فيما ذكرنا فلا وجه لايراد مثال هذا الكلام ورده
قوله واذ قد انحلت الشبهة آه انت خبير بما فيه مما سبق قال فى الحاشية
اراد انه انحلت الشبهة فى مادة الممكنات الصرفة اذ بذلك يتم الغرض
ولا يضر بقاء الشبهة فى مجموع الواجب والممكنات كما انه فى صورة العدول
الى العلة

الى العلة المستقلة انما يتم عدم كونها جزء من المعلول فى الممكنات
الصرفة ولا يضر كونها جزء فى المركب من الواجب والممكن انتهى كلامه
فيه اعتراف منه بان مغايرة العلة التامة لمعلولها لا يتم فى مجموع الواجب
والممكنات كما ان تقدمها عليه كذلك والقول بان الشبهة انحلت فى
مادة الممكنات الصرفة محل تامل ولم يظهر مما سبق ويجيئك نفعا
ههنا ما ذكرناه آنفا فلا تغفل ويظهر منه حال قوله كما انه فى صورة
العدول الى العلة المستقلة هذا والفصيل بكسر الفاء وتشديد
الصاد المهملة مبالغة الفاصل قوله غير متوجهة الا على من استدل
آه لو تم هذا الاستدلال لزم تقدم كل مركب على نفسه وانه بين
البطلان وقد ذكرناه فيما سبق قوله على ما انساق اليه آخر الكلام
هو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه او الى ما يستند اليه او الى
اجزائه اعلم انهم قالوا فى الجواب عن الايراد الباقى ان المراد بالفاعل
الفاعل المستقل بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه والى ٥٠
صدر عنه ثم قالوا فى الجواب عن النقض على ان الفاعل المستقل
للمجموع فاعل الاجزاء على ان المراد يكون فاعل الكل بالاستقلال

فاعلا لكل جزء كذلك ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل لا انه
بعينه يكون فاعلا لكل جزء ولعل المصنف استنبط منهما ماذكره
وهو ما لا يكون المعلول مستندا الا اليه او الى ما يستند اليه او الى
اجزائه تامل قوله فيكون الآحاد آه المستندة الى نفسه اى نفس
العلة الكثير سوى كان الاستناد الى نفسه بواسطة او لا وهذا ظاهر
اللزوم لقوله وان كان الكثير تاثيرا قوله لكنه اى العلة المذكورة اقل
اشتمالا على الاجزاء فيكون الآحاد المستندة الى اجزائها اى
اجزاء العلة اقل هذا التفريع محل تامل لان اللازم مما سبق ان تكون
اقل لا ان الآحاد المستندة الى اجزائها اقل بل نقول كل ما كان مستندا
الى نفسها بواسطة او لا فهي مستند الى اجزائها والتفاوت
بين كل جزء وعلته انما هو بقلة الاجزاء وكثرتها لان علة اقل
اجزاء منه وكذا الحال في قوله لكن المستند الى اجزائه اكثر لان ذلك
الجزء اكثر اجزاء من علته لان المعلولات المستندة الى اجزائه اكثر
فلا يتم ما ذكره ما ذكره من التفاوت بين علة الجزء ونفس الجزء
وهذا مما ينبغي التدبر فيه ولا يخفى عليك ان الغرض مما ذكرنا

هو

هو التنبيه على ضعف ما ذكره في تلخيص سند المنع في حد ذاته
لا دفع المنع فلا يرد انه كلام على سند المنع حقيقة فلا يجدي نفعا
تامل واعلم ان الفاعل المستقل بالمعنى الذي ذكره وهو ما يكون آحاده
مستندة الا اليه او الى ما [يستند اليه] هو بعينه او الى اجزائه صادق على كل من
المجموع الذي هو ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية ومن المجموع
الذي قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية وهكذا لان آحاد المجموع الذي
يدخل فيه المعلول الاخير ايضا مستندة الى كل من تلك السلاسل الغير
المتناهية المتناهية او الى ما يستند اليه او الى اجزائه والقول بان كل
جزء مفروض فعلته اولى انما يجدي نفعا اذا قيل ان الجزء علة المجموع
لا علته واما اذا قيل بعلية كل من تلك الامور فلا ولا حاجة الى ترجيح
كل من الجزء وعلته على الآخر من وجه والكلام في انه يلزم توارد
العلل المستقلة على معلول واحد [تخصيصي] تفصيل قوله اقوى في العلية
بل نقول ان ما يستند المعلول الى اجزائه ليس بعلته له من تلك
الحيثية وان كانت اجزائه كذلك قوله قلت مفهوم آه لانه تغيير
الكلام المذكور وترك له والا فلا خفاء في انه يلغو حينئذ ما ذكره

من ان لكل منهما حيثية دون الآخر بل يكفي ان يقال يمكن اختيار
التسلسل بان يكون ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع و
هو معلول لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا قوله فكل جزء آه قلنا لا يقدح
هذا اذا قيل بعلية كل من تلك الاجزاء على الاستقلال وذلك لان
مفهوم العلية الاستقلالية متحققة فيهما سواء كان تحققها فيهما
على السوية الى آخر ما ذكره وقد اشرنا اليه فيما مر آنفا قوله فان قلت
فيلزم توارد آه هذا تفريع على ما ذكره من ان مفهوم العلية الاستقلالية
متحققة فيهما قوله قلت توارد العلل التامة آه ليس كذلك على الاطلاق
كما بينه سيد المحققين قدس سره في بعض تصانيفه فان اردت ان
تعرف حقيقة الحال فارجع اليه الا ان يقال هذا على راي المصنف قوله
بل نقول آه انت تعلم ان العقل العاشر له عشر علل فاعلية بالاستقلال
بالمعنى المذكور تسع منها مركبة وهي السلاسل التي تركبت من العقول الباقية
والمبدأ الاول كالسلسلة المبتدئة من التاسع الى المبدأ والمبتدئة من
الثامن اليه والسابع اليه وهكذا الى ان تنتهي صورة التركيب فان العقل
العاشر مستند الى السلسلة الاولى واجزائها لا غير والى السلاسل الباقية
واجزائها

واجزائها او ما يستند اليها او واحدة منها بسيطة وهي المبدأ الاول
فان العقل العاشر لا يستند الا اليه او الى ما يستند اليه فانه لا جزء
له هذا ثم اعلم ان العقل التاسع له تسع علل فاعلية بالاستقلال و
العقل الثامن له ثمان علل كذلك وكذا الكل من العقول الباقية سوى
العقل الاول له علل متعددة فاعلية بالاستقلال وكل ذلك ظاهر لمن له ادنى
مسكة هذا بيان حال كل من العقول العشرة بالنسبة الى العلل الفاعلية
المستقلة بالتاثير ومنه يعلم حال السلاسل التي تركبت من العقول العشرة
بالنسبة الى تلك العلل الفاعلية واليه اشار المصنف بقوله بل سلسلة
العقول العشرة آه ولعل وجه الترقي في زيادة مناسبة لهذا البحث تدبر
قال في الحاشية السلسلة المبتدأة من التاسع مبتدأ خبره قوله علة
مستقلة والمجموع خبر لقوله بل سلسلة العقول العشرة انتهى كلامه قوله
لا يقال لا بد آه بل لا بد لمن علة هي اولى مما عداها وما ذكرناه معنى
عرفي لما ذكره فحينئذ يثبت المدعى وهو وجوب الواجب لذاته قوله
هذا اقل المسئلة آه الاولى ان يقال هذا ممنوع لا بد له من دليل قوله
فان قلت المراد بالعلة آه هذا جواب عن اصل السؤال بوجه آخر بحيث

لا يتجه عليه الابحاث المذكورة السابقة قوله وان اراد ان لا يكون
آه وجه ارادته بقوله ما لا يكون له شريك فى التاثير ان الشريك لشئ ما
هو المقابل المقاوم له لا انه من متمماته ومن الامور المندرجة فيه هذا
هو المعنى المتبادر من الشريك قوله فان قيل المراد آه هذا الجواب بمنع
حصر المراد فيما ذكره المجيب من الشقين واشار الى اندفاع المنع الذى
اورده على الشق الاول حيث قال وهو ضرورى آه ولم يتعرض لاندفاع
ما اورده على الشق الثانى لظهوره وهذا كاف فيما قصده ولا حاجة الى
باقى كلامه فى تقرير هذا السؤال حيث قال فاذا اخذ فهو المؤثر فى
تلك المرتبة الى آخر ما ذكره بل نقول لا يظهر له محصل فضلا عن ان
يكون له نفع قوله فنقول العلة القريبة آه اعلم ان تجويز ان العلة القريبة
المستقلة بالمعنى المذكور لسلسلة مجموع الممكنات المترتبة هى مجموع ما فوق
المعلول الاخير الى غير النهاية كما ذكره لانه تمام المتصف بالتاثير فيما فوق
فان قيل المراد به آه اى بالمؤثر المستقل تمام المؤثر فى المجموع قريبا او بعيدا
كما سيذكره والاولى ان لا يذكر العلة التامة وكذلك الحال فى قوله و
العلة التامة اعنى جميع آه ولا يخفى ان التفصيل الذى اورده المصنف
ههنا

ههنا لا يجدى نفعا كثيرا فتدبر قوله فاما ان يكون ما فوق آه قوله
سلسلة واحدة حال والمعنى اما ان يكون المؤثر القريب التام ما
فوق المعلول الاخير على انه سلسلة واحدة هكذا نقل عنه والاولى
ان يقال بدل قوله على انه آه اى حال كونه سلسلة واحدة قوله او يكون
جميع تلك السلاسل آه يحتمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيها
جميع تلك السلاسل باسرها من حيث الجميع فحينئذ يرجع الى ما
ذكره اولا من ان يكون المؤثر التام فيها ما فوق المعلول الاخير بمرتبة
سلسلة واحدة لان جميع تلك السلاسل من حيث هى جميع يؤول الى
سلسلة ما فوق المعلول الاخير بمرتبة واحدة لا تفاوت بينهما الا فى
الملاحظة ونظر العقل ويحتمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيها كل
واحد واحد من تلك السلاسل ولا يتم هذا اذا اريد بالمؤثر التام
تمام المؤثر فى المجموع قريبا او بعيدا وكذا اذا اريد به ما لا شريك له فى
تلك المرتبة قريبا كان او بعيدا بل نقول لا يتم الا اذا اريد به ما ذكره اولا
من انه ما لا يكون آحاده مستندة الا اليه او الى ما يستند اليه او الى
اجزائه هذا ثم ان قوله وانت مما فصلت لك خبير بان الحق

هو الثاني لبس على ينبغي تامل يظهر لك حقيقة الحال في
تحقيقة هذا الحال وهو يحق الحق ويهدى السبيل قوله واعلم
ان الشريف العلامة قدس سره قد قصد الا اقل ان يجعله طريقا
على حدة لا تقريرا للطريق السابق لان التفاوت بينهما اكثر مما
كان بينه وبين ما علته طريقا على حدة قوله لا شك في وجود الممكن
آه هذا ممنوع بناء على ما قيل من ان الممكن لا وجود له بل ليس الوجود
الا للواجب وان الممكنات اوهام وخيالات كسراب بقيعة يحسبه
الظمآن ماء لكن هذا طور وراء طور العقل فتامل فقط قوله واحد منها
محتاج آه هذا مبني على ان كل ممكن موجود لا بد له من علة فاعلية
وان العلة الفاعلية للموجود لا بد ان يكون موجودة وكل من هاتين
المقدمتين قد تقدم الكلام عليهما قوله فهي العلة التامة آه
فيه ان العلة التامة للشيء هي جميع ما يتوقف عليه ذلك الشيء
فيدخل فيها كل واحد واحد من العلل الناقصة كما هو المشهور
فيما بينهم والفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان
شرطا للتاثير او لا يجب ان يكون مقارنا مجامعا لتلك الامور التي

يتوقف

يتوقف عليها المعلول سواء كان شرطا للتاثير او لا وتلك الامور
خارجة عنه لكنها مقارنة له فكيف يكون هو العلة التامة وهذا مقتضى
ما هو ظاهر العبارة ولا اشتراك الفاعل المؤثر في شيء واحد وان قيد
بلا قيد على الوجه المذكور لا يكون عين هذا الشيء وذلك بين
فانهدم بناء كلامه بالمرة فتامل وايضا العلة الفاعلية المستجمعة لجميع
ما يتوقف عليه المعلول مما يحتاج اليه المعلول كما ذكره قدس سره اولا
ولا شك ان كون الشيء علة لنفسه بهذا المعنى بين البطلان والعلة
التامة لو كانت علة بذلك المعنى لكانت متقدمة عليه البتة والقول بانها
علة اما على سبيل المجاز او بمعنى آخر والا فلا يتصور كون الشيء
محتاجا الى شيء آخر بدون ان يكون الشيء الثاني متقدما على الشيء
الاول وانه قدس سره كما يمنع تقدم العلة التامة على المعلول
كذلك يمنع كونها علة له بالمعنى المتعارف فلو وجد منه التصريح بعليتها
بهذا المعنى لاشكل عليه الامر ولا بد من بيان النقل منه قدس سره
وقد يحيلك نفعا ههنا ما ذكرناه فيما سبق ثم ان اطلاق العلة التامة
عليها في كلامه قدس سره على سبيل المسامحة كاطلاقها على

العلل القريبة فحينئذ يرد عليه ان العلة الفاعلية المستجمعة
المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول على الوجه المذكور لما
يجوز ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها فلا يتم ما ذكره من
ان العلة التامة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها لان العلة
التامة لو اخذت حقيقة يتجه عليه ان العلة الفاعلية المذكورة ليست
كذلك وان اخذت ولو مجازا عبارة عن العلة الفاعلية المذكورة فلا
نسلم ان المعلول لا يتوقف على ما هو خارج عنها ويمكن دفعه بان
يقال المراد انا اذا نسبنا الجملة الثانية الى الجملة الاولى فلا يخلو اما
ان يكون في الجملة الاولى امر خارج من الثانية سواء كان ذلك
الامر الخارج من الجملة الثانية معتبرا في العلل الفاعلية او في الامور
المعتبرة معها او لا يكون وعلى الثاني وهو ان لا يكون في الجملة الاولى
لا في العلل الفاعلية ولا في الامور المعتبرة معها امر خارج عن
الجملة الثانية اما ان تكون الجملة الاولى تمام الجملة الثانية فيلزم
كون الشيء علة لنفسه وهو قطعي قطع الاستحالة او بعضها فيكون
بعض من الجملة الثانية وهو العلل الفاعلية والامور المعتبرة
معها

معها علة لجميعها وهو ايضا محال لان العلة الفاعلية على الوجه
الذي مر ذكرها مرارا لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها
اي عن العلة الفاعلية وعن الامور المعتبرة معها والجملة الثانية
موقوفة البتة على الامر الخارج من ذلك البعض وهو البعض
الآخر وعلى هذا يندفع المنع الذي ذكرناه وذلك لان العلة
الفاعلية لما كانت مأخوذة مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء
كان شرط التاثير او لا امتنع ان يتوقف المعلول على ما هو خارج
عن العلة الفاعلية وعن جميع ما يتوقف عليه المعلول كما لا يخفى
وبذلك اندفع ايضا ما اورده المصنف لكن بقي ههنا آخر وهو ان
المانع ان يمنع احتياج كل ممكن موجود الى علة فاعلية موجودة
مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرط التاثير او لا
لان المعلول المركب من العلة المادية والصورية مثلا لا يتوقف
على تلك العلة الفاعلية لان بعض ما يتوقف عليه هو العلة
المادية والصورية ومجموعهما عين المعلول وحينئذ فاذا
اخذ مع العلة الفاعلية لا يحتاج المعلول اليها والا يلزم

احتياج الممكن المعلول الى نفسه وتقدمه عليه وهذا بعينه هو
ماقيل في علية العلة التامة وفي تقدمها على المعلول فلانفع في
العدول عنها اليها فافهم فتامل ففيه ما فيه قوله قلنا العلة التامة لاتقدم
لها آه قد سمعت مايتعلق به ايضا ماقدره قدس سره في غير
هذا الكتاب ليس في العلة التامة بالمعنى المراد هنا كما مر ومنه
يعلم حال قوله والعجب انه اورد هذا المنع قوله اقول قد تم الكلام
آه قد عرفت ما فيه فتذكر قوله فان الكثرة الثانية لايقتضي اه هذا
لايدل على ما ادعاه من ان هذا العجب تمام كما لايخفى على الفطن
قوله واما ما فوقه الى الواجب آه هذا الترديد قبيح لانه لاشك في
سلسلة المعلول الاخير الى الواجب تحتاج الى المعلول الاخير ايضا
فكيف يكون مافوقه علة تامة لها قوله اقول هذا ممنوع اه الحال ايضا
فيه ايضا مثل ما مر قوله ولايلزم منه عدم دخولها قيل يمكن
ان يقال اذا كانت بقية الاجزاء داخلة في العلة التامة وان لم
تكن داخلة في العلة الفاعلية فتكون العلة التامة للجملة الثانية
هي نفس تلك الجملة مع امر خارج عنها فهذا كالشق الاول
الذي

الذي ذكر فيه ان هذا الخبث بلزوم تقدم الشيء على نفسه
بمرتبتين وان لم يلزم ذلك بناء على منع تقدم العلة التامة فلزوم
التقدم بمرتبة واحدة مما لايقبل المنع كما لايخفى قوله ضرورة ان
الفاعل المؤثر في الوجود آه قد سمعت ما فيه فتذكر قوله وذلك
آه وهي الجملة الممكنات قد ذكرنا فيما سبق ما يجديك نفعا هنا
فلا تغفل قوله ويمكن ان ينسب الجملة الثانية آه وهي الجملة الممكنات
الى العلل الفاعلية يعني انفسها بدون اعتبار الشرائط كما سيذكره
المصنف وهذا اشارة منه قدس سره الى تقرير البرهان بوجه
آخر وهو ان يقال اذا اعتبرنا العلل الفاعلية في انفسها بلا اخذ اعتبار
الشرائط جملة واحدة واخذنا الممكنات جميعا جملة اخرى ونسبنا الجملة
الثانية الى الاولى فلا يخلو اما ان يكون في الجملة الاولى امر خارج
عن الجملة الثانية اولا آه ولا خفاء في ان الشق الاول حينئذ ينحصر
فيما يكون الامر الزائد فيه معتبرا في العلل الفاعلية انفسها ويندرج
مايكون الامر الزائد فيه معتبرا في الامور المعتبرة معها في الشق الثاني

وهذا التقرير اخصر من الاول ولا تفاوت بينهما في اكثر الامور من
الابحاث وغيرها كما يظهر بالتأمل الصادق قوله اقول لا يتاتى آه
يتراى منه التفاوت بين ابطال الجزئية ههنا بالوجهين وبين
ابطالها هناك باتمام دون ان ههنا باتجاه شئ عليهما لا هناك
وما ذكره في الوجه الاول يفيد ذلك لا ما ذكره في الوجه الثاني
فانه بعينه كما سبق تامل قوله وقد عرفت ايضا ان الفاعل المجموع
مجموع فواعل الآحاد هذا سند آخر لمنع كون علة الجزء اولى بان
يكون علة ولا يظهر وجه ذكره ههنا لا هناك مع ان نسبته اليهما
على السوية قوله فيمكن ان يوجه كلامه آه هذا الكلام لم يوجد
في بعض النسخ المنقولة من خط المصنف رحمه الله ولا يخفى انه
وان كان غير ظاهر من العبارة لكنه يلايم ذلك من حيث المعنى
قوله فيحجون به اى يفرحون به قوله فذلكة هذا حاصل ما سبق وخلاصته
قوله فكونها عين المعلول آه بطلانه في العلة التامة محل بحث
قد تقدم تفصيله قال في الحاشية اذ حينئذ لو كانت العلة
التامة

التامة عين المعلول لكان الفاعل المستقل جزء المعلول والكلام على تقدير
امتناع ذلك وقد علمت ان امتناع كون العلة التامة عين المعلول
انما هو في الممكنات الصرفة انتهى كلامه وفيه بحث يعلم مما ذكرنا فيما
سبق قوله ولما لم يكن المعلول الاخير آه لا خفاء في ان انكار احتياج
المجموع الى المعلول الاخير هو انكار احتياج الكل الى اجزائه وانه
مكابرة وعدم علية المعلول الاخير لشئ من الآحاد لا يستلزم عدم
دخوله في علة المجموع كيف ولو تم لدل على ان العلة الصورية ليست
بداخلة في العلة التامة [لمعلولها] لتأثيره قوله وفيه النظر السابق اشار اليه في الحاشية
بقوله وهو ان المجموع بهذا المعنى موجود لان انتفائه انما يكون
بانتفاء بعض آحادها وهي باسرها موجودة وهو مغاير لكل واحد
وكل واحد داخل فيه فيكون جزء من علته التامة فلا يكون المعلول
الاخير خارجا عن علته التامة وهذا النظر مخصوص بشق العلة
التامة كما [سبق] فهم قوله وقرره بعضهم آه هذا الوجه للمحقق الطوسي
كما سيذكره المصنف والاولى ان يجعل ايضا طريقا على حدة لا تقريرا

الطريق السابق قوله وهو ان المؤثر التام آه هذا ناش من عدم الفرق
بين الكل الافرادى والكل المجموعى على ان الجميع ههنا اما ان يؤخذ بمعنى
الكل الافرادى فيلزم ان يكون كل واحد واحد من الاجزاء مؤثرا
تاما قريبا فى المجموع واما ان يؤخذ بمعنى الكل المجموعى فيلزم ان يكون
الشئ علة لنفسه وايضا ان المؤثر هو الفاعل الموجد وليس جزء
فى اكثر المركبات فاعلا ولا موجدا ولهذا عدوا العلة الفاعلية من
العلل الخارجة عن المعلول ومنه يعلم ان قوله لان المؤثر التام هو ما
يتقدم على المعلول بالذات ويمتنع انفكاكه عنه وجودا وعدما ليس
على ما ينبغى لانه لا يكفى فى المؤثر التام ما ذكره بل لا بد معه من التأثير
والايجاد وايضا لا خفاء فى بعض المركبات محتاج الى امر خارج
كمجموع العقول العشرة مثلا فالقول بان مجموع اجزائه علة تامة ليس
بجيد وكذا الحكم الكلى بان المؤثر التام القريب فى كل مجموع هو علة
تامة له محل بحث وبالجملة هذا الكلام من الامور الغريبة الواقعة من
المحقق الطوسى وكيف خفى عليه حقيقة الحال فى تحقيقهم المقال ولا

ولو حمل العلة التامة على العلة التامة المتأثير
مع انه لا يلائم سوق كلامه لا يندفع عنه بعض ما ذكر
كما لا يخفى على المتأمل صح

وجه

وجه لجعل امثال هذه المطالب العالية مبنية على امثال هذا المقدمات
الواهيات قوله اذا تقرر ذلك آه ان تردد فى علة علة السلسلة الموجودة
واعلم
الغير المتناهية وهى اجزاؤها باسرها بانها اما نفسها او بعض اجزائها او
خارج عنها او لم يردد فى علة السلسلة المذكورة بانها اما نفسها او بعض
اجزائها او خارج عنها ولعل ذلك بناء على ان علة السلسلة المذكورة هى
اجزاؤها باسرها كما ذكره ويتجه عليه ان اجزاءها باسرها ايضا لا يخلو عن
احد الامور المذكورة وايضا ان اجزاءها باسرها ايضا مجموع فعلتها هى جميع اجزائها
لما قرره من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه فالاولى
ان يردد فى علة السلسلة المذكورة ثم ان قوله وعلتها اى علة علة السلسلة
التامة القريبة كذلك اى مفتقرة الى علة تامة من حيث المجموع كما ان العلة
التامة القريبة للسلسلة المذكورة مفتقرة اليها مستدرك فى تقرير الدليل
المذكور مع كون الترديد المذكور فى علة علة السلسلة المذكورة تأمل
وينبغى ان يعلم ان هذا الدليل منقوض بمجموع العقول العشرة مثلا لان
هذه السلسلة مفتقرة الى علة تامة لكونها ممكنة من حيث المجموع ومن حيث
الاجزاء جميعها وعلتها التامة القريبة هى اجزاؤها باسرها كما تقدم من معنى

المؤثر التام القريب وهي ايضا ممكنة مفتقرة الى علة تامة قريبة من حيث
المجموع ومن حيث الاجزاء جميعها وعلتها اما نفسها او بعض اجزائها او
خارج عنها والاول محال لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وكذلك
الثاني والثالث لما تقرر من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هي جميع
اجزائه ومنه علم ان ما في ابطال الشق الثاني يدل على بطلان الشق الثالث
ايضا قوله ويلزم من فساد الاقسام باسرها امتناع وجود السلسلة المذكورة
لاستلزامها الخلف وهو وجود استنادها الى علة مع امتناع الاستناد اليها
وايضا انه منقوض بمجموع امور موجودة في نفس الامر سواء كانت واجبة
او ممكنة يعلم تقريرها مما ذكرناه آنفا ومنه يعلم ان اثبات كون السلسلة
الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علة تامة لا يحتاج الى كونها ممكنة من حيث
الاجزاء بل يكفي فيه كونها ممكنة من حيث المجموع قوله والجزء الاخير لا يمتنع
التخلف عنه آه قد يقال ان الاجزاء بالاسر ايضا لا يمتنع التخلف عنها بالنظر
الى ذاتها بل لاشتمالها على كل واحد واحد منها واستلزامها له بل نقول
لاستلزامها سائر الامور المعتبرة الخارجة عن المعلول ايضا تدبر قوله وعن
الثاني بان آه مبنى هذه الوجوه الثلثة كلها على عدم الفرق بين الكل

المجموع

المجموعي والافرادي وانه بين وايضا ان المركب من الواجبات الصرفة
ممكن وعلته على مقتضى ما ذكره هو جميع اجزائه وهو اما عينه او
داخل فيه او خارج عنه والكل باطل لما مر في الدليل فهذا الدليل ينتقض
به ايضا قوله وهي مغايرة للمجموع آه فيه ان كلما هو مغاير لشيء فهو اما
داخل فيه او خارج عنه فيلزم ان تكون الآحاد باسرها داخلة في السلسلة
المذكورة او خارجة عنها والكل منهما لما مر قوله لان الخارج لو كان
آه فيه تامل ومع ذلك ليس هو الدليل المذكور فيما سبق حتى يكون
تلخيصه ولعل ما له يؤل اليه تدبر قوله وهذا الوجه للمحقق الطوسي
آه كان الاولى ان يورد هذا الكلام واعترض الكاتبي عليه بعد ذكر
الوجه بلا فاصل ولا يظهر وجه التكرار الذي ارتكبه قوله فاجاب
المحقق بالدليلين المذكورين بل بالدلائل الثلثة كما ذكره لكن الدليل الثاني
لا يجدي نفعا لكونه تمثيلا وفيه ما فيه ثم اعلم ان اعتراض الكاتبي لما كان
منعا مع السند كما ذكره كان جواب المحقق الطوسي ابطالا لسنده وانما
يجدي نفعا اذا كان مساويا وليس كذلك قوله ولا دخل في هذا الوجه
الى هذا الحصر ممنوع وما ذكره في بيانه لا يدل عليه قوله الى موجب مستقل

في الايجاد آه فيه كلام ستطلع عليه قوله اذ العلة ما لم يجب وجود المعلول
عنها لم يوجد آه من الايجاد او من الوجود تدبر وهذه المقدمة نظرية
يثبت في موضعها وفيه كلام طويل الذيل فصل في ذلك الموضع وسيذكره
المصنف في الطريق الثالث ما يشير الى ذلك وكان الاولى ان يذكر
هنا قوله ويلزم منه امتناع عدمه لا حاجة الى اخذ امتناع العدم من
اجل العلة اللازم من وجوب الوجود عنها بل يكفي وجوب الوجود فيما
هو المقصود في هذا المقام قوله لان عدم شيء منهما اي من المجموع ومن
كل ما دخل فيه ليس ممتنعا بالنظر الى ذاته او كل جزء منه ممكن
بالذات فلا يكون نفسه او لا جزئه قوله هذا قريب من الطريق الاول آه ولا
شك انه اقرب منه مما نقله عن العلامة الشريف قدس سره والمحقق الطوسي
فلا وجه لجعله طريقا على حدة دون شيء منهما كما اشرنا اليه قوله ولو
تم ذلك اي احتياج المجموع الى موجد المستقل بالمعنى المذكور لكفى في
اثبات المطلوب وهو وجود الواجب لذاته قوله فيقال لا بد من
علة بها يجب وجود المعلول اي من علة لا يحتاج المعلول الا الى نفسها
او الى ما يصدر عنها فيكون وجوب الوجود للمعلول بها او بما يصدر عنها

وهو

وهو المعنى من الموجود المستقل بالمعنى المذكور وهذا لا يكون الا واجب الوجود
وممتنع العدم لكن هذا اي وجود علة كذلك في الفرض المذكور وهو فرض انحصار
الموجود في الممكنات محال اذ لا شيء يجب وجوده او يمتنع عدمه على الفرض
المذكور ولا شك ان وجوب الوجود وامتناع العدم متلازمان لما تقرر
من انهما اذا تقابلا في المضاف اليه كانا متلازمين واذا اتحدا فيه كانا متقابلين
وانما اخذهما المصنف في تقريره اشارة الى انه يمكن تقريب البرهان بكل
منهما ولا تفاوت بينهما فكل كشيء يتامل قوله ثم العجب ممن يأخذ آه يعني
ان الاعتراف بالمقدمة القائلة بان ما يمتنع عدمه بالنظر الى ذاته
واجب الوجود لذاته ضرورة او الحكم بانها ضرورية بناء على مذاق الشيخين
ينافي تجويز كون العلة في الممكنات سواء كانت صرفة او لا نفس المعلول
اذ المعلول يمتنع عدمه بالنظر الى علته التامة فاذا كانت العلة التامة عين
المعلول كان المعلول ممتنع العدم بالنظر الى ذاته فيكون واجب الوجود
بناء على المقدمة المذكورة تامل وقد عرفت ما يجديك نفعا في هذا المقام
فتذكر قوله والملخص ان علته آه ليس هذا الا ملخص السؤال الاول
لا الثاني والثالث على ان في كونه ملخصا له ايضا تاملا فلا تغفل قوله

ولا شك ان ارتفاعها آه لا حاجة الى هذه المقدمة بل تركه اولى قوله
فقد احال فى ابطال شق الوجوب آه الاولى ترك كلمة فى بان يقال فقد
احال ابطال شق الوجوب آه بل الاولى ان يقال فقد احال ابطال شق الامتناع
بالغير قوله فانها استقرار بانه لو سلم التقارب فهو لا يدل على الاحالة قوله
ولم يرد هناك آه هذا نقل عما سبق من حيث المعنى والا فليس هذا
الكلام فيه بعينه كما لا يخفى على المتأمل وايضا المراد انه لم يرد هناك
على القول المذكور اعتداد به والا فقد ذكر فيه امر مثل نفى كونه عبثا ايضا فهم
قوله انما يلزم لو ثبت ان ما يجب آه هذه المقدمة ليست مدار الكلام المذكور
تامل تدبر قوله فالحوالة غير صحيحة والكلام فى الموضعين آه يتراءى من هذا
الكلام انه اعتراض عليه بوجهين احدهما ان الحوالة غير صحيحة بان يكون
التفاوت بين الطريقين والثانى ان الكلام فى الموضعين ليس بتمام الا ان
يقال ان قوله والكلام فى الموضعين الخ عطف تفسير لقوله فالحوالة غير
صحيحة وفيه بعد تدبر قوله او لعلته وقد فرضت معدومة فقد يقال فيه ان
فرضها معدومة لا يجدى نفعا قوله ولم يلزم منه محال لان انتفاء كل معلول
فرض مع انتفاء علته مدفوع بان كليهما موجودان فى فرض انتفائهما

لا يقدح

لا يقدح وبالجملة كل معلول لواجب وجوده وهو علته وهما معا
موجودان وهكذا حال العلة بالنسبة الى علتها ومنه يستفاد ما فى قوله لان
الفرض عدم العلة والمعلول معا ويمكن ان يقال ان الشىء اذا كان واجبا
كان عدمه محالا بالذات او بالغير فعدم المعلول محال اذا كان وجوده مستند
الى الواجب لذاته لا بالذات ثم حينئذ يلزم عدم الواجب لذاته واذا كان
وجوده مستندا الى ممكن آخر ولم يستند الى الواجب لذاته اصلا لا بالذات
ولا بالواسطة فعدمه مع بقاء علته محال لذاته يلزم تخلف المعلول
عن علته الموجبة واما عدمه مع عدم علته فليس بمحال فلو كان مجموع
الممكنات الصرفة الغير المستندة الى الواجب لذاته معدومة لا يلزم منه محال فلا
يكون وجودها واجبا فثبت ان ما يجب به وجود الغير الواجب اما واجب
بالذات او مستندة اليه هذا تحقيق ما ذكره المصنف فى هذا المقام تامل
يظهر لك حقيقة المرام قوله فوجوب ذلك الغير آه فيه تامل اذ الظاهر
ان وجوب ذلك الغير بمنزلة وضع المقدم لانه مؤدى المقدم فلا حاجة الى
وجوبه فى كونه ما ذكره سرا فى الوجه الذى ذكره فى بيان المقدمة المذكورة
او فى تحقيقه بحث يظهر بالتامل الصادق تدبر قوله كانت بمنزلة شرطيات

غير متناهية وغير منتهية الى وضع مقدم لا بد لعدم انتهائها الى وضع مقدم
على عدم وضع مقدم كيف وهناك وضع مقدمات غير متناهية وهى
وجوبات بالغير بناء على الفرض المذكور وايضا لا خفاء فى ان الكلام فى — غير متناهية
بيان المقدمة الاولى القائلة بانه اذا لم يوجد واجب لذاته لم يوجد
واجب لغيره ولا وجه فى بيانها لاخذ قوله فلا يلزم وجود شئ منها لانه مبنى
على المقدمة الثانية القائلة بانه اذا لم يوجد واجب لغيره لم يوجد موجود
اصلا فتدبر قوله وتقرير البرهان حينئذ آه التفاوت بين هذا التقرير والتقرير
السابق فاحش بحيث ينبغى ان يعد كل منهما دليلا على حدة وانت خبير
بان ابتناء هذا التقرير على المقدمة القائلة بان ما يجب به وجود الغير
يجب ان يكون واجبا محل تامل اذ يكفى فيه المقدمة القائلة بان ما لم يجب
وجوده او يمتنع عدمه لا يكون موجودا فتامل تدبر ثم اعلم ان هذا الدليل
لو تم لزم ان لا يوجد شيئا من الحوادث لان العلة الموجبة للحادث لا بد ان
يكون حادثة لا قديمة والا لزم قدم هذا الخلق وعلتها ايضا كذلك وهكذا
فنقول عدم كل من تلك الحوادث المتحققة مع بقاء ما فوقه ممتنع اذ
يلزم حينئذ تخلف المعلول عن العلة الموجبة لكن عدم تلك الحوادث
المتحققة

المتحققة بالاسر لا يكون ممتنعا والشئ ما لم يمتنع عدمه لم يوجد فلا
تكون تلك الحوادث متحققة فى نفس الامر فلا يكون حادث موجودا وقد
مر منه علم ان هذا الطريق ليس قويا فضلا عن ان يكون اقوى واقوم الى
قوله واذا تحققت ذلك علمت انه اقوى الطرق واخفيه بحيث لانه لا يعلم
بمجرد تحقيق ما سبق انه قوى الطرق او نقيها لان المقدمة القائلة بان
الشئ ما لم يجب لم يوجد فى غاية الخفاء ومن النظريات التى
يحتاج الى انظار دقيقة ثم انه بالنسبة الى الطريق الرابع حاكم على ما
لم يعلم بعد قوله ولا خفاء فى انه لا تفاوت آه هذا الحصر محل تامل كما لا
يخفى ولو كان الوجه الثانى انه لو لم يوجد واجب لذاته لم يمتنع
عدم الشئ من الاشياء فلا يوجد موجود اصلا الى آخر الدليل
لكان الامر كما ذكر وايضا هذا الحكم منه ينافى ما ذكره من ان هذا الطريق اقوى الطرق — كذلك
فى هذا المسلك وهو ظ قوله اما الاول فهو ظ من ملاحظة مفهوم
الممكن وهو ما لا يقتضى ذاته من حيث هى هى وجوده اقتضاء تاما ضروريا — ولا عدمه
فان اقتضى ذاته من حيث هى وجوده اقتضاء غير تام ضرورى بل يكون — بان
وجوده راجحا بالنظر الى ذاته رجحانا غير واصل الى حد الوجوب فان كان هذا

الرجحان كافيا في وجوده لم يحتج الممكن في وجوده الى غيره بل كان مستقلا فيه
فلا يلزم منه ترجيح احد المتساويين ولا ترجحه على الآخر وكذا لا يلزم
ترجيح المرجوح ولا ترجحه بل ترجيح الراجح وفساده غير بيّن وحقيقة الحال
في هذا المقال لا ينكشف الا بتحقيق ان الاولوية الذاتية لاحد طرفي
الممكن لا يتصور او بتحقيق ان الاولوية الذاتية لا يكفي في الوقوع وبيّن
كل منهما في مباحث الامور العامة وسيجيء في الخاتمة ما يجديك نفعا في
هذا المرام واستبان منه ان الاول ليس بظاهر من ملاحظة مفهوم
الممكن بل لا بد هناك من انظار دقيقة ثم اعلم انه لو اقتضى ذاته بشرط
امر عدمي وجوده مثلا اقتضاء تاما ضروريا كان موجودا بلا احتياج الى
امر موجود ولا بد لنفي هذا الاحتمال ايضا من دليل حتى يتم ما ذكره
وقد سبق منا في صدر الكتاب فلا تغفل جميع ذلك وسيأتي كلام يتعلق
بذلك ايضا قوله فلانه فرع الوجود ضرورة ان الشيء ما لم يوجد لم يوجد
هذا ممتنع وان ادعى البديهة فيه لجواز ان يقتضي الذات من حيث هي
الوجود كما يقول المتكلمون ان ذات الواجب من حيث هي يقتضي وجودها
اقتضاء تاما ضروريا وان وجودها زائد عليه والفرق بين اقتضاء الذات

وجودها

وجودها وبين اقتضائها وجود غيرها بان الاول ليس فرع الوجود والثاني فرعه
تحكم بحت لا بد له من دليل وهذه المقدمة مما يدور عليها جميع براهين اثبات
الواجب لذاته سواء كانت موقوفة على ابطال الدور والتسلسل او لا والامر
في اثباته بالدليل مشكل ولذا قال بعض العارفين قدس الله اسرارهم پای
استدلاليان چوبين بود پای چوبين سخت بی تمكين بود اللهم ثبتنا على الصراط
المستقيم والدين القويم والنهج القديم قوله لم يبعد فيه فتدبر قوله والمرتبط
بالسلسلة اذا لم يكن في وسطها يكون طرفا لها بالضرورة هذا ممنوع لان الارتباط
بها اذا كان بمجموعها من حيث المجموع لا بواحد من احاد تلك السلسلة فقط
انه ليس في وسطها ولا في طرفها والا فلا كما سيظهر واعلم انه وان كان بواحد
منها او بكل واحد منها فان كان الواجب علة كافية له فهو في طرفها و
الا فلا كما سيظهر واعلم انه على تقدير صحته انما يدل على انقطاع السلسلة
المذكورة لا على بطلان التسلسل مطلقا وكذا لا يدل على بطلان الدور كذلك
فتامل قوله قد تبين ان كل واحد من احاد السلسلة قد عرفت ما فيه
فتذكر قوله فلا اقل من ان يكون موجد الواحد منها ابتداء لا يلزم
هذا مما فرعه عليه اذ امتناع الحصول بدون الشيء لا يستلزم ان يكون

هذا الشيء موجدا مطلقا فضلا عن ان يكون موجدا ابتداء قوله فيكون
واقعا في نظام السلسلة هذا م وسنده يعلم مما ذكرناه آنفا ولا يخفى
عليك ان قوله تامل فيه وفي انه لم لا يجوز اشارة الى بعض ما مر من المنع
المذكور قوله فيحصل المجموع بدونه وانت خبير بما فيه مما مر آنفا قوله
لزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد (ذلك) هذا م قوله لكن البعض
علة موجودة في السلسلة فرضا مدفوع بان العلة الموجدة لا يلزم ان يكون
مستقلة ولو سلم فلا يلزم ان يكون الخارج كذلك تامل فيه قوله وفيه
النظر السابق يعني انه لم لا يجوز ان يكون علة كل واحد من الاحاد (فقط ربما) هو الواجب
مع ما فوقه فلا يلزم الانقطاع فقوله يلزم كون ذلك الخارج علة لبعض
الاحاد قلنا ان اراد العلة الاستقلالية فم قوله والا لتحقق كل من الاحاد
بموجوده الواقع في السلسلة فيحصل المجموع بدونه قلنا م وانما يلزم
ذلك ان لو لم يكن للخارج مدخل في وجود بعض الاحاد وهو م اذ لا
يلزم من نفي العلة الاستقلالية نفي العلية المطلقة وان اراد العلية
بالمعنى الاعم فعليته لجميع الاحاد مسلمة لكن لا يلزم منه انتهاء السلسلة
كما مر اليه الاشارة وايضا على هذا النسق قوله واذا كان علة لبعض الاحاد
يلزم

يلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد م والسند ظ مما
مر قوله فيستغني عنه هذا م بناء على ما مر مرارا من الفرق بين الكل الا
فرادي والمجموعي قوله ولا بد ان يكون معينا تامل فيه ما فيه قوله فمنه
ينقطع السلسلة هذا ايضا م لانه انما يتم اذا كان الواجب علة تامة و
ما بعده وحدها والمنع الذي اورده المصنف يرجع اليه والله اعلم قد
يقال فيه انه يجوز ان يكون المقصود في هذا المقام هو ابطال التسلسل في العلل
المستقلة واما ابطال التسلسل في العلل (الغير) المستقلة ففيه موجود بل استحالته
بوجه آخر ويحتمل ان يكون قوله فتفكر اشارة الى هذا فتامل ففيه (فيه) ما
قوله لا شك في وجود موجود انت خبير بما في هذه المقدمة وفي سائر
المقدمات التي ذكرها في بيان لزوم الدور والتسلسل مما سبق منا
في الطريقة الاولى من المقصد الاول قوله فلاستلزام تقدم الشيء على نفسه
وتاخره عنه ولا خفاء في ان كلا من الامور في صورة الدور علة ومعلول
معا فلكونه علة متقدم ولكونه معلولا متاخر وكل من الفاسدين
باعتبار دون الاخر وهذا مبني على ان العلة مطلقا متقدم على المعلول
وقد تقدم الكلام عليه مفصلا واعلم ان امتناع الدور [illegible] كا

ذهب اليه الامام الرازي فما ذكر في بيانه تنبيه واما الاستدلال فالاول

مرظ قوله الاول برهان التطبيق قال في شرح المواقف هو

العمدة في بيان ابطال التسلسل جريانه في الامور المتعاقبة في

الوجود كالحركات الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء كان لها ترتب يتناهى

طبعي كالعلل والمعلولات او وضعي كالابعاد او لا يكون هناك

ترتب اصلا كالنفوس الناطقة المفارقة وليس ايضا موقوفا

على بيان كون العلة مع المعلول فيستدل به على تناهي هذه

الامور كلها انتهى كلامه وهذا على رأي المتكلمين لا الحكماء كما

سيظهر واعلم ان الدليل السابق انما يجري في سلسلة

الممكنات متصاعدة في العلل لا متنازلة في المعلولات كما لا يخفى

على ذي فكرة قوله فيتعذرون عنه بانه موهوم محض آه

لا شك ان مراتب الاعداد ليس بتفاصيلها موجودة في العقول

الناقصة لعدم اقتدارها باحاطتها تفصيلا واما المبادئ العالية

فلا بد ان يكون موجودة فيه تفصيلا والا يلزم عدم علمه بها

كذلك وانه يستلزم النقص في الواجب والحالة المنتظرة

في غيره

في غيره من العقول المجردة وانه محال عندهم وايضا ان كلا من تلك

المراتب متصفة بصفة ثبوتية في نفس الامر مثل انها بعد ما فوقها وفوق

ما بعدها فلا بد ان يكون موجودة ثابتة في نفس الامر لان ثبوت شيء

لشيء فرع ثبوت المثبت له كما هو المشهور بينهم وانكار اتصافها بصفة ثبوتية

في نفس الامر قريب من المكابرة ولا خفاء في ان جريان برهان التطبيق

لا يستدعي الوجود في الخارج بل يكفي فيه الوجود في الذهن وفي نفس

الامر فالاشكال باق ولا يندفع بما ذكره اللهم الا ان يقال ان اكثر

المتكلمين لا يقولون بالوجود الذهني ولا يلزم عندهم من كون

الشيء معلوما كونه موجودا ولا يرد عليهم الا ما ورد عليهم لاجل

انكارهم الوجود الذهني من كون المعدوم المطلق معلوما او متصفا

بصفة ثبوتية او كون جميع المعلومات موجودة خارجية وكون جميع

الامور المتصفة بالصفات الثبوتية موجودة خارجية تامل في هذا المقام

حقيقة
يظهر لك المرام ولا يلزم من ذلك استحالة شيء من اجزائه كما ان مجموع

قيام زيد وعدمه محال وكل واحد من اجزائه ممكن في نفسه واجيب

عنه بانه اذا كان المجموع محالا لا بد وان يكون علم انه اعترض عليه بوجه

انه يكون [illegible] ... محال [illegible]

آخر ايضا وهو ان المحال انما لزم من المجموع اى من لا تناهى
العلل والمعلولات ومن فصل عدد غير متناه منها حتى يحصل جملة اخرى
ومن انطباق احديهما على الاخرى على الوجه المخصوص بالتطبيق
فيكون المجموع محالا لا بد ان يكون شئ من اجزائه او اجتماعها محالا
ونحن نعلم بالضرورة ان ما سوى (عدم) التناهى ليس محالا قوله فتامل فيه
لعل وجه التامل ما سيجئ ان الامور المتعاقبة فى الوجود لا وجود
للسلسلة الغير المتناهية منها اصلا لا فى الخارج ولا فى الذهن مفصلا
وقيل لا نسلم ان السلسلة الغير المتناهية منها غير موجودة غاية الامر
انها غير موجودة فى زمان واحد لكنها موجودة فى جميع الازمنة المتعاقبة
التى هى ازمنة وجود جزء جزء ويمكن ان يكون ذلك اشارة الى ان الوجود
الخارجى قد ضبطها فى الازمنة الغير المتناهية المتعاقبة وهل يكفى هذا الضبط
فى التطبيق فى الامور الغير المتناهية وقال الامام الرازى فى المطالب
العالية استقر راى بعد الافكار ~~المتناهية~~ فى مدة اربعين سنة متوالية على
انه كافية فيه فتدبر قوله فلا يوجد فيه الامر آه هذا لا يتم فى المبادى
العالية كما سمعته وكذا الحال فى قوله ولا فى الذهن مفصلا ويعلم منه
ايضا

بلغ

ايضا ضعف قوله لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا
قوله لان الزيادة ربما يكون فى الاوساط فيه انه لا يخلو من ان يكون
كل واحد فى الجملة الناقصة بازاء كل واحد واحد من احاد الجملة الزائدة
الثانية بمعنى انه لا يوجد فى الجملة الزائدة واحد لا يكون فى مقابلته
واحد فى الجملة الناقصة فح يلزم التساوى بين الجملتين واما ان
يوجد فى الجملة الزائدة واحد لا يكون فى مقابلته واحد فى الجملة
الناقصة فيلزم انقطاعها لان التفاوت بينهما بواحد وما ذكره من
ان الزيادة ربما يكون فى الاوساط ليس بقادح فى شئ من المقدمات
المذكورة ويقرر ما قيل وقوع كل واحد من احاد الجملة الناقصة
بازاء واحد من احاد الجملة التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا
من الامور الممكنة وان لم يكن بين احادهما ترتب والعقل بفرض
ذلك الممكن واقعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج فى ذلك الفرض الى
ملاحظة احادهما مفصلا بل يكفى فى فرض وقوع هذا الممكن ملاحظتهما
اجمالا فبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة
معا مع سواء كان بينهما ترتب اولا قال المص فى حواشيه لشرح التجريد

نسخة: ويقرب منه

فيه نظر لان للخصم ان يمنع امكان وقوع كل واحد من احاد الناقصة
بازاء من احاد التامة ويستند بان ذلك الوقوع ان كان في الذهن واحد
فيتوقف على وجودها مفصلة فيهم وان كان في الخارج فيتوقف على
الترتيب ولا يجدي القدح في السند بل لا بد من اثبات المقدمة
الممنوعة وما ذكره الخصم من جواز ان يقع احاد كثيرة من احديهما
بازاء واحد من الاخر لا يستلزم اعترافه بامكان وقوع كل واحد منها
بازاء واحد من الاخرى لان مراده الجواز العقلي الذي هو الاحتمال
فان غرضه رفع جريان الدليل في هذه الصورة بمنع بعض مقدماته فهو
مانع يكفيه احتمال الوقوع ولا يكفي احتمال الوقوع في اجزاء الدليل بل نسخة اللاوقوع
انما يتم بان يثبت الامكان الذاتي فيقال لو كانت الامور الغير المتناهية
ممكنة لامكن وقوع كل واحد من احدى السلسلتين بازاء واحد من
الاخرى لكن ذلك ثم الى آخر الدليل والخصم يمنع الملازمة ثم لو سلم
الملازمة فلا يتم الدليل لما سلفناه من انه يجوز ان يكون زيادة الكل على
الجزء في الاوساط فلا يظهر الخلف انتهى كلامه وفيه ان منع امكان
الذاتي بعد كون الجملتين موجودتين قريب من المكابرة وايضا ان معا
الامكان

الامكان الذاتي كاف في المطلوب وبعد تسليمه لا يتجه شيء وانت تعلم انه لا
يتجه على التقريب الذي اوردناه تدبر قوله لان الزيادة ربما يكون في
الاوساط فيه بحث يعلم مما ذكرناه قوله ولا في الاوساط لاتساق الاحاد
ولا يخفى ان اتساق الاحاد ههنا عبارة عن التقدم والتاخر الذاتيين
بين تلك الاحاد فلو جاز ان يكون الزيادة في الاوساط كما ذكره في
الجملة الغير المتناهية لم يكن الاتساق المذكور مانعا عنه تامل ففيه ما
فيه قوله ولما لم يكن الغير آه قد سمعت ما فيه فلا تغفل قوله ثم اقول الامور
الغير المتناهية آه وهذا الكلام مذكور في حاشية شرح التجريد للمحقق
نسخة الجملة الشريف مع زيادة فارجع اليه ومنع وجود هذه السلسلة مستندا
بانه لا وجود الا للاحاد الغير المترتبة ناش عن عدم التعمق والتدبر
في الكلام وقد سمعت ان مراتب الاعداد كلها ليست مركبة من المراتب
الاخر منها بل تركيبها من الاحاد فقط فح يمكن ان يمنع توقف بعض
الجملة على بعض آخر منها فتامل قوله غير موجودة اصلا لعدم اجتماع
اجزائها في الوجود وفيه انهم يقولون بوجود الحركة بمعنى القطع ووجود
الزمان المنطبق عليه مع ان اجزائهما ليست بمجتمعة في الوجود فينتقض

دليلهم هذا بكل واحد منهما بل بالاعراض الغير القارة اى غير مجتمعة
الاجزاء فى الوجود مطلقا قوله وقد قيل انه قد ضبطها وجوه تخارج
هذا ما نقله اولا عن المتكلمين قوله فعليك بالتامل الصادق ولعل
هذا اشارة الى الترديد فى ان هذا الجواب يكفى فى التطبيق اوّلا وقد
سبق ما يجديك نفعا فتدبر قوله وايضا نفس الابن موقوف
على بدنه المتوقف على نفس الاب هذا انما يرد على الحكماء القائلين بعض
بحدوث النفس الناطقة بحدوث البدن واما على من قال بقدمها
فلا يلزم هذا ولم يتعرض المصنف للجواب عن هذا الاعتراض قوله ولم يقم
مقارنة الجمل الاخرى لاحاد تلك السلسلة اذ يكفى وجود امور غير نخ
متناهية فى ازمنة غير متناهية سواء كانت تلك الامور الغير المتناهية المحقق...
المجتمعة فى الازمنة الغير المتناهية متساوية اولا كما يظهر لمن له ادنى تامل
قوله ولها ترتيب باعتبار ما فيجرى آه فيه ان الترتيب والاجتماع متنافيان
اذا كانا متساويين فى هذه المادة لان تلك الامور من حيث انها مترتبة
ليست المجتمعة والترتيب والاجتماع اذا كانا متساويين كانت هذه
الامور كالمرتبة الغير المجتمعة كحركات الافلاك تامل ففيه ما فيه قوله

الوجه

الوجه الثانى من الاعتراض اى من وجهى الاعتراض حيث قال ولعترض
عليه من وجهين الاول ان البرهان آه قوله انا لا نسلم ان الثانية آه
العبارة السابقة فى تقريب البرهان ليست مانعها بل هى انه ان لم يكن
بازاء كل من الاولى واحد من الثانية فقد وجد فى الاولى جزء لا يكون
بازائه جزء من الثانية فالاولى ان يقول لا نسلم ذلك مستندا بان علم
الكون المذكور يجوز ان يكون لا لوجود جزء فى الاولى لا يوجد بازائه
فى الثانية بل لعجزنا عن توهم مقابلة اجزائهما قوله والى تلك العبارة بأجزائها
وهى ان الثانية اما آه لا فرق معتد به بين هذه العبارة وبين ما
ذكره اولا فلا وجه لتغييره الى هذه العبارة بل نقول الحال بين ما
ذكره اولا وبين العبارة الاولى من هاتين العبارتين ايضا كذلك
كما لا يخفى على المتامل المنصف فعلى هذا لا تفاوت بينها فى المنع التى
اوردها فى هذا المقام تامل فتدبر قوله ولا يلزم من عدم قبولها
التطبيق آه هذا المنع بالحال هو المنع الذى اورده اولا فلا يجدى
تغير العبارة نفعا وهذا محل تعجب قوله ولنت خبير بان شيئا من
هذه المنوع الاربعة التى هى ما اورده على اصل الدليل المذكور اولا

وما اورد على العبارتين اللتين غير الاصل اليهما من المنوع الثلثة
يعني انه لا يرد عليه شئ منها فلا وجه للعدول عنه ولتغييره اعلم
ان ما ذكره لبيانه لا يدل عليه كيف ولو دل عليه يدل على ان شيئا
من هذه لا يتجه على التقريرات الثلثة لان التطبيق مذكور في (المنوع)
كل منها ولو كان بيان المراد دافعا فيه لكان كذلك في كل منها قوله
تقدم الكلام عليه قد عرفت ما فيه على انه لا باعث لايراده في هذا
المقام قوله رفعا لتلك المنوع اى النقوض والمناقضات المذكورة
في وجهي الاعتراض ويمكن ان يخص بما ذكر في الوجه الثاني من
المنوع المذكورة وقد نقل عنه في الحاشية انه قال هو المحقق العلامة
الطوسي قوله وقس عليه المطولات الغير المتناهية اعلم ان ترتب
الامور الغير المتناهية اذا كان بطريق التصاعد كان التسلسل من
جانب العلة واذا كان بطريق التنزل كان من جانب المعلول فعلى
هذا ان كان المعلول ماخوذا اولا فطلب له علة وهكذا فالتسلسل
من جانب العلل واذا كان العلة ماخوذة اولا وطلب لها معلول
وهكذا فهو من جانب المعلول ومنهم من توهم عكس ذلك والله

ليس

ليس بشئ كما لا يخفى على من له تعمق في كلامهم اذا تقرر هذا فنقول التطبيق برهان
بجميع وجوه تقريره جار في العلل المتسلسلة الى غير النهاية وكذا في المعلولات (المترتبة المتسلسلة الى غير النهاية صح)
سبق انه جار في الامور الغير المتناهية المترتبة وضعا ايضا وهو اشمل البراهين
واقواها في كل ما يدعى تناهيه تدبر قوله وفيه نظر لان اللازم على تقدير ان كانت
نعم اذا توجه العقل الى واحد واحد من الامور الغير المتناهية على سبيل
التفصيل يجوز ما ذكره من ان يكون لكل جملة متناهية (متناهية) خارجة من تلك
الجملة داخلة في السلسلة الغير المتناهية ولا يلزم ان يكون وراء الغير المتناهي
علة واما اذا توجه الى مجموع الامور الغير المتناهية اجمالا لا يخرج بما ذكر في الاستدلال (نسخه يخرج)
فما ذكره ناش من عدم الفرق بين الاعتبارين تأمل قوله ولذلك
زعم بعض المتأخرين اه يعني لما كان هذا التقرير غير تام لما مر ذهب بعض
المتأخرين هذا البرهان فورد عليه انه ترك لهذا الدليل وتمسك ببرهان
التضائف وقد نقل عنه في الحاشية انه قال الزاعم السيد الشريف
المحقق في حاشية شرح التجريد انتهى كلامه ولا بد من الرجوع اليها حتى
يظهر حقيقة الحال في تحقيق هذا المقال قوله ويمكن تقرير البرهان
بوجه آخر اه هذا قريب من التقرير المذكور اولا والتفاوت بينهما بزيادة

اعتبار ههنا ومما يرد على احدهما يرد على الاخر فتامل قوله وهذا البرهان
يجرى فى سلسلة المعلولات لكنه لا يجرى فى بعض ما يدعى تناهيه كالبعد
وكالامور المرتبة وضعا التى لا ان يعتبر فيها التقدم والتاخر وضعا
وهما متضائفان وينبغى ان يعلم ان هذا البرهان يجرى فى الامور الغير
المتناهية المتعاقبة ايضا كالحركات الافلاك والازمنة فان كل واحد منها المترتبة
معلول لما قبلها ومتاخر عنه وكما ان العلية والمعلولية متضائفان كذلك لما قبلها
التقدم والتاخر وكذا يجرى فى الامور الغير المتناهية الموجودة معا
المرتبة باعتبار ازمنة حصولها وحدوثها كالنفوس الناطقة البشرية
على رايهم فهذا البرهان منقوض على راى الحكماء وان تخير تمامية بان
مراتب الاعداد الغير المتناهية موجودة فى الملاء الاعلى وموجودة مفصلا
مفصلا فى نفس الامر فيجرى فيها البرهان ايضا فانتقض فى كلا الرايين
قوله البرهان العرشى هذا البرهان منقوض بالامور المذكورة فلا
تغفل وهذا البرهان فى غاية الضعف كما سيظهر قوله فان هذا الحكم
من قبيل آه هذا وان وقع فى توضيح المنع وسنده ليس على ما ينبغى
كما ستعلم قوله ولجيب عنه بانه ليس من هذا القبيل هذا بحسب الظ[اهر]
كلام

كلام على تاييد السند وتوضيحه فلا يجدى كثير نفع وانما قلنا بحسب
الظاهر لان فى اخر هذا الجواب ما يشعر بان اثبات المقدمة الممنوعة فتدبر
حكم صحيح قوله وليت شعرى آه تامل فيه ما فيه قوله ان هذا البرهان
حد سر اه هذا على تقدير كونه كذلك لا يكون حجة على الغير وهذا اخر الكلام
فى المقصدين ونتكلم فى الخاتمة انشاء الله تعالى قوله قالوا الممكن لا يكون
احد طرفيه اولى لذاته قال بعض المحققين فى اثبات هذا المطلب لانه
مع ذلك الرجحان لو لم يجز وقوع الطرف المرجوح نظرا الى ذات الممكن
لم يكن ممكنا ما فرضناه ممكنا ولو جاز وقوعه نظرا الى ذاته لجاز رجحانه
على الطرف الراجح نظرا الى ذاته اذ لا يتصور الوقوع بدون الرجحان
لكنه لا يجوز لمنافاته مقتضى الذات الممكن وهو رجحان الطرف الممكن
الراجح ورد المصنف بان هذا انما يتم اذا كان اقتضا الذات رجحان الطرف
الراجح على سبيل الوجوب اما اذا كان اقتضائه على سبيل الرجحان
ايضا فلا لان الخصم لا يسلم انه ما ينافى ما يقتضى ذات الممكن اولويته
ممتنع بالنظر الى ذات الممكن لان اصل النزاع انما هو فى جواز اقتضاء الممكن
اولوية احد الطرفين مع عدم امتناع الطرف الاخر فيقول

الخصم لم لا يجوز ان يكون اقتضائه لتلك الاولوية على سبيل الاولوية وهكذا
الى حيث ينقطع الاعتبار وجواز رجحان الطرف المرجوح فى تلك المراتب نظرا
الى ذات الممكن لا ينافى اقتضاء ذاته رجحان الطرف الراجح لان الطرف الراجح
فى كل مرتبة من تلك المراتب راجح بالنسبة الى الممكن لا واجب فلا ينافيه جواز
وقوع المرجوح جوازا مرجوحا فتامل ثم اعلم ان هذا السؤال مذكور فى
حاشية المحقق الشريف لشرح التجريد ودفعه بان الكلام فى الاولوية الحاصلة
للممكن نظرا الى ذاته فلا بد ان يكون علة تامة ومبدء الوجوب بها والمقصود نفى
هذه الاولوية دفع توهم جواز وقوع الممكن نظرا الى ذاته من غير احتياج الى غيره
واما ان الممكن لا يستحق لذاته حصول اولوية لاحد الطرفين من غيره
فلا يتعلق به غرض لان الممكن مع هذا الاستحقاق وبدونه محتاج فى
طرفيه الى غيره وبذلك يتم الاستدلال بوجوده على وجود الصانع انتهى كلامه
قوله اذ على تقدير تحققها ترجح الطرف فى دلالته على توقف الاولوية
على انتفاء تلك العلة تامل لا بد له من بيان قوله الاولى ان الا نسلم انه
لو تحققت سبب الطرف المقابل آه هذا منع لمقدمة غير مذكورة فى ضمنية
الاستدلال صريحا لكن ينبغى عنها اذ على تقدير تحققها يترجح الطرف الاخر يستبنى
قوله تامل

تامل قوله فانا نعلم قطعا ان الشى الواحد فى زمان واحد لا يمكن ان يكون
قائما وقاعدا او متحركا وساكنا لا خفاء فى ان تلك الامور ليست متناقضة بل متضادة
او متقابلة بالعدم والملكة قوله واما ما اعتبره القوم من شرائط التناقض
هو شرط كلية الحكم الملتزم الملزوم فى القواعد المنطقية هذا مردود بما
يرد على الوجه الثانى كما سيجئ والاولى ترك هذا الكلام والاقتصار على
الوجوه الثلثة التى سيذكرها قوله ولا يخفى ما فى هذا الوجه قال فيما نقل
عنه لان القوم جعلوا وحدة الاضافة من شرائطه فاذا بقى على عمومه
لم يكن التناقض مع انتفائه فالوجه اما التخصيص بما على العلية والوجه
الاخير انتهى كلامه واعلم ان التحقيق ان المعتبر فى التناقض هو وحدة
النسبة الثبوتية التى هى مورد الايجاب والسلب اى الوقوع واللاوقوع
والمتبادر الوحدات الثمانية وغيرها انما هو لمحافظة وحدة النسبة المذكورة واعتبار
والاضافة الى العلة فى المواد المذكورة ليست متعددة فى النسبة الثبوتية
بل انما كانت متعددة فى الوقوع واللاوقوع فالتناقض باق وتعدد علة
الوقوع واللاوقوع لا يقدح فيه ومنه علم ضعف الوجوه الثلثة التى ذكرها
اما الاول فلان تخصيص الاضافة مع بعده عن كلامهم مردود بان

النسبة الثبوتية اذا تعددت باى وجه كان لا يتناقض الوقوع واللاوقوع
الواردين عليهما واما الثانى فظ واما الثالث فلان المواد المذكورة ليست
مما يساوى رفع الاخر كما اشرنا اليه قوله والا لكان اولى من الاخر مطلقا
وفيه خفاء لابد فيه من ازالته قوله ثم ان ارتفاع المانع غير معتبر فى كل علة
تامة عندهم هذا اشارة الى توجيه اختاره المورد قوله والثانى انا نحكم
امتناع الطرف الاخر لا خفاء فى ان ترتيب البحث يقتضى ان يتقدم هذا
الايراد بل الثالث ايضا على الايراد الاول قوله وهو اعم من ان يكون
مقتضيا له بواسطة او بغيرها هذا ايضا ليس بظاهر من قولهم ان الواجب
ما يجب له الوجود مع تجريد النظر الى ذاته من غير التفات الى غيره بل
لعله ابعد مما ذكره قدس سره وعلم منه ضعف قوله فلا حاجة الى
تخصيص الغير مع انه ربما يناقش فيه آه وكذا الحال فيما ذكره فى حاشية
شرح التجريد حيث قال لا حاجة الى هذا التكليف فان معنى قولهم
ما يجب له الوجود من غير التفات الى غيره ان يكون هو وحده مستلزما
للوجود وذلك لا ينافى الواسطة فى اللزوم انتهى كلامه قوله اذ لا يلزم من
امكان المعلول امكان العلة اذ عدم المعلول الاول ممكن آه ههنا سؤال

وهو

وهو ان عدم المعلول الاول ملزوم لعدم العلة الاولى المستلزم المحال
محال ولهذا اشتهر ان استحالة اللازم يستلزم استحالة الملزوم فيلزم
ان يكون عدم المعلول الاول محالا او الملزوم للمحال مطلقا محال وعدم
المعلول ممنوع بالغير هذا وبقى ههنا كلام فوق ذلك وهو ان امكان الملزوم
اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو ينفى الملازمة بينهما
والحل ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى ذاته وهو يستلزم امكان
اللازم بالقياس اليه اعنى ذات الملزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته وهو
يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه اعنى ذات الملزوم لا امكانه بالقياس
الى ذاته ولا يتوهمن ان هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعل
الغير بحيث يستوى نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكانه بالقياس
الى غيره لا امكانه فى ذاته بسبب الغير وشتان ما بينهما كذا ذكره المص
فى حاشية شرح التجريد فاحفظه فانه جدير به قوله فان ما يفرض
مانعا عنه فهو على تقدير وجوده هو المعلول الاول هذا مع جواز
ان يكون المانع ممتنع الذات كشريك البارى وذلك ظ فيجوز ان يكون
المعلول الاول من قبيل الثانى ولا بد لنفيه من دليل قوله واجيب

مطلقا وعدم المعلول الاول محالا بالغير هذا

بدون امكان

عنه بانّ علّة العدم عدم علّة الوجود هذا مبنى على انّ المعلول دائر
على علّته وجودا وعدما وهو وان كان ظ لكنه غير بيّن لاحتمال
ان يكون وجود شيء علّة لعدم شيء آخر بان يكون وجوده دايرا على وجود
شيء وعدمه على وجود شيء آخر فيكون وجود هذا الشيء مستلزما
لعدم الشيء الاول لكنه ليس علّة للعدم ولا بدّ لنفيه من دليل
قوله فعدم علّة العدم يكون وجود علّة الوجود او مستلزما له فيه ان
عدم شيء كعدم المانع يجوز ان يتوقف عليه وجود شيء آخر فعلّة
الوجود عدم فعدم علّة الوجود وهو علّة العدم يكون وجودا
او مستلزما له فعدم عدمها وهو عدم علّة العدم ليس بوجود و
لا مستلزم له ومنه علم ضعف قوله لانّ عدم العدم امّا نفس الوجود
او مستلزم له وهذا تفصيل ما سيذكره المص بقوله فيه بحث اذ علّة
آه قوله بل غير واقع كيف لا وتصوّر الوجود لا يتوقف على تصوّر العدم
اصلا بخلاف عدم العدم فانّه يتوقف على تصوّر العدم مرّتين وذلك
مع ظهوره مشهور عندهم فيما بينهم قوله ولما ابطل الش بطلان التسلسل في
لوازم العلل ظهر اذ كان ترتّب العلل كافيا فيه فتدبر قوله واجاب عنه قدس

سرّه

سرّه في حاشية التجريد عن اصل الايراد واعلم انّ السؤال الذى
ذكره قدس سرّه هذا الجواب لدفعه هو ان يقال اتفق العقلاء على
انّ الممكن محتاج الى فاعل الوجود مغاير لماهيته واكثرهم على انّ ذلك يفيده
لامكانه وفيه بحث وهو انّ الممكن هو الذى اذا نظر اليه مع قطع النظر
عمّا عداه لم يجب له لذاته وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له
احدهما لذاته بشرط وجودى او امر عدمى ولا يحتاج الى فاعل
موجود مغاير لذاته هذا كلامه قدس سرّه بعبارته في تقرير السؤال
تامل ليظهر لك التفاوت بين هذا السؤال وبين ما ذكره المص قوله واقول
فيه نظر لانّ احتياج آه فيه بحث لانه لما لم يجب لذاته وجود ولا عدم
كانت ذاته من حيث هى غير مستقلة فى شيء منهما بل يحتاج فيه الى امر
آخر مطلقا وانه بيّن فظهر انّ احتياج الممكن الى مطلق العلّة ليس فرع التساوى
قوله اذ على تقدير الاولوية يوجد برجحان الوجود من غير احتياج
الى علّة موجدة مردود بانّ مفيد الوجود للماهية والمؤثر فيه ليس
هو الرجحان لانه لا بد ان يكون موجودا لانّ الايجاد فرع الوجود
ولا الماهية بشرط الرجحان للوجه المذكور ولذا قالوا انّ وجود

الواجب عينه ولما كان الوجود صفة مفتقرة الى غيرها الذي هو فاعلها موثر وبداهة
العقل حاكمة بوجوب تقدم الموثر بالوجود قوله وما يكون ذاته موثرا
له بشرط انتفاء امر ممتنع لذاته فهو واجب لذاته هذا م كيف ولابد ان
لا يستند الواجب لذاته الى امر لا يستند الى ذاته ولا شك ان عدم ممتنع
لذاته لا يستند اليه ولعلم ان المراد بالشرط ههنا ليس معناه المشهور
بل مطلق ما يتوقف عليه الشيء وجوديا او عدميا قوله وان اشرنا الى
ما فيه من التفصيل وهو الفرق بين امتناع المانع في نفسه وبين امتناع
المانعية وما ليس ارتفاع المانع جزء من علته ما يمنع الممنوع عنه الا ما يمتنع
مانعيته قوله كما في الوحدة ونظائرها من المفهومات التكررية ههنا
ضابطة مشهورة فيما بينهم ذكره صاحب التلويحات وهو ان كل ما تكرر
نوعه اي يتصف اي شخص يفرض منه بمفهومه فهو اعتباري اي كل
نوع كان بحيث اذا فرض ان فردا منه اي فرد كان موجود وجب ان
يتصف ذلك الفرد بذلك النوع حتى يوجد ذلك النوع فيه مرتين
مرة على انه حقيقته ومرة على انه وصفه فانه يجب ان يكون اعتباريا
لا وجود له في الخارج لئلا يلزم التسلسل في الامور الموجودة المترتبة

او لو لم يكن كذلك وللحدوث والبقاء والموصوفية وغيرها وللوجوب والتعيين والوحدة فانه لا يمكن مثلا لو كان موجودا لكان ممكنا وننقل الكلام الى امكانه ويلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة معا وهو محال صح

معا وهو هذا كلامهم ولا شك ان كلامنا في تلك الامور المتسلسلة ليس اعتباريا
محضا بانقطاع الاعتبار سواء كان من جانب العلل او من جانب المعلولات
فلو تم ما ذكره المص يدل على ان التسلسل في تلك الامور مطلقا سواء كانت
موجودة في الخارج ام لا باطل ولعل قوله وفيه ما لا يخفى اشارة الى ما ذكرنا
قوله على ما عرفت من تحقيق الطريق الثاني والثالث في المسلك الاول
وقد عرفت ما فيه فتذكر قوله وهو واجب عندهم فيه بحث لانه كيف
يكون واجبا عندهم مع افتقاره الى امر لا يستند اليه وانه ينافي الوجوب الذاتي
بالاتفاق قوله فيحتاج في جميع هذه الاعتبارات الى علة موجبة انت خبير
بما فيه مما سبقته قوله ان الامور الاعتبارية مطلقا لا تكون شرطا للوجود
اصلا هذا على اطلاقه ليس بصحيح لان الموجودات الممكنة كلها متوقفة
ويجوز ان يتوقف عليه التاثير فيه كما يجوز توقفه على امر وجودي
فعلى هذا يجوز ان يكون مدخلية الشيء في وجود الاخر من حيث وجوده
فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة ومن حيث عدمه فقط كالمانع
ومن حيث وجوده على الامكان والاحتياج والتاثير والوجوب السابق
وكلها من الامور الاعتبارية ايضا وقد مر جوابه وما قيل من ان عدم المانع

على الامكان والاحتياج والتاثير والوجوب السابق وغيرها من الامور الاعتبارية

بلغ

كاشف عن امر وجودى فمردود بانه تكلف فان بداهة العقل لا تجوز
ان يكون العدم موثرا فى الوجود من حيث وجوده وعدم كالمعد اذ لا
بد من عدم الطارى على وجوده ويمكن ان يقول قوله فتامل فيه
فانه محل تامل وان جميع هذه الاعذار واهية اشارة الى ما فصلناه
فى بيان حال تلك الاعذار قوله بل الوجه ما سنذكره من ان الاولى
آه سيظهر ما فيه ايضا قوله وارد عليه ما اورد فى الوجوه الثلاثة آه يرد
عليه الايراد الاول ايضا كما لا يخفى على المتامل قوله وهو فى الحقيقة
آه فيه ما فيه تامل لان الوجوب هناك بالنظر الى الاولية المستندة
الى الذات وههنا بالنظر الى الذات ولذا لا يتجه عليه بعض الايرادات
المذكورة هناك قوله ضرورة معية آه هذا انما يتم اذا وجب ان يكون المقتضا
معلولى علة واحدة واقتضاء معيتهما بالذات ولم يرد بذلك محل تامل
قوله مرجوحية آه هذه انما يتم اذا كان اقتضاء الذات رجحان الطرف
الراجح على سبيل الوجوب اما اذا كان اقتضاءه على سبيل الرجحان ايضا
فلا لان للخصم ان يقول مرجوحية اذا كانت بالوجوب كانت مستلزمة للامتناع
واما اذا كانت لا بالوجوب فلا بان يكون اقتضاء الذات الرجحان على سبيل
الرجحان

الرجحان ايضا فلا يكون الرجحان واجبا وكذا متضادتها وهو المرجوحية
واذا لم يكن المرجوحية واجبة لا يكون الطرف المرجوح ممتنعا هذا نظير
ما اورده المص على الدليل الذى اخترعه بعض المحققين كما نقلناه و
لو سلم فلا يدل على الامتناع الذاتى وامتناعه مطلقا مستلزم لوجوب
الطرف الراجح كذلك لا وجوبه الذاتى فتامل ففيه ما فيه قوله الى ان امكان
وقوع كل طرف لما توقف على رجحانه فيه انه لا يتوقف امكان الوقوع
على رجحانه نعم يتوقف الوقوع على الرجحان قوله ويمتنع ان يكون
الطرف آه هذا الامتناع انما هو بشرط الوصف والتزام انما يكون كذلك
لو كان وصف المرجوحية فى زمان تحققها ضرورية والوجوب اللازم
له هو الوجوب بشرط الوصف والمذكور فى الطبقات انما هو الذات
فتدبر قوله وهو ايضا هذا مبنى على ان امكان المحال محال كما هو
المشهور لكن عدم العقل الاول ممتنع وامكان عدمه ليس بممتنع بل هو
واقع فتامل قوله قلت بعد اثبات آه هذا مخالف لما ذكره المص فى حاشية
شرح التجريد من ان مقتضى التساوى هو الاحتياج الى مرجح ما فلم
لا يجوز ان يكون ذلك المرجح عدم سبب الطرف الاخر فان تمسك

في دفع هذه الدعوى الضرورة في ان المحتاج الى غيره في الوجود لا بد له من
مؤثر موجود وكذا لهذا حكموا بان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول
بخلاف غيرها من العلل وان غير الفاعلية لا يكون علة تامة امكن دفعه
على تقدير الاولوية بهذه الدعوى ايضا بانه اذا ثبت احتياجه الى الغير
ثبت احتياجه الى مؤثر موجود بحكم تلك المقدمة فان قلت بديهة
العقل انما يحكم بذلك في المتساوي الطرفين دون ما وجوده اولى قلت لم
ان يقول اذا جوز تم ذلك على تقدير الاولوية فلم لا يجوز على تقدير
التساوي ولا بد لذلك من بيان انتهى كلامه واعلم ان الاولوية الذاتية لو
كانت كافية في وقوع الممكن لم يمكن اثبات الواجب ولذا اشتغلوا بابطالها
وكذا اذا لم يكن كافية فيه لكن جاز ان يكون الامر الخارج عن ذات الممكن
الذي يتوقف عليه وقوع الطرف الراجح عدم سبب الطرف المرجوح و
ذلك لانه لنا ان نفرض ان الطرف الراجح هو الوجود فيجوز ان يوجد
الممكن من غير حاجة الى مؤثر موجود فيلزم الامر المذكور وكذا الحال
في صورة التساوي ثم انه ان ثبت ان العلة الفاعلية ضرورية في كل
معلول وان الممكن لا يمكن ان يوجد بمعدوم ثبت الواجب سواء تحقق

الاولوية

الاولوية الذاتية وكانت كافية لو لم يكن كافية في الوقوع او لم يتحقق
اصلا فلا يتوقف ثبوت الواجب على تحقق تساوي طرفي الممكن وعلم
مما ذكرناه ضعف كلام المصنف ههنا من وجوه فتدبر قوله لا يلزم امكان آه
واما هذا الدليل لا يجري في العلل الآلية بالنسبة الى معلولاتها فلا
يثبت الدعوى الكلية كذا ذكره في حاشية شرح التجريد قوله مناف لما
قرر آه وكذا ينافيه القول بعلية الامكان والاحتياج والتأثير والعقل
بان الامكان والاحتياج وما يساوقهما موضوعا او لا ومفروغ عنها
عند طلب العلة ممنوع سيما في بعض منها ومع ذلك تعريف العلة (يصدق ف
يصدق عليها قوله اللهم الا ان آه هذا تكلف بعيد بل هو خلاف
الواقع قوله مصادم آه وكذا يصادم القول بزيادة الوجود مطلقا ذهنيا
او خارجيا والصفات السابقة على الوجود كلها من الامكان والا
حتياج وغيرهما وايضا يصادم القول باتصاف الهيولى بالصورة
في الخارج مع تقدم الصورة عليها في الوجود الخارجي واذا اردت فيه
تفصيل الكلام فارجع الى ما ذكره المص في حاشية شرح التجريد وله
مزيد توضيح ربما يعثر عليه في تعليقاتنا ثم اعلم ان التسلسل في المادة

التى ذكرها امّا فى الوجوبات او فى الوجودات او فيهما معا وكذا
الحال فى سائر الصفات السابقة على الوجود قوله بانّ الشئ
الواحد آه لو سلم هذا فى الوجود الخارجى فظاهر انّ الحال فى الوجود
الذهنى ليس كذلك قوله واعلم انّه الآه يعنى انّهم لم يزيدوا على
الاستلزام ولم يدعوا التقدم فلا يكون ما ذكره المتاخرون من
التقدم تامّا عند الحكماء نقلا من القدماء كما انّه ليس بتمام
عقلا لا بالدليل ولا بالبديهة هذا آخر ما قصدنا ايراده فى شرح
رسالة اثبات الواجب قد تمّ تسويد الرسالة الشريفة الموسومة
بشرح رسالة اثبات الواجب يوم الخميس فى ~~[illegible]~~ ثامن
شهر جمادى الثانى على يد اقلّ العباد عبد الكريم فى سنة
مائة وتسعين بعد الالف من الهجرة النبوية المصطفوية عليه
وآله الف صلوة وسلام والحمد لله اولا وآخرا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله اجمعين وبعد فقد قال الامام
المحقق والهمام المدقق سلطان الحكماء المتاخرين جامع فضائل المتقدمين
مولانا شمس الملة والدين محمد السمرقندي تغمده الله بغفرانه واسكنه باعلى جنانه
المنة علينا من من عليه لواهب افضل النعم الذي هي نعمة العقل وذلك الواهب
هو الله تعالى وللوارد فالصق الثناء عليه بالصلوة على النبي وآله عليهم التحية
والسلام كما هو دأب سائر المصنفين لكان اولى هذه رسالة في اداب البحث
وطرق المناظرة التي يحتاج اليها كل متعلم وقيل التعلم والتعليم بالذات واحد

بالاعتبار

بالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا هو انسياق ما للتحصيل مجهول بمعلوم
يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل منه تعليما
فتامل وانظر ليظهر لك ما فيه لتكون تلك الآداب حافظة له في البحث
والمناظرة من الضلالة وهي سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وقيل فقدان
ما يوصل اليه ويقابلها الهداية والاهتداء فعلى الاول يكون سلوك
طريق يوصل الى المطلوب وعلى الثاني وجدان ما يوصل اليه والهداية ايضا
تطلق على الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وهي بهذا المعنى يقابلها الاضلال وهو
الدلالة على ما لا يوصل الى المطلوب وتسهل عليه طريق الفهم والتفهيم وانما جعل
كلا من الحفظ والتسهيل مسندا الى الآداب انفسها وان لم يتحقق ذلك بدون رعايتها
والتحفظ عليها تنبيها على ان المحصل ينبغي ان لا ينفك وتوقف على تلك القواعد

والآداب عن الرعاية اصلا والالتزام ان يكون وجود علمه اياها وجهله على السوية في الاعتصام والتحرز
عن وقوع الغلط في المناظرة والابحاث وقد يقال الفاعل نفس الآداب حافظة وان كان رعايتها
حافظة لانفسها مبالغة وتاكيدا بطريق اطلاق اسم المتعلق على المتعلق وهي اي تلك الآداب
وان كانت متداولة من تداولتها الايدي بمعنى اخذت هذه مرة وهذه مرة بين المحققين المتقنين
لكنها ما كانت منظومة في سلك النظم بمعنى الجمع والسلك هو الخيط ولا مجموعة في عقد وهي
القلادة اردت نظم شتوتها وجمع منثورها المنثور المتفرق والماثور المروي تحفة
اي هدية للاخ العزيز ملك الصدور والاعيان شرف الاماثل والاقران شرف الدين
ملا عبد الرحمن ادام الله بركته فالتمس اي طلبت بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح فلا يتوهم
ما قيل ان الالتماس لا يناسب هذا المقام لانه مختص بمقام المساواة بينهما في الكلام الهمام الفتى
وهو ما يطابق الواقع والالهام القاء المعنى في القلب بطريق الفيض من الحكيم الوهاب هذا

خاتمة

خاتمة كلامه من الخطبة مناسبة لفاتحته منها وهي مرتبة على ثلثة فصول ومعنى كون
الرسالة مرتبة على تلك الفصول اشتمالها عليها بحيث يقع كل منها في موقعه الفصل
الاول في التعريفات اي في تعريف الالفاظ المصطلحة فيما بين المناظرين والفصل
الثاني في ترتيب البحث والفصل الثالث في المسائل التي اخترعتها اي اخترعت النكات التي تدل
عليها وانما اخترع المصنف تلك المسائل لانفسها الفصل الاول في التعريفات المناظرة
اما من النظير او من النظر بمعنى الابصار او الانتظار وهي هنا عبارة عن معنى مصطلح
عليه عرفه بقوله هي النظر بمعنى التفات النفس الى المعاني بدليل عليه استعماله بفي وتقييده
بقوله بالبصيرة وهي للقلب بمنزلة البصر للعين من الجانبين اي جانبي المتخاصمين في ثبوت
الحكم وانتفائه بحسب متفاهم عرفهم وان كان اعم بحسب مفهوم اللغة وانما قيده بقوله في
النسبة لان النظر من المتخاصمين لا يكون الا فيها وهكذا تقييد النسبة بقوله بين
الشيئين اللذين احدهما المحكوم به لما حكم عليه او بثبوته عنه او منافاته اياه وقوله

المحكوم عليه والآخر المحكوم به والنسبة بينهما ثبوت الحكم

اظهار الصواب لجواز ان لا يكون الغرض منه اظهار الصواب بل لانه لا يسمى ذلك مناظرة
اصطلاحا ولا يخفى ان كون اظهار الصواب غرضا من النظر المذكور لا يوجب وجوب حصوله
عقيب ذلك النظر ولا ينافي ايضا ذلك كون شيء اخر غرضا منه وبما بيننا لك علمت تحقيق
قيود هذا التعريف يندفع عنه سؤالات اوردها عليه اهل هذا انه قد يكون الغرض
من جانبي الخصمين كليهما تغليط الخصم صاحبه والزامه فقط فلا يصدق عليه هذا التعريف
فلا يكون جامعا وثانيها انه قد يظهر ان المناظر مصيب وثالثها ان السائل اذا اقتصر على
مجرد المنع لم يصدق عليه التعريف المذكور لان النظر من الجانبين هو الفكر
منهما وليس هنا الفكر من جانب السائل لان مجرد المنع لا يصدق عليه ترتيب امور معلومة
على وجه يودي الى استعلام ما ليس بمعلوم وفي ذلك هو الفكر ليس الا هذا ورابعها انه
اذا كان المراد من الجانبين جانبي المعلل والسائل فلا دلالة للفظ عليه وان كان اعم منه
كما هو المفهوم من اللفظ ينتقض التعريف بالفكر الواقع بين المعلم والمتعلم في احد جانبي

الحكم فقط وبالفكر الصادر عن الشخصين المتوافقين او المتخالفين من غير تكلم
وتلفظ واذا عرفت هذه الاسولة كلها فتامل في تحقيق القيود على ما ظهر لنا وذكرنا يظهر
لك كل منها بلا كلفة واعلم ان هذا التعريف مشتمل على العلل الاربع كما هو المشهور فالنظر
اشارة الى العلة الصورية والجانبين الى الفاعلية وقد يقال النظر يدل على الناظر الذي
هو الفاعل وهو العقل هاهنا والنسبة الى المادية واظهار الصواب الى العلة الغائية
فعلى ما ذكرنا يكون العلل كلها مذكورة بالمطابقة وعلى ما نقلناه يكون واحدة
منها مذكورة بالالتزام ومع ما سواها بالمطابقة فافهم فان قيل ان العلل مباينة
للمعلول فلا يصح تعريفه بها وايضا لا بد ان يكون مادة الشيء داخلة فيه والنسبة
ليس كذلك بالنسبة الى ما هو المعرف هاهنا وايضا يجب ان يكون صورة الشيء محمولة
عليه بالذات والوجود فلا يصح حينئذ ان تحمل هي عليه بالحقيقة قلنا ان تعريف
الشيء ليس معناه ان يعرف بالعلل انفسها بل الماهية تحصل لها بالقياس

لا العلل كلها او بعضها معان محمولة عليها كما يقال هذا السرير متخذ من الخشب ومصنوع للنجار
ومصور بالصورة ومقصود لجلوس السلطان فتعرف تلك الماهية بها على ان الحمل في
الصورة والمادة على النظر والنسبة ليس على طريق الحقيقة بل على وجه التجوز والتشبيه وح
يندفع السؤالان الاخيران ايضا وقد يجاب عن السؤال الاول بوجهين اخرين احدهما ان
يقال ان المعرف مجموع العلل لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون الحاصل من المجموع محمولا وان
لم يكن كل واحد منها على حدة كذلك وثانيهما ان كون المعرف محمولا انما هو في بعض الماهيات الحقيقية
المعرفة بحسب الحقيقة واما في الكل فلا كالمعجون والبيت وكلاهما منظور فيه اما الاول
فلان العلل ان اخذت باعتبار المجموع يكون علة تامة وان اخذت باعتبار كل واحدة
يكون كل واحدة منها علة ناقصة وكل من العلة التامة والناقصة لكونه مغايرا
للمعلول بحسب الذات لا يحمل عليه قطعا فان قلت ان اخذت المادة والصورة من حيث
الاجتماع يكون عين المعلول فيمكن جعل المجموع الحاصل منهما اذا لوحظ بالتفصيل

معرفا

معرفا للمعلول ومرادنا ذلك قلت الكلام فيما اذا اخذ العلل الاربع في التعريف ولا شك ان
اجتماعها انما ينحصر في الوجهين الذين ذكرناهما واما الاحتمال الذي ذكرت فخارج عما نحن فيه
فتدبر واما الثاني فلانه يخالف ما هو المشهور فيما بين الجمهور من ان المعرف يجب ان يكون
مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتاخرين او متصادقا في الجملة كما ذهب اليه
المتقدمون المحققون على ان المثالين المذكورين ظاهر حالهما انه لا يناسب شيء منهما لما هو المقصود
ههنا فاخترنا ما هو الاوجه من الوجوه والنظر والدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
وهو المدلول العلم ان لفظ العلم قد يطلق في المشهور على عدة معان احدها مطلق الادراك
الذي يعم التصور والتصديق وثانيها مطلق التصديق الذي يتناول اليقيني وغيره من الاحكام
وثالثها التصديق اليقيني الذي عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع ولا
يحسن ان يحمل ههنا على المعنى الاول لانه يشعر بان يصدق التعريف على المعرفات ايضا
فينبغي ان يحمل اما على المعنى الثاني فيكون تعريفا لمطلق الدليل الذي يتناول القطعي وغيره

واما على الثالث فيكون تعريفا للدليل القطعي الذي يقال له البرهان ايضا وهذا انسب
واليق بهذا المقام لان استعمال الظن في مقابلة العلم اليقيني مع ان تعريف الامام
بعد تعريف الدليل بما يؤيده هذا وينبغي ان يعرف ايضا ان المراد من اللزوم المذكور هيهنا
ما هو على حسب النظر والاكتساب بان يحصل العلم الثاني بان يتحرك الذهن من ذلك العلم
شعوره به من وجه مبادية ثم منها اليه وانما اطلقه صاحب هذا التعريف هيهنا ولم يقيد
بهذا القيد اعتمادا على شهرة ان الدليل من طرق النظر فعلى هذا سقط الاعتراض عليه بانه
غير مانع لدخول الملزومات البينة اللوازم بالنسبة اليها لان العلم بها مستلزم للعلم
بلوازمها مع انها ليست بدلائل بالنسبة اليها فتامل والمراد من قوله شيء آخر ان يكون
وراء ذلك الملزوم اي لا يكون عينه ولا جزءه فعلى هذا يلزم ان لا يصدق التعريف
على الحد الذي استدل بثبوته على ثبوت جزءه مع انه بالنسبة اليه دليل بلا اشتباه
اللهم الا ان يحمل هذا التعريف على اصطلاح المعقوليين فان الدليل عندهم عبارة

عن مجموع

عن مجموع الاقوال التي تؤدي تصديقها الى التصديق بقول آخر فذلك المجموع حينئذ
خرج عن التعريف من حيث الظاهر مجموع مقدمات الدليل بالنسبة الى كل واحدة منها
بخلاف اصطلاح الاصوليين فانهم يقولون الدليل على وجود الصانع هو العالم والمدلول
هو الصانع فيكون عندهم عبارة عما يستدل بوقوعه او شيء من حالاته على وقوع غيره
وعلى شيء من اوصافه على ما صرح به هو ابد في موضعه والكل بالنسبة الى الجزء من ذلك القبيل
فانهم لا يقال فلا يكون المدلول عدميا فكيف يطلق عليه الشيء مع انه ليس بشيء لانا نقول المراد
بالشيء هيهنا ما هو الشيء من معناه اللغوي لا ما هو بمعنى الثابت اعني ما يمكن ان
يعلم ويخبر عنه ولا شك ان هذا كما يصدق على الموجودات يصدق ايضا على المعدومات
تنبيه
او نقول ان المعدوم له شيئية في الذهن او في العلم كما صرح به المصنف رحمه الله في
ايضا
المقدمة البرهانية واليه يشير قوله تعالى اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فتأمل
ان في هذا المقام نظرا وهو ان اللزوم بين الشيئين عبارة عن ضرورة تحقق

احدهما عند تحقق الآخر فعلى هذا يلزم ان لا ينفك تحقق العلم بالمدلول عن تحقق العلم
بالدليل اصلا فح يلزم ان لا يصدق التعريف الا على ما هو بين الانتاج من الدليل
ان حمل على اصطلاح المنطق واما ان حمل على اصطلاح الاصوليين فلو لم يصدق على دليل اصلا
وهو ظاهر مع انه يصدق على ما ليس الدليل عندهم عبارة عن المثال كالاقيسة
البينة الانتاج بحسب اصطلاح الميزان فتامل وقوله هو المدلول الاظهر انه لا يعد من
اجزاء التعريف الامارة في اللغة هي العلامة وفي الاصطلاح عبارة عن الجهة التي يلزم
من العلم بها الظن بوجود المدلول والظاهر ان المراد بالعلم هو اليقين كما ذكرناه و
الظن هو التصديق الخالي عن الجزم وبهذا لا يصدق على غيره من الادراكات
اصلا وقيل ان هذا التعريف ليس منعكس لانه لا يصدق على الامارة التي يلزم
من اليقين بها الظن بعدم شيء آخر واجيب عنه بان المراد بالوجود اعم من ان يكون
ذهنيا او خارجيا فح لا ينقض التعريف بما ذكر لتحقق الوجود الذهني
فيه

فيه فان قلت لا يجوز ان يكون للمعدوم وجود في الذهن والا يلزم ان يكون له وجود في الخارج
لانه اذا كان الشيء موجودا في الذهن كان متصفا بوجود مطلقا واذا اتصف
بوجود مطلقا سلب عنه عدم مطلق والا يلزم اجتماع النقيضين واذا سلب
عنه عدم مطلق سلب عنه عدم خارجي ايضا لان نفي العام يستلزم نفي الخاص
فيثبت له الوجود الخارجي والا يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال قلت ان اريد
بالعدم المطلق رفع الوجود المطلق بمعنى انه لا يتصف الشيء بوجود اصلا كما
هو الظاهر فلا يلزم من سلب هذا الرفع سلب الرفع الخارجي لانه يكفي فيه تحقق
الوجود الذهني فقط وان اريد به رفعا في الجملة للوجود فلا نسلم انه نقيض الوجود
في الجملة لانه يجوز ان يصدقا على شيء واحد باعتبارين نعم ان في هذا الجواب
نظرا من وجه آخر وهو ان ما يلزم من العلم بالدليل في صورة النقض انما هو العلم بعدم شيء
آخر لا العلم بوجوده في الذهن والحق بوجه عدمه فيه حتى يفيد تعميمه في دفع النقض

فالاقرب في الجواب ان يقال ليس المراد بالوجود ههنا كون الشيء في الاعيان او في الاذهان
بل وقوعه وثبوته وهو مطابقته لما هو في نفس الامر وهويته والجميع الاقسام المذكورات سواء
كانت وجودية وعدمية لان الوقوع كما يجري في الوجوديات يجري في العدميات لانه اذا
قيل وقع عدم فلان في وقت كذا او في سنة كذا لم ينسب الى الخطاء اصلا نعم بقي ههنا شيء
اخر وهو ان لفظ الوجود مشهور وحقيقة في كون الشيء في العين او في الذهن واما اطلاقه
على المعنى المذكور واستعماله فيه فهو اما بطريق الحقيقة او بطريق المجاز وعلى كلا التقديرين
يجب التحرز عنه في التعريفات الا عند ظهور القرينة المعينة للمراد واعلم ان هذا التعريف
لا يستقيم على اصطلاح اهل المعقول لان العلم بالدليل عندهم اما يوجب العلم بالمدلول
لا غير واما على اصطلاح الاصوليين فلانه ان سلم انه يصدق على بعض ما صدق عليه الدليل
الظني لكنه لا يصدق على جميعه لان منه ما يكون ظنه سببا للظن بالمدلول لا علما او ما يتوقف عليه وجود الشيء
فالخارج اذا كان داخلا فيه يسمى ركنا كالقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود الاخير بالنسبة الى الصلوة

وان كان

وان كان خارجا فان كان مؤثرا في وجوده يسمى علة كالمصلي بالنسبة اليها والا اي وان لم يكن مؤثرا بل يتوقف
عليه الشيء الخارج بغير مؤثر في وجود ذلك فشرط اي فيسمى شرطا كالطهارة بالنسبة اليها
فان قلت انه يوجب ان يكون العلة الغائية شرطا لانها خارجة وغير مؤثرة في وجود المعلول
فنقول ان وجود العلة الغائية لكونه متأخرا عن المعلول لا يتوقف عليه وجود ذلك المعلول
فلا كلام فيه واما تصورها وشعورها والقصد الى حصولها فهذا وان كان مما يغاير
الشرط عند الحكيم لكنه لا بعد في ان يكون شرطا عند ارباب هذه القسمة وهم الاصوليون
وانما قلنا ان ذلك يغاير الشروط عندهم لانهم يقولون ان كل ما يتوقف عليه وجود الشيء
فهو يسمى علة ويقسمونها الى اربعة اقسام بان قالوا ان العلة اما ان تكون داخلة في
المعلول او خارجة عنه لامتناع ان تكون نفسه بديهة فان كانت الاولى فاما ان يكون
المعلول بها بالفعل او بالقوة فان كانت الاولى فهي العلة الصورية والا فهي
العلة المادية وان كانت الثانية فهي اما ان تكون مؤثرة في وجود المعلول او لا

موثرية للمؤثر فيه اولا هذا اولا ذاك فان كانت الاولى فهي العلة الفاعلية وان كانت الثانية
فهي العلة الغائية فان كانت الثالثة فهي اما وجودية او عدمية فالاولى هي الشرائط والالات
والثانية هي ارتفاع الموانع وربما جعلوها من تتمة الفاعل فلهذا حصروا العلل الناقصة في الاربع
العلة التامة لوجود الشيء في الخارج الكل ما يطلق عليه اسم العلة التامة مطلقا جملة ما يتوقف
عليه وجود الشيء ولا يخفى انه لم يرد هنا تعريف مطلق ما يطلق عليه اسم العلة التامة لظهور انه
لا يصدق على علة العالم ما يتوقف عليه وجود الشيء فضلا عن ان يصدق جملته عليها تفصيله الخ
التوقف في اول القسمة بالوجوه مما يعضده ايضا وقيل لو قيده بقوله من العلل القريبة لكان اولى
بناء على ان الموثر والموقوف عليه انما هو العلل القريبة لا البعيدة والجواب ان اسم العلة التامة حقيقة عندهم
في جميع ما يتوقف عليه الشيء مطلقا فيندرج فيه العلل القريبة والبعيدة وعدم كونه موثرا لا ينافي كونه علة
تامة لان العلة التامة بهذا المعنى لا يوجب التاثير في المعلول بل لا يقتضي التقدم عليه ايضا واما العلة
القريبة فناقصة في الحقيقة لكنهم جعلوها في حكم العلة التامة بناء على انها موثرة وتستلزمه للمعلول

بلغ

وقد

وقد يسمى بها علة تامة ايضا نظرا الى الظاهر فلا يحتاج الى التقييد المذكور بل يجب تركه واما تصحيح التخلف
فمخصوص بالعلل الناقصة التي ليست في حكم العلة التامة واما انتفاء التاثير عن العلل البعيدة فلا يقدح فيما
نحن فيه لان العلة التامة ليست من لوازمها ان يكون كل واحد من اجزائها موثرا في المعلول حتى يلزم من
انتفائه الفساد في التعريف فتدبر واعلم انه لو قال العلة التامة تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء بمعنى انه
لا يكون وراءه شيء اخر يتوقف عليه المعلول لكان اولى لئلا يتوجه عليه النقض بالعلل التامة البسيطة على ما قيل
والتعليل هو في اللغة مصدر علله اي سقاه سقيا بعد سقي وفي اصطلاح اهل المناظرة عبارة عن معنى
اخر وهو تبيين علة الشيء والظاهر ان المراد بالعلة ههنا ما يكون علة وواسطة في حصول التصديق
بما هو مطلوب لا علة تحقق الشيء في نفسه وما يتوقف عليه بحسب الخارج كما يقال العفن في فلان يعلل اذا كان
يستدل بدليل على ثبوت ما هو المطلوب منه وقد تكون تلك الواسطة مع ذلك علة لتحقق النسبة في الواقع
ايضا كما في البرهان اللمي لتفيد اللمية في الذهن والخارج كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن
الاخلاط محموم فهذا محموم وقد لا تكون كذلك بل تكون علة بحسب العلم والتصديق فقط كما في البرهان

الا في التي يفضل النسبة النسبة في الواقع دون ليستها قضية كقولنا هذا محموم فهو متعفن الاخلاط

بتنبيه ان هذا متعفن الاخلاط والملازمة واللزوم والتلازم والاستلزام كلها بحسب اصطلاحهم بمعنى

واحد وهو كون الحكم مقتضيا لآخر اقتضاء ضروريا لا اتفاقيا كما في قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا

والحكم الاول اي المقتضي هو الملزوم والحكم الثاني اي المقتضى هو اللازم وانما خص التعريف بالملازمة

بين الاحكام اما لان ما يقع بين المفردات من اللزوم ليس بمعتبر عند اهل الاصطلاح و

اما لانه لا ينفك التلازم بينهما عن التلازم بين الاحكام فكانه انما تعرض لضبط الفوايد

من اطراف الملازمات واحال ما يعلم منها بالمقايسة على المقايسة ونقل عن الامام الرازي شك

في اللزوم وهو انه لو لزم شيء شيئا لكان ذلك اللزوم اما معدوما في الخارج او موجودا فيه لا

سبيل الى شيء منهما اما الى الاول فلانه لا فرق بين الملازمة العدمية وعدم الملازمة

لانه لو لم يكن كذلك لوقع التمايز بين العدميات وهو محال لان التمايز من خواص الموجودات

الخارجية واما الى الثاني فلانه لو كانت الملازمة بين الشيئين موجودة لكانت معا

لها النسبة لامكان تعقلها بدون تعقلها ولا بينهما نسبة والنسبة لا بد ان تكون مغايرة للطرفين

وح لا يخلو اما ان يلزم تلك الملازمة لاحدهما ام لا فان كان الاول فينقل الكلام الى تلك الملازمة

الثانية ويلزم التسلسل في الملازمات الموجودة في الخارج وان كان الثاني فيمكن انتفاؤها عن الشيئين

بينهما يكون التجويز الانفكاك بينهما فيلزم ان ينهدم اللزوم على فرض تحققه وهو محال ويمكن

ان يجاب عن هذا التشكيك بكل من المناقضة والنقض والمعارضة اما المناقضة فبان يقال

نسلم ان التمايز من خواص الموجودات الخارجية بل يوجد في غيرها ايضا كما بين عدم الشرط والمشروط

وبين عدم العلة والمعلول فان قلت نحن نختار الشق الثاني ونقول الملازمة موجودة في الخارج فلا يخلو

اما ان يكون بين المتلازمين امتناع الانفكاك فيه ام لا فان كان فاللزوم محققا فيه على تقدير بقائه وان لم يكن لا يكون اللازم

لازما والملزوم ملزوما لانه يجب ان يكون بينهما امتناع الانفكاك وهو خلاف ما ذكرنا وهو ظاهر ونقول ان امتناع الانفكاك

بين الشيئين في الخارج اعتبار بان احدهما ان يكون موجودا في الخارج والثاني ان يكون ظرفا للخارج بمعنى ان

يكون احد الطرفين يمتنع في الخارج انفكاكه عن الآخر فحمل الترديد بان كان الاعتبار الاول اخترنا الشق الثاني فلا منع قوله

يلزم ان لا يكون اللازم لازما ولا الملزوم ملزوما قلنا لا نسلم قوله لانه يجب ان يكون احدهما جائز الانفكاك
عن الاخر قلنا نعم ذلك انما يكون كذلك ان لو لم يكن بينهما امتناع الانفكاك بالاعتبار الثالث وهو ممنوع اولا
يلزم من انتفاء مبدأ المحمول في الخارج انتفاء الحمل الخارجي فان العدم كالعمى معدوم في الخارج مع ان الاعمى
محمول على موضوعه حملا خارجيا لان كان الاعتبار الثالث اخترنا الشق الاول قوله يلزم ان
يكون اللازم موجودا في الخارج على تقدير انتفائه قلنا لا نسلم وانما لزم ذلك ان لو كان الحمل الخارجي
منافيا لانتفاء مبدئه وهو ممنوع كما مر واما النقض فتوجيهه ان يقال ان هذا الدليل بجميع مقدماته
صحيح لتخلف الحكم المطلوب عنه في الملازمات البديهية البينة او المبينة بالبراهين القطعية اليقينية واما المعارضة
فتوجيهها ان يقال ان دليلكم وان دل على مدعاكم لكن عندنا ما ينفيه وهو انه لو لم يجز لزوم شيء للشيء لكان
كل من كل امرين جائز الانفكاك عن صاحبه وهو باطل لجواز الانفكاك ايضا من جملة الممكنات والا بد ان
يكون ذلك جائز الانفكاك عن موصوفه وهو ظاهر والا لثبت ذلك لان انفكاك جواز الانفكاك
عن الشيء يستلزم امتناع الانفكاك المفروض الاستحالة فح يكون هو ايضا محالا ولا شبهة في ان جواز الح

محال

محال وبعبارة اخرى لا يخلو اما ان يكون جواز الانفكاك ممتنع الانفكاك عن موصوفه ام لا فان كان الاول
فيقع التلازم هناك بلا اشتباه وهو ينافي مطلوب المعلل الذي هو المطلوب وان كان الثاني امكن الملازم ثم هو هيج

اي يعني انقلاب امتناع بعد ضم الجائز الذي لان انفكاك جواز الانفكاك بالنفس ينشى امتناع الانفكاك بالذات وهو

لانه يلزم الانقلاب ح على انه يتوقف انتفاء مطلوبكم وهو مطلوبنا والدوران هو ترتب الشيء على الشيء الذي
له صلوح العلية اي كون الشيء بحيث يحصل عند حصول شيء آخر مع تعلل الشيء الاول بذلك الشيء الآخر بسبب حصوله عنده
مرة بعد اخرى وذلك الترتب اما ان يكون وجودا وعدما كترتب الاسهال على السقمونيا فانه يوجد مترتبا على وجودها
واما عند عدم السقمونيا فلا يجب ان يكون الاسهال معدوما لجواز تحققه بشيء آخر كالسبع وغيرها او يكون عدما لا وجودا
كالطهارة بالنسبة الى جواز الصلوة فان عدمه مترتب على عدمها واما عند وجودها فيجوز ان لا يجوز الصلوة
بسبب انتفاء شرط آخر كاستقبال القبلة وغيره او معا اي وجودا وعدما كترتب وجوب الرجم على الزنا الصادر
عن المحصن والشيء الاول المترتب هو الدائر والشيء الثاني اي المترتب عليه هو المدار وقيل ان بين التلازم و
الدوران عموما وخصوصا من وجه بناء على اجتماعهما في صورة يكون الدائر والمدار فيهما متضايفين مثلا ان
يصلح ان يكون احدهما علة للاخرى وصدق اللزوم بدون الدوران في صورة يكون الدائر والمدار فيهما

المعلوم بعد جواز انفكاك اللازم عنه

مفروض وصدق الملازمة بلزمه في استلزام وجود المعلول وجود علته وبهذا البيان يفيد النسبة بين الدوران
والملازمة الحكمية التي عرفها المصنف رحمه الله فيما سلف واظهرت بينهما بين الدوران ومطلق
اللزوم فاعتبر صورة يكون فيها من جانب الدائر على المدار اكثر بالكلية ضرورة بالاستهما بالنسبة الى الشرب
السقمونيا وبهذا ايضا في مطلق الملازمة الكلية والجزئية ولما مطلق الملازمة التي يندرج فيها الكلية
والجزئية فلا يتصور الافتراق والدوران عنهما لان بين كل امرين حتى النقيضين ملازمة جزئية
البتة والمناقضة هي منع مقدمة الدليل اي بعض المقدمات او كلها على سبيل التفصيل والتعيين كما
اذا قال المعلل الزكاة واجبة في حلي النساء لانه متناول النص وهو قول النبي صلعم ادوا زكوة اموالكم
وكل ما هو متناول النص فهو جائز الارادة وكل ما هو جائز الارادة فهو مراد فينتج ان محل النزاع مراد
فيقول السائل لا نسلم ان محل النزاع متناول النص وان سلمناه لكن لا نسلم ان كل ما هو متناول النص
فهو جائز الارادة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم ان كل ما هو جائز الارادة فهو مراد اعلم ان المراد
بمقدمة الدليل ههنا ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان من جهة المادة او من جهة الصورة وانما قال

منع

منع مقدمة الدليل ولم يقل منع الدليل لان منع الدليل اما ان يقارن بشاهد يدل على المنع عينه
او لا فان كان الاول فهو نقض اجمالي لا مناقضة وان كان الثاني فهو مكابرة غير مسموعة اصلا
كما سيأتي وبهذا سقط ما قيل لو قال المص هي منع مقدمة الدليل او الدليل لكان اولى ليشمل منع الدليل
نفسه والمعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الدليل الخصم والمراد بخلافه عند الخصم ههنا
ما يخالفه وينافيه لعدم امكان اجتماعهما على صحة كما مطلقا سواء كما اذا قال المعلل الزكوة واجبة في
حلي النساء لانه متناول النص الخ فيقول السائل دليلكم وان دل على ما ادعيتم ولكن عندنا
ما ينافيه لان خلاف مطلوبكم ايضا ما ينافيه وله النص وهو قول رسول الله لا زكوة في حلي النساء
قال المص في شرح القسطاس وشرح المقدمة البرهانية ان دليل المعارض ان كان عين دليل
المعلل الاول كما في المغالطات العامة الورود يسمى قلبا وان كان غيره فان كان صورته كصورته
يسمى معارضة بالمثل والا فمعارضة بالغير والنقض هو تخلف الحكم المدعى عن الدليل الدال عليه في
بعض محال الصور كما سيأتي تصويره وههنا ابحاث الاول ان النقض صفة الناقض

والتخلف صفة الحكم فلا يصح تعريف احدهما بالآخر فالاقرب ان يقال هو منع الدليل مع بيان
تخلف الحكم عنه والثاني ان المعلل اذا قام على مطلوبه دليلا يمكن ايراده على نقيضه ايضا فهناك
يمكن ايراد كل من المعارضة والنقض فان قال السائل ان دليلكم هذا مما لا يصلح ان يستدل به لتخلف الحكم عنه
يكون نقضا على طريق الاجمال وان قال ان دليلكم وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينافيه وهو الدليل المذكور
بعينه يكون معارضة على سبيل القلب والثالث ان النقض هنا انه لا يختص بالتخلف المذكور بل هو عبارة
عن منع الدليل بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح او لا يستحق ان يستدل به اما لتخلف الحكم المذكور عنه او لاستلزامه
فسادا آخر على اي وجه كان من الخصوصيات والرابع ان النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين آخرين
احدهما نقض التعريف طردا وعكسا والثاني المناقضة التي مر ذكرها لكن هناك تقيد بالتفصيل وههنا قد
يقيد بالاجمالي والمستند وقد يقال له السند ايضا ما يكون المنع مبنيا عليه ومعناه ويسمى سندا كما يجيء الامثلة
عن قريب اعلم ان الكلام من المعلل على سند المنع على وجهين اما على سبيل المنع واما على سبيل النفي
بالدليل او التنبيه والاول لا يفيد اصلا سواء كانت ذلك السند لازما للمنع او لا لان منع الملزوم

ومنع

ومنع ما يؤده لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة لان المنع طلب الدليل وهو لا يوجب اثبات المقدمة
الممنوعة الذي يجب على المعلل عند منع المانع اما الثاني فانما يفيد اذا كان السند لازما للمنع
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم بخلاف ما اذا لم يكن لازما للمنع لان نفيه لا يوجب رفع المنع له
ونفيه اصلا وينبغي ان يعلم ايضا انه قد يكون اذا كان السند مما يأتي عليه الكلام يتعرض له المعلل
ويرده فالسائل يقول عليه ان كلامكم هذا كلام على السند وهو غير مفيد ثم ان قال المعلل هناك ان ادعيتم
بقولكم ان الكلام عليه غير مفيد انه كذلك مطلقا فممنوع والا فلم لا يجوز ان يكون هذا مما يمنع
يفيد هذا الترديد مما لا يفيد المعلل اصلا لان حاصل قول السائل ان كلامكم متعلق بالسند لا يرد عليه
ولا يلزم من رده رد المنع لانه يحتمل ان لا يكون السند المذكور مساويا فينبغي على المعلل اما اثبات
المقدمة بدليل آخر او اثبات كون السند لازما للمنع حتى يظهر ان الترديد المذكور عن طرف المعلل [illegible]
عن قانون التوجيه

الفصل

الثاني في ترتيب البحث والمناظرة والترتيب في وضع الشيء
في مرتبة اذا شرع المعلل وهو الذي ينصب نفسه لاثبات الحكم بالدليل في تقرير الاقوال والمذاهب

وفيها اشارة الى ان المعلل المناظر يجب عليه تحرير المباحث قبل الشروع في الدليل وهو عبارة عن تعيين
المباحث وتشخيصها من قبلهم حرره كذا اي اخرجه كذا او ذلك اما بتعيين المذاهب التي وقع البحث
عليها ان كان البحث في الخلافيات واما بتفسير الالفاظ المستعملة هناك تعريفا او تعيينا لما هو المقصود
منها سيما اذا قال النية شرط في الوضوء فينبغي ان يتوسل بهذا على ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله بتعيين النية بان
يقول المراد منها هو القصد القلبي وبتعريف الشرط بان يقول هو عبارة عن الخارج الموقوف عليه الشيء المؤثر
في وجوده ما ينقض عليه فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال والمذاهب التي نقلها من القوم وقررها لان
ذلك التقرير بطريق الحكاية فلا يتعلق المؤاخذة بمتعلقاته اصلا الا عند الحكاية منقولة عن الغير كما اذا قال
المعلل قال ابو حنيفة النية ليست بشرط في الوضوء فلا يصح للسائل ان يقول لا نسلم ان النية ليست بشرط فيه او
يعقبه بالسند لما انما قال لم لا يجوز ان يقول الخصم تصحيح هذا النقل وصحح نقله وبينه وقال لا نسلم ان ابا حنيفة قال
كذا فلا فساد فيه بل يجب تلك المطالبة عند عدم ثبوت النقل عنه لان الناقل قد يضع غير المنازع
في مقام المنازع نشأ وبحثه مقدمة او مقدمات مسلمة عند خلاف الغير على انما غير مسلمة عند

المنازع

المنازع ويلزم الخبط كما اذا قال العالم حادث خلافا للمتكلمين فيجعل المتكلمين منازعا ثم يستدل في اثناء البحث
لان الواجب فاعل بالاختيار على انه مذهب المنازع فيثبت حدوث العالم بناء على ذلك فظهر من هذا
التحقيق الذي ذكرناه انه قد يتوجه المنع والمطالبة على التقدير والنقل نفسه وان لم يتوجه على الاحكام
المنقولة ما دام ان قلنا ولا واما ما يقال المنع طلب الدليل على المدعي وتصحيح النقل ليس بدليل ومحل النظر فيما قيل
الا اذا انتهض باقامة الدليل عليها ادعاء اي لا يتوجه المنع على ذلك المعلل اصلا الا وقت الالتزام باقامة
الدليل ما بين قوله [illegible]
يتحقق شمول العدم وكلما لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب ينتج انه كلما تحقق الوجوب على العموم تحقق شمول
الوجوب وكلما [illegible]
لثبت عدم شمول الوجوب على ذلك التقدير والا لاجتمع النقيضان وهو محال فاذا لم يتحقق شمول
العدم لم يتحقق شمول الوجوب وهو ينعكس بعكس النقيض الى قولنا اذا تحقق شمول الوجوب تحقق
شمول العدم وهو محال فلينظر في هذا البيان فانه غلط منه للغلط بهما او فقط واذا قرر المعلل

هذا الدليل مثلا فالسائل اما ان يمنع شيئا من الدليل او المدلول او لا يمنعه فيه اصلا فان لم يمنع وقطع
لانه لا بحث ولا مناظرة هناك وان منع فاما ان يمنع قبل تمام دليله او بعد الكلام انه لا بد للسائل
في هذا القسم اعني المناقضة ان يمنع مقدمة الدليل قبل تقرير جميع مقدماته بل قال بعضهم الاحسن ان يتوقف
السائل حتى يقرر المعلل مجموع مقدمات دليله ثم يشرع فيعترض لما يتعرض كما ذكر الله بهذا بان قال وهو
انما يكون على مقدمة من مقدمات دليله ولم يرد على هذا بل قصر عليه فلا يعتبر فيه ما زاد على تعيين
مقدمة من المقدمات بالمنع ويؤيده ما قال بعده فان منع مقدمة من مقدمات دليله ولم يقل
فان منع قبل تمام دليله كما قال في القسم الثاني وان منع بعد تمام الدليل هذا او منع بعد تمام دليله
اي لم يعين مقدمة من تلك بالمنع فان منع مقدمة من مقدمات دليله فاما ان يقتصر بمجرد المنع
بان يقول في الدليل المذكور مثلا لا نسلم انعكاس القضية المذكورة الى ما ذكرتم او لم يقتصر بمجرده
فان لم يقتصر فاما ان يقول ويذكر المستند او لم يقل المستند كما يقول لا نسلم لم لا يجوز ان يكون كذا او يقول لا
نسلم لزوم ذلك وانما يلزم هذا ان لو كان كذا كما يقول في الدليل المذكور لا نسلم انعكاس قوله كلها

اذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب الى القضية المذكورة هناك لم لا يجوز ان لا
ينعكس هنا وعلى انها جزئية او يقول لا نسلم لزوم تلك القضية التي جعلتموها عكسا وانما يلزم ذلك
ان لو صدق في الاصل كلية وهو ممنوع وذلك اي المنع المجرد والمنع مع السند هو المناقضة التي مر في
الفصل الاول وان لم يقل المستند بل يستدل بدليل على انتفاء تلك المقدمة الممنوعة كما اذا قال المعلل ان
الزكوة واجبة في حلي النساء لانه متناول النص وهو قول النبي صلعم في الحلي الزكوة وكل ما يتناول
النص فهو جائز الارادة فيكون محل النزاع جائز الارادة فيكون مرادا فيقول السائل لا نسلم انه اي الارادة
محل النزاع متحققة بل هي ليست بمحققة له لو تحققت لتحققت مع جميع لوازمها وهو باطل بالدليل
الدال عليه فذلك اي المنع مع الاستدلال يسمى غصبا لان السائل ترك هنا منصب نفسه وهو المنع والمطالبة
فقط وغاية امره تأييد منعه بالسند ليس الا وغصب منصب غيره وهو التعليل وهو الغصب غير مسموع عند
المحققين من اهل النظر خلافا للبعض منهم وهو مولانا ركن الدين العميدي وانما لم يسمعوه لاستلزامه
الخبط في البحث وبين الخبط لزوم الخبط في بعض المغالطة بان قال الاولى للمعلل ما دام معللا يكون التعليل

حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس للسائل هناك الا المطالبة بذلك فاذا غصب فقد فات غرضه وثانيا
اذا جوز ذلك في جانب السائل فللمعلل ايضا قد يغصب في دليله والسائل يغصبه كذلك في غصبه فيلزم بعدهما
عما كان فيه وضلالتهما عن طريق التوجيه والاحسن في وجه التوجيه ان السائل اذا غصب منصب المعلل على ذلك
الوجه المذكور فلا ينبغي للمعلل ان يطعنه في ذلك او يتعرض له بان يمنع مقدمة من مقدمات دليله لانه لا يلزم من شيء
منهما ما يجب عليه من اثبات المقدمة الممنوعة ولا ينفعه شيء منهما على ان للسائل ان يغير كلامه بالعناية فلا
وجه لاشتغاله بابطالها اصلا فالاولى بحال المعلل ان يثبت تلك المقدمة اولا ثم يتعرض للدليل الذي ذكره لئلا يكون معارضا
للدليل المثبت لتلك المقدمة التي كانت منعها السائل والكلام في جوازه عاريا عن الاستلزام والاستقباح
كما اشار اليه بقوله نعم قد يتوجه ذلك بعد اقامة المعلل الدليل على تلك المقدمة كما سيأتي ذكره مفصلا
وان منع بعد تمام الدليل فذلك المنع حال كونه على وجه التوجيه حاصل على قسمين والا فهو في الحقيقة
على اربعة اقسام كما سيجيء واذا منع بعد تمام الدليل فاما ان لا يسلم الدليل بعد التمام بناء على تخلف الحكم عنه
في شيء من الصور او يسلم الدليل بان لا يتعرض له لا بصحته ولا بفساده ويعتقد ثبوته والا يلزم تصديق لازمه

هو المدلول ويمنع المدلول الخ ويستدل بما ينافي ثبوت المدلول فالاول اي منع الدليل بناء على تخلف الحكم المذكور
وهو النقض الاجمالي والثاني اي منع المدلول مع الاستدلال بما ينافي المدلول هو المعارضة والحق ان يقال المعلل ان لا يسلم
الدليل ويمنعه بعد التمام متمسكا بشاهد يدل على انه لا ينبغي ان يستدل المعلل به من ان يكون ذلك الشاهد وهو التخلف المذكور
او غيره او يسلم الدليل ويمنع المدلول او يستدل على ما ينافي ثبوت المدلول والاول هو النقض الاجمالي والثاني هو المعارضة وعلى
كلا التقديرين يكون كل واحد من منع الدليل ومنع المدلول على قانون التوجيه اما اذا منع الدليل بلا استشهاد بل
بلا علة او منع المدلول بلا اقامة الدليل على ما ينافيه فيكون كل واحد منهما مكابرة غير مسموعة عند اهل التوجيه فعلمنا
فعلمنا ان النقض اما تفصيلي وهو المناقضة المذكورة او اجمالي وتوجيهه اي توجيه النقض ان يقال ما ذكرتم من الدليل
غير صحيح لتخلف الحكم المذكور عنه في تلك الصورة والمعارضة فطريقها ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت
المدلول ولكن عندنا ما ينافيه وانما قلنا انه دل على ثبوت المدلول لم يقل وان ثبت وصدق لئلا يلزم ثبوت المدلول عنه وذا
شرع المعارض في الدليل الدال على خلاف مطلوب المعلل الاول يصير ذلك المعلل حينئذ كالسائل نفسه والعكس اي يصير السائل هنا
كالمعلل نفسه والمعارضة والنقض الاجمالي هما يأتيان في مقدمة الدليل ايضا وبيان ذلك انه اذا استدل المعلل على مقدمة

الدليل فللسائل ان يقول هذا الدليل بجميع مقدماته غير صحيح بناء على تخلف الحكم عنه في تلك
الصورة او يقول هذا الدليل وان دل على ثبوت تلك المقدمة ولكن عندنا ما ينفيها او يثبت
ما ينافيها وظهر ان المذكورة من المعارضة والنقض الآتيين في مقدمة الدليل بالنسبة الى تلك المقدمة
التي استدل المعلل عليها يكون معارضة ونقضا اجماليا ويكون المعارضة بالقياس الى مجموع الدليل
مناقضة على سبيل المعارضة اما كونها مناقضة فلوروده على مقدمة من مقدمات الدليل واما كونها
على سبيل المعارضة فقط ويكون النقض ايضا بالنسبة الى مجموع الدليل نقضا تفصيليا على طريق
الاجمال اما كونه تفصيليا فلتعلقه بمقدمة معينة واما كونه على طريق الاجمال فظاهر بين هذا اي
هذا الذي ذكرنا الى ان المحصل من جهات البحث من طرف السائل اي وظيفة السائل في المباحثة وأما
طرف المعلل فالسائل ان منع مقدمة من مقدمات دليله فيلزم عليه دفعه اي دفع ذلك المنع اما بدليل ان كانت
تلك المقدمة الممنوعة نظرية محتاجة الى النظر وكسب او تنبيه ان كانت تلك المقدمة بديهية اذ لا يحتاج
الى دليل هنا بل لا يصح ايراده عليها كما قيل في موضعه وقد الاستدلال في قوله ان تعريف البديهي

او الاستدلال

او الاستدلال عليه اخذ سبب لما ليس بسبب او وضع غير السبب مكان السبب وكلاهما فاسدان
والتمثيل بان الاستدلال على المقدمة الممنوعة في غاية الظهور على انه سيجيء بعد واما التمثيل بالتنبيه
على ثبوت تلك المقدمة الضرورية التي منعها السائل فاشار اليه بقوله كما يقول اي يقول المعلل عند منع السائل
هذا القول العالم متغير لانا نشاهد التغيرات فيه من الحركات والآثار المختلفة والثاني المعلل بدليل بان دل على
ثبوت تلك المقدمة كما هو الظاهر والمناسب لسياق الكلام وقد يحتمل ان يجعل قوله بدليل ثانيا اعم من ان يكون
دليلا دالا على ثبوت تلك المقدمة او نفيه من الدليل الدال على ثبوت المدلول الاول لكن لا يتم لزوم التسلسل
في هذا الشق الثاني كما سيرد عليك بعد فاما ان يمنعه السائل ايضا اي كما منع الدليل الاول او يسلم فان كان
منعه فالاقسام المذكورة تأتي فيه من المناقضة والمعارضة والنقض اجمالا وكذا تأتي هذه الاقسام في هذا
الدليل الثاني وكذلك تأتي في كل ما اتى المعلل بدليل ثالث ورابع فصاعدا في اي حين اذا
كان الكلام جاريا بين الطرفين على ما ذكر يلزم ان ينتهي ذلك الكلام الى احد الامرين اما ان ينتهي
الى الزام السائل وهو ان لا يكون له سبيل الى منع كلام المعلل الذي يكون منشأ لما نعته عن النزاع واما ان ينتهي الى افحام المعلل وهو عجزه عن

اى ربما يرى مطلوبه ومدعاه فى ذلك اى لو كان المعلل انقطع كلامه بالمنع او المعارضة من السائل فيحصل الالحام ومن ظاهر

والا اى وان لم ينقطع كلامه بشىء من ذلك فلا يخلو اما ان ينتهى ادلته الى امر ضرورى القبول او لا ينتهى الى كون

ذلك الامر ضرورى القبول قد يكون بان يكون بديهيا جليا لا يحتاج الى الاستدلال عليه فيصدقه السائل ويقبله بالضرورة

اما قبل التنبيه او بعده وقد يكون بان يرضى السائل ويقبله بالضرورة ويكون ذلك نحو ابا بسبب من الاسباب وان كان محتاجا

الى الدليل فى الواقع واذا لم يخرج الواقع عن الانتهاء وعدمه فالشكل الاول يلزم الالزام من وانظر

وان كان الثانى اى عدم الانتهاء الى امر ضرورى القبول يلزم الالحام لا محالة اما ان يلزم التسلسل من طرف المبدأ

اى العجز عن المعلل عن الدليل وهو بيان لزوم احد الامرين انه اذا لم ينته ادلة المعلل الى امر ضرورى القبول فاما ان ينتهى

الى شىء لا يقبله السائل او لا ينتهى الى شىء اصلا فان كان الاول فهو الامر الثانى اعنى عجز المعلل عن الدليل وضلاله

ظاهر فى انه الحام المعلل وان كان الثانى اى لم ينته ادلة الى شىء اصلا يجب ان يستدل بادلة غير متناهية يتوقف بعضها على

بعض من جهة التعاقب فان كان تلك الادلة التى توقف صحتها الصغرى والكبرى يلزم التسلسل والا

يلزم التسلسل فى علوم مترتبة غير متناهية والتسلسل من طرف المبدأ محال كما بين فى موضعه واليه اشار

قوله

قوله والا و المحال اى ممتنع فى نفس الامر وبتقدير تسليم اى ولئن سلمنا ان التسلسل ليس بمحال فى الواقع لكن يلزم

الالحام المعلل ايضا لانه لا يمكنه اثبات امور لا نهاية لها فى زمان واحد وهو محال لانه خارج عن

طوق البشر لانه يقتضى ايراد ادلة غير متناهية فلا يكون مقدورا او لم يكن زمان ايراده لادلة

محصورا بين النهايتين واعلم ان بعض شراح هذه الرسالة اورد ههنا بحثا فاطرحه ذهنه وهو ان التسلسل فى المبدأ

على الوجه المذكور انما يستقيم على تقدير منع السائل دليل المعلل على طريق المناقضة او النقض الاجمالى واما اذا عارض

السائل ومنعه المعلل مناقضة ومعارضة ونقضا اجماليا فكيف يكون هذا علة لدليل المعلل على الوجه المذكور

فلا بد له من بيان ثم اجاب عنه فقال ان كل ما يذكره المعلل من النقض اجمالا او تفصيلا او من المعارضة فهو

يقوى دليله بكل ما هو كذلك فدليله يحتاج اليه وهى صغراه بان كل ما يذكره المعلل ينقطع به كلام السائل وكل ما

ينقطع به كلام السائل فهو سبب لثبوت دليل المعلل واما الكبرى فادعى بالضرورة ضم نتيجة القياس المذكور

الى كل ما يحتاج هو اليه فهو علة فاستنتج شيئا بل غلط ههنا وفى كلام البحث وجوابه بحث اما فى البحث فقول لولا ان جعل

النقض الاجمالى من قبيل الاول مما لا ينبغى لان المعلل يدعى عليه الاستدلال اذ النقض السائل دليله على طريق الاجمال لان

السائل يصير عند النقض مدعيا لانتفاء استحقاق الدليل لان يستدل به فلا بد له من اثبات هذا بدليل عليه كما سبق
غير مرة فيجوز للمعلل ان يمنع شاهده وبهذا ظهر ان المعارضة في قوة النقض الاجمالي مما يؤيد ما هو المطلوب
هنا فان قلت هذا الكلام خارج عن قانون التوجيه لان منصبنا في البحث هو منع لزوم الشرع عن كل من المقادير
الثلثة ويكفينا فيه مجرد منع اللزوم على تقدير واحد منها واما تسليم بعض المقادير الباقية فلا يضرنا فيه ولكن
ان ننافيه فيه غير اثبات للمقدمة التي منعناها قلت المقصود من كلامنا هذا الزام السائل هناك بان يقول اذا
جعلت النقض مما يتوجه على الوجه المذكور فعليك ان تجعل المعارضة ايضا منه لانها في قوة النقض الاجمالي
فمن رجعت عن هذا فهو رجعنا ايضا عما الزمناك اياه ونقول انما اختصاص لزوم التسلسل بالمناقضة
ليس بظاهر لان المعلل اذا دفع كلام النقض والمعارضة بالمنع فلا يخرج اما ان يمنع السائل الدليل الذي صار كلي
عنهما بطريق التفصيل او لا فان كان الاول فلا خلاص لانه يقع التسلسل في المناقضة وان كان الثاني فهو داخل في
شق الانتهاء الى امر ضروري القبول على ما قررناه سابقا ثم في هذا المقام شيء آخر وهو انه لا يجب ان يستدل
بادلة مترتبة غير متناهية على تقدير عدم انتهاء الادلة الى شيء اصلا اذ يجوز ان يستدل المعلل بدليل آخر

كما

كما منعه السائل في مقدمات دليله فحينئذ لا يلزم التسلسل فضلا عن ان يكون من طرف المعلل او من تكرار الادلة لا يتوقف
بعضها على بعض واما في الجواب فنقول لعل غاية الصغرى في الدليل الثاني ان المعلل اذا ذكر شيئا ينقطع به كلام السائل
تقوية دليله عند المعارضة او النقض الاجمالي وذو الراي لا يكون عنه الا بزيادة التصديق والتوجيه يكون قاعدة ينفي الاستحقاق على وجود نوع
وعلى التقديرين ما يتوجه عليه تصديقه وكل منهما موقوف فلت اذ لم يكن التي هي الدليل خارج عن التوجيه فيكون معينا لم
ويمكن حمله على ما فرضناه يعني فحينئذ يمنع تقوية الدليل لم يكن غير وجه الابتداء بالخصم وما يتعلق به من وجه اياه سائلا وبكي الدافع
او لا يلزم منه توقف احدهما على الاخر حتى يلزم التسلسل ايضا ثم تمسك هذا الدليل الثاني عقد منه يحصل المطلوب الذي سبق كل
ما ذكرنا المعلل بالنسبة الى دليله فيكون الاحتجاج كلاميه مسندا كما تأمل واعلم ان هذا البحث دبالاتفاق لان من سبق دينه
مما سلف ذكره من الابحاث لكنه قد يحصل عنه وكانه ذكره بما نبهنا عليه من ان منع المقدمة من الدليل
قد لا يضر المعلل بان يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة مستلزما لمطلوبه الذي يستدل عليه بالدليل المتضمن تلك
الممنوعة وجوابه اي جواب ذلك المنع ان يرد المعلل بان يقول ان كانت تلك المقدمة ثابتة تم غير ممنوعة
يتم ما ذكرنا من الدليل وان لم يكن ثابتة يلزم المدعى كما اذا قيل في اثبات حدوث الاعيان الثابتة انها لا تخلو عن

الحوادث وكل ما لم يخل عنه فهو حادث وبيان الكبرى سيجيء بعده واما بيان الصغرى فلان الاعيان لا تخلو عن الحركة والسكون
وهما حادثان وبيان عدم الخلو بان الاعيان لا تخلو عن الكون في حيز فان كان ذلك الكون مسبوقا بكون آخر في
ذلك الحيز بل في حيز آخر فهو حركة ولو قال المانع عليه لا نسلم ذلك الانحصار لم لا يجوز ان لا يكون مسبوقا بكون آخر
اصلا كما في آن الحدوث فيكون خالية عن الحركة والسكون فللمستدل ان يرده ويقول لا يخلو اما ان يكون الانحصار
ثابتا في الآن الاول او لا فان كان فذلك والا يلزم ثبوت المطلوب على تقدير حدوث الاعيان وهو ظاهر لانه اذا لم يتصف الشيء المتبع للكون بالكون
المسبوق فيجب ان يكون متصفا بالكون الاول وهو يقتضي حدوثه بلا اشتباه ولنمثل بعض ما ذكرناه في مسئلة للتوضيح
اذ القواعد الكلية اذا استعملت في المواد الجزئية تتضح عند المتعلم وتنكشف وترتقش في ذهنه نقشا
جليا مسئلة العالم مفتقر الى المؤثر وتسمى هذا القول من حيث انه يقع فيه البحث يسمى مبحثا ومن حيث انه يسئل عنه مسئلة
ومن حيث يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث يستخرج من الحجة نتيجة فالمسمى واحد وان اختلفت العبارات باختلاف الاعتبارات
والدليل على هذه المسئلة قولنا لان العالم حادث وهو المسئلة المطلوبة بعينها فان قيل لا نسلم ان العالم حادث قلنا
هذا المنع الجاري بالسند فيقول المعلل في جوابه لان العالم متغير وكل متغير حادث وهذا دليل بان دال

عل

على ثبوت المقدمة الممنوعة وهي صغرى الدليل الاول وصغرى هذا الدليل الثاني مما هو بين لا يحتاج الى البيان كما
سبق واما بيان الكبرى الحالية فهو فلان كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل للحوادث لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث ينتج ان كل متغير حادث وهذا دليل ثالث مركب من مقدمات ثلثة تنتج كبرى الدليل الثاني اعني ان كل متغير حادث
وهذا الدليل الثالث بالحقيقة قياس مركب من قياس وقعت نتيجة الاول منهما صغرى الآخر وتلك النتيجة مطوية
ههنا فيكون التفصيل هكذا ان كل متغير محل للحوادث وكل ما هو محل الحوادث فلا يخلو عن الحوادث ينتج ان كل متغير
لا يخلو عن الحوادث فنجعلها صغرى للمقدمة الثالثة من القياس كبرى وهي قوله وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو
حادث فنقول كل متغير لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ينتج ان كل متغير حادث وهو المطلوب وتلك النتيجة
المذكورة اعني نتيجة القياس الاول من القياسين ان كانت مطوية كما في هذا المقام يسمى ذلك القياس المركب مفصول
النتائج وان كانت غير مطوية يسمى موصول النتائج وهذا القياس المفصول النتائج المذكور ههنا يشتمل على ثلث
مقدمات يحتاج كل منها الى البيان اما بيان ان كل متغير محل الحوادث فهو ان التغير انما يكون بانتقال
الشيء من حالة الى حالة اخرى وتلك الحالة لكونها حاصلة في ذلك الشيء المتغير بعد ما لم تكن فيه حادثة

البتة وهي اي تلك الحالة الحادثة صفة قائمة بذلك المتغير المنتقل اليها من الحالة الاولى فذلك المتغير محل للحوادث لان الموصوف محل لصفاته
لا محالة فان قيل لا نسلم ان تلك الحالة حاصلة في المتغير بعينه لم لا يكون كذلك حتى يكون المتغير محلا لها لم لا يجوز ان يكون التغير في
المتغير بزوال ما كان فيه من غير ان يوجد فيه امر لم يكن من الحصول ما كان فيه بعضها فانه يتحقق كونه محلا للحوادث بهذا ايضا المنع مع السند فنقول
في جواب تغير المتغير لا يخلو اما ان يكون بحصول امر ما كان فيه او على كلا التقديرين يكون ذلك المتغير محلا للحوادث اما على تقدير
الاول واما على تقدير الثاني فلان كونه اي كون الزوال عدميا لا ينافي حادثيته ولا وصفيته اي لا ينافي حادثيته ولا وصفيته اي لا يمنع
كون ذلك الزوال حادثا ولا كونه وصفا للشيء لان الصفات الحادثة قد تكون وجودية كالسواد والبياض وغيرهما وقد تكون
عدمية كالجهل والعمى فان قلت لو كانت عدمية الشيء في الواقع يوجب كونه وصفا للشيء لكن لا يوجب كونه حادثا حتى يلزم
ان يكون موصوفه محلا للحوادث لان الاعدام المنتسبة الى الحوادث الجوهرية والعرضية كلها ازلية غير مسبوقة بالحدوث
وان لم تتصف بالمسبوقية ايضا وايضا ان الحادث عندهم عبارة عن موجود مسبوق بالعدم والعدمي لا يتصف عليه انه موجود
فضلا عن تقييد المسبوق على ان كلامه لا يليق او ليست بسوء لا يليق بذلك لان عدم تنافي الشيء للشيء لا يستلزم امر
اياه ولا يدل على الاتصاف اصلا قلت اذا كان الشيء لعدم الواقع في الواقع مسبوقا باللاوقوع لا يجوز ان يكون

ازلي

ازليا

بالضرورة كما ان محل النزاع ههنا كذلك بل يجب ان يكون حادثا لا بالمعنى الذي ذكرتم وهو الموجود المسبوق بالعدم بل
بمعنى الواقع المسبوق باللاوقوع وهذا المعنى كاف في مطلوبنا هذا وكان قوله وكونه عدميا لا ينافي وصفيته
وحادثيته اشارة الى ان هذا المعنى اعني ان كونه واقعا مسبوقا باللاوقوع في غاية الظهور فلا يحتاج
الى البيان اصلا لكنه انما وقع فيه نوع اشتباه من جهة كونه عدميا ينافي كونه وصفا حادثا باعتبار ان الوجود
في مفهوم الحادث كما ذكرتم فاشار المصنف الى التنبيه لدفع هذا التوهم بقوله فلان كونه عدميا لا ينافي تحقيقه ما
ذكرنا انا قد اثبتنا ان كل متغير فهو محل للحوادث فنقول كما ان المحل للحوادث فهو لا يخلو عن الحوادث لانه في الازل محل
لا يخلو عن قابلية ذلك الحادث الذي حل فيه وكل ما لا يخلو عن قابلية ذلك الحادث فهو لا يخلو عن الحوادث
اما بيان الصغرى فلان محل الشيء يمتنع ان يكون خاليا عن القابلية والا يلزم ان لا يكون محلا له واما بيان الكبرى
فلان القابلية ايضا حادثة فيكون محلها محلا للحوادث وانما قلنا ان القابلية حادثة لانها مشروطة بامكان
وجود الحادث فهو حادث فينتج ان تلك القابلية حادثة اما بيان الصغرى فلان الشيء الموجود في المحل لا يكون
قابلا للممتنع فيلزم ان يكون ذلك الشيء ممكنا للوجود حتى تتحقق القابلية بينه وبين محله وايضا ان

القابلية نسبة بين القابل والمقبول والنسبة بين القابل والمقبول لا تتحقق بدون امكان المنتسبين فهكذا قيل
وانما بيان الكبرى فلان شرط قابلية ذلك الحادث امكان وجود الحادث وامكان وجود الحادث حادث ولا شك ان
حدوث الشرط يوجب حدوث المشروط بالضرورة واذا كان كذلك فقابلية اى قابلية ذلك الحادث يجب ان يكون
ايضا حادثة واعلم انا قلنا ان امكان وجود الحادث حادث لان الحادث لا يمكن ان يكون ازليا لان الحادث
ما كان عدمه سابقا عليه والشيء الواقع في الواقع مع كون العدم وانتفائه وقوعه سابقا عليه لا
يمكن ان يكون ازليا اى لا يمكن ان يتحقق في الازل والا لما كان ذلك الشيء مسبوقا بالعدم وقوعه واذا لم
يمكن ان يتحقق في الازل لا يكون له امكان التحقق في الازل والا لكان ممكن التحقق في الازل هف
واذا لم يكن له امكان التحقق في الازل يكون امكانه حادثا البتة وهو المطلوب فللسائل ان يقول لا نسلم
لزوم حدوث الامكان من عدم امكان الحادث في الازل وهذا انما يلزم من اخذ الحادث مع شرط كونه حادثا يعني ان
هذا الحادث بشرط كونه حادثا لا يمكن ان يتحقق في الازل فلا يلزم من هذا الا ان لا يكون لذلك
الشيء الحادث مع كونه متصفا بصفة الحدوث امكان في الازل واما بالنظر الى ذاته فلا يلزم ان لا يكون له

الامكان

امكان في الازل وكيف هذا اى لا يجوز ان لا يكون له امكان في الازل بالنظر الى ذاته لانه لو كان يلزم ان ينقلب الشيء من الامتناع
الذاتي الى الامكان الذاتي وهو محال وهذا مناقضة بطريق المعارضة لان توجيهما ان يقال ما ذكرتم وان دل على حدوث امكان
الحادث لكن عندنا ما ينافيه وذلك لانه لو كان كذلك يلزم الانقلاب وهو محال لما الملازمة فلان ذات ذلك الحادث
لو لم يكن ممكنة في الازل لكان اما واجبا لذاته او ممتنعا لذاته مجلوا واعتصار المفهومات في الاقسام الثلثة وظهور جلا
والاول بين البطلان فتعين الثاني واما بطلان اللازم فلان الممتنع لذاته ما يقتضي عدمه لذاته وكل ما هو كذلك لا يمتنع طريان
الوجود عليه فكل ما هو شأنه كذلك لا يستحيل الحكام وجوده البتة والا لكان اقتضائه العدم لذاته هف فان قيل للمعلل ان يجيب
ان يكون امكانه في الحال حادث ممكنا في الازل بالوجه الاول انه لو كان له امكان في الازل لكان ذلك الذات يتحقق في
الازل فلا يلزم ان يتحقق الصفة بدون الموصوف فمنه عليه وهو محال اذ انه لو كان امكان في الازل يجب الذات
لجاز ان يتحقق في الازل لكنه محال لانه لو تحقق في الازل لكان مما لا يصدق عليه اسم الحادث والقدر خلاف فرض فيجئ
السائل لانسلم الملازمة الاولى قوله والا يلزم ان يتحقق الصفة بدون الموصوف قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك ان
لو كان الامكان وصفا ثبوتيا اما اذا كان من الاعتبارات العقلية العلمية فلا اذ لم يكن الامكان ثبوتيا

لا يكون الشيء الممكن ممكنا وهو باطل بالنظر وقد لا نقول لا نسلم ذلك وانما يلزم ذلك لو لم يستلزم انتفاء مسبوق اللحوق

انتفاء الحوادث في الواقع لكنه ممنوع كما ان انتفائه فيعتبر اللازم ويتحقق في الجواب عن التعليل الثاني اذ لا نسلم الا لكون الشيء ممكنا في الازل

يستلزم ان يكون ذلك الشيء منتفيا في الواقع بالامكان ومحصله ان الازل ظرف لامكان الممكن او ظرف لتحققه و المسلم

لكن المذكور هو الاعتبار الثاني في الاعتبار الاول ومحل النزاع انما هو الاعتبار الاول فقط فان خلص المعلل من هذا المنع بعض اذا

كان امكانه حادثا وتلك القابلية مشروطة بهذا الامكان فيكون تلك القابلية ايضا حادثة كما سبق في الدرس السابق وقال

بعض شراح هذه الرسالة في بيان خلاص المعلل عن هذا المنع ان المراد بالامكان الذي جعل شرط القابلية ظرف الحادث امكانه الامكان

الوقوعي لا الامكان الذاتي بمعنى الامكان الوقوعي بانه الامكان الذي طرفه المخالف لا يكون واجبا ولا ممتنعا لا

بالذات ولا بالغير حتى لو فرض وقوع الطرف الموافق لا يلزم منه المحال واذا كان المراد ما ذكرناه فنقول

ان امكان ذلك الحادث حادث بغير ازلي فلا يلزم الانقلاب المذكور قلنا لا نسلم لزوم الانقلاب ولغاية م

ان لو ثبت امكان الذاتي بعد حدوث امكان الوقوعي لكنه ممنوع اذ يجوز ان يكون الشيء ممكنا في الازل بالامكان الذاتي

لا الوقوعي هذا الكلام وفيه بحث من وجوه الاول ان الامكان الوقوعي على ما فسره لا يصدق على شيء من المفهومات اما على الواجب

الذاتي

الا ان يكون تحققه في الازل ممكنا بل يجب صح صح

الذاتي والممتنع الذاتي فظاهر واما على الممكن الذاتي فلانه سواء كان موجودا او معدوما يمتنع ان يكون

طرفه المخالف خاليا عن الامتناع والوجوب بالغير وهو ظاهر والثاني انه اذا كان المراد بالامكان ههنا الامكان

الوقوعي لا يتم شيء من الدليلين الذين ذكرهما هذا الشارح في اشتراط القابلية بالامكان وجود الحادث

فان شيئا منهما لا يستلزم اصلا فيهما ما نقلناه هناك فارجع اليه فتدبر والثالث ان كلامكم بهذا انما

يفهم منه اندفاع المعارضة بالنقض المذكور لا اندفاع المنع والمناقضة فتامل وبعد هذا فيقول فيه

لا اي نعلم تقدير حدوث القابلية لا يجوز ان يكون تلك القابلية من لوازمها وجود ذلك المتغير

او لم يكن تلك القابلية كذلك فان كانت تلك القابلية لازمة له فلا يجوز وجود المتغير الذي هو

محل الحوادث منها الازلي فيمتنع خلوه عن الازمنة

قد تمت الكتابة بتوفيق الملك العلام والقلم ان الهادي كتبت النسخة
الشريفة [illegible] وانتفع الا تمام على ورق ابو
النسخة هي هذا القاصر [illegible] الاعز الاكرم والاستاد
هذا الامام لاجل الجلال [illegible] العبد وانا
الاعظم الشيخ محمد بن القسيم لطف الله بلطفه المحسن
الطالب المسائل التوفيق من الله ذو المن المحل
ابن احمد بن المولى محمد الحسيني الكاردلوني

هو الله المعين

بسم الله الرحمن الرحيم ومنه الاستعانة

الحمد لله المتوحد بجلال ذاته في كمال كثرة اسمائه وصفاته المتفرد بالتنزه والتقديس عن شائبة النقص والنقض في
مرتبة جلال وحدته الذاتية مع لا تناهي انواع كثرة الاسمائية والصفاتية ثم الصلوة والسلام على المربية الجامعة
لجميع صفاته الجلالية والجمالية محمد المبعوث لهداية قوابل التحقيق الى السلوك في هذا الطريق وعلى اله واصحابه
الفائزين بسعادة التوفيق للعروج على اعلى معارج التصديق اما بعد فاني لما رايت الحواشي التي علقها
الحبر الالمعي المدقق والحكيم الاوحدي المحقق سلطان العلماء برهان الحكماء المولى الذي لم يجز ولا يجز له الثاني مولانا
جلال الملة والدين محمد الدواني قدس سره الاقدس على رسالته الموسومة بالزوراء كاشفة لاستار الغمم عن وجوه
ابكار اسراره كشفا كافيا للمنتهي ولكن لكمال دقتها مع خلوها عن اكثر الفاظ المتن كانت مستدعية لتوضيحا
يحتاج اليها المبتدي فادرجت فيها جميع الفاظ المتن الدرج المسولة في الشروح وشرطت على نفسي ان اجعلها
كمتن ولصدقا لحق بها على قدر الوسع والطاقة توضيحا تزيل عنها الاغلاق والحروج وان اميز بين عبارة
الاصلين بان اخط تحت نقلي لكلام المتن خطا في المتن وعند نقلي لجميع عبارة الحواشي في الحواشي
تسهيلا للمبتدي في الفرق بين عبارتيهما فبحمد الله صار الاصلان ممزوجين بتلك الملحقات حتى صار كتابا مستقلا
مبينا تام الانتفاع عام العوائد اذ ينتفع باصليه المنتهي ويستفيد بتلك التوضيحات الملحقة بها المبتدي فجاء
الماتنج تماما كافيا وبحمد الله عموما وافيا اذا التقى بالقبول في نظر المتبحرين من العلماء والمتوحدين من الفضلاء
الحقيقيين لدى جناب الامير الامين ماحي الشريعة الغريبة سالك الطريقة المستقيمة باسط بساط العدل
والامن والامان هادم بنيان الجور والظلم والطغيان الجاهد في اعلاء كلمة الله الساعي في احياء سنة رسول الله
فهو الذي وفقه الله لان امطر على الانام من سحاب الانعام الافضال والانعام وخصص من بينهم
العلماء بمزيد الاكرام والاحترام الامير الكبير امير ... ابن ... حاكم الجزيرة العمرية وسائر البلاد
الاكرادية فجعلته تحفة لحضرته العلية وهدية لسدته السنية للذات ملاذ العلماء والفضلاء ومأوى الغرباء
وملجا للصناديد والكبراء والامراء اللهم احفظ بلاده واحفظ ولده وما التوفيق الا من عند الله ولا
حول ولا قوة الا بالله قال ... خطبة الحاشي ... بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد الحمد لوليه اي بعد
تصديقي واذعاني واعتقادي بان حقيقة الحمد جميع افراده او الفرد الكامل منه حاصل وثابت
على سبيل الاختصاص لوليه اي لولي الحمد وهو الله سبحانه سواء كان الولي بمعنى المحب او بمعنى الوكيل او بمعنى
الصاحب والصلوة التي هي افاضة الرحمة والاحسان من المبدأ الفياض على نبيه اي نبي ولي الحمد

والمراد

والمراد به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فاني لما فرغت من تهذيب الرسالة الموسومة بالزوراء المشتملة اشتمال الدال على المدلول
على زبد جميع زبدة وهي خلاصة الشيء من الحقائق بيان لزبد ونبذ من الدقائق وسياتيك تحقيق معنى الحقائق والدقائق
في حاشية خطبة المتن ان شاء الله تعالى وهي تلك الحقائق والدقائق او تلك الرسالة المشتملة عليها او الثاني انسب
كما لا يخفى من خصائص الزمان اي مما تختص بزماني لانها لم يتصد لها من واحد قبلي على ما اشار اليه بقوله اذ قد اطرقت
الرسالة على اسرار في مسئلة وحدة الوجود وتوابعها لم تكن تلك الاسرار مكشوفة العقلاء الى الآن اي الى زماني
هذا بل احتوت على الكلام لم يطمثهن اي لم يمسهن ولم يلامسهن انس قبلهم ولا جان كانت جنيه بان المناسبة
لسياق الكلام ان يقول لم يطمثهن احد انس قبلي ولا جان لانه بصدد اثبات انها من خصائص زمانه ولم يتصد من احد
غيره كما لا يخفى لكنه رعاية لتمام الاقتباس من القرآن العظيم سورة العبادة على هذا النهج فتدبر فيه وكانت عطف على
قوله فرغت من تهذيب الرسالة الى آخره وداخلة في حيز لما اي لما كانت تلك الرسالة محلة لغاية الاجمال لانها مع
قلة الالفاظ جدا محتوية على معان كثيرة لا تحصى ومحال اسرار غفيرة لا تكاد ان تستقصى وبسبب ذلك كانت معضلة
اي مشكلة لا يمكن ان توخذ معانيها الكثيرة من الفاظها القليلة بالسهولة بل لابد بسبب ذلك الاجمال اشكالها الى
حد تستعصي اي لا تطاوع بل تعيا نفسها على بعض الطالبين لفهم معانيها ابياتها اي معانيها الآبية المانعة من ان يفهمها
الطلاب ... دقتها وخفيت اي لم يظهر على جل الناظرين اي في هذه الرسالة نظر الجد والجهد في فهم معانيها خبياتها اي
معانيها المختفية التمس جواب لما وجزاء الشرط المذكور اي لما فرغت من الرسالة وكانت كذا وكذا في الدقة والاشكال
التمس مني بعض الصادقين اي بعض الطالبين الصادقين في الطلب اي في طلب الاطلاع على ما في هذه الرسالة من الحقائق
والدقائق في طلب العلم مطلقا المحلين اي المتزينين المتصفين بدقائق حسن الادب اي كان لا يفوت منه شيء
من دقائق حسن الادب ممن بيان لذلك البعض حمدت على صيغة المجهول سيرته اي اخلاقه اي كانت محمودة الاخلاق
وزكت اي علت وارتفعت سريرته اي نفسه الباطنة اي كانت نفسه عالية وزكت اي طهرت وخلصت عن كدورات
الاعوجاج بصيرته اي فهمه وذهنه وفطرته حبذ الله ... الظن ان ... البعض اي كلمة على تقدير اسمه ...
ويمكن ان يكون الضمير راجعا الى الرحمن اي جعل الله كاسمه سبحانه وتعالى عليا اي مستعليا مرتفعا على مراقي المعالي
المراقي جمع مرقى وهو المكان المرتفع والمعالي جمع المعلي بمعنى العلو وخلصه الله سبحانه حال كونه نجيا عن الغرائم جمع غريم
اي منزهة بمعنى النية والقصد اي عن النيات الردية الفاسدة القاطعة صاحبها عن المطالب العالية ان
اكتب مفعول التمس اي التمس مني ان اكتب عليها اي على ... الرسالة حواشي جمع حاشية تزيح تلك الحواشي عنها
اي عن تلك الرسالة الغواشي جمع غاشية من الغشي والغشي لا بخفاء على ... والكدورة اي ترفع عنها ظلمة الابهام

وكدورة الاشكال فاجبت المسؤول اى فقبلت سؤاله ملتمساً ووصلت الى سؤله بلا توقف ومهلة واعنته على ما سوله اى على تتمة
تلك الرسالة مع الحواشى برسالة والله اعلم والتعقيب فيما كتبت من تلك الحواشى بالقدر الضرورى مما تفهم بها فيها اى فى تفهيم ما فى
تلك الرسالة من معانيها المنطوقة المطابقية وما اندمجت فيها فيحكى اى ما توجهت الا على سبيل الدقة فى تطويل فى مباحثها
على تفصيل ما فى مطاويها اى على تفصيل ما فى بواطن تلك الرسالة من المعانى والاسرار الدقيقة فان ذلك اى لان الاقدام
على تفصيل تلك الاسرار خطب اى امر عظيم يستدعى توجهاً وتفكراً تاماً بتفصيل تلك الاسرار وهو التوجه التام بجميع قلبه
حواسه الظاهرة والباطنة وتجرداً فانياً وهو التجرد التام عن جميع العلائق والعوائق الكونية وعسى ان يتيسر ذلك
الاقدام والتوجه فى ثانى الحال على فراغ البال وشرطت على نفسى حين اردت الشروع فى كتابة تلك الحواشى ان اكتبها على
منوال الاصل الذى هو متن الرسالة وذلك الشرط ان اكتفى فى تاليفها كما اكتفيت فى تصنيف الاصل بالواردات الحدسية
اى باللمعات الواردة على قلبى من المبدا الفياض بلا سماع من الافواه ونقل من الكتب كما اشار اليه بقوله ولا اتعقب الموارد
القديمة اى العتيقة الواردة على قلبى قبل هذا الزمان او المكتوبة فى كتب القدماء والله سبحانه وتعالى هو الهادى الى سواء
الطريق اى الطريق السوى المستقيم الموصل الى المطلوب وهو سبحانه بتحقيق رجاء الراجين حقيق اى هو المستحق لان
فاول ما اقول يعنى لما شرطت الاكتفاء بالواردات الجديدة فاول ما اقول من تلك الواردات ان العنوان الرسالة الموسومة
بالزوراء شاناً عظيماً وهو انى ذكرت ذلك ههنا اى رايت فى المنام حال كونى نائماً فى ظاهر دار السلام اى بجنبه دار السلام لا
فى داخله والمراد بدار السلام البغداد يعنى قريب من شاطى الزوراء ثم اى رايت فى المنام فى منزل على مسافة قريبة من طرف
النهر المسمى بالزوراء وهو الدجلة كان من جملة اسماء ذلك النهر الزوراء كما سيصرح به العم امير المؤمنين منصوب
على انه مفعول به لقوله رايت يعنى انى رايت فى المنام فى منزل قريب من طرف الدجلة امير المؤمنين ويعسوب
الموحدين يعسوب السلطان نحل العسل يعسوب فشبه علم التوحيد بالعسل وشبه طالبى ذلك العلم ومحصليه بالنحل فشبه
امير المؤمنين بسلطان النحل فانه سلطان الموحدين وما احسن هذا التشبيه عليا بدل او عطف بيان لامير المؤمنين رضى الله عنه
وكرم الله وجهه فى مشربة طويلة اى غرفة طويلة مشتملة على اشارة عظيمة مضمونها اى محصل تلك المبشرة انه كرم الله
وجهه كان ملتفتاً الى بنظر العناية ومعتنيا بشانى بطريق الكناية اى بطريق اللطف والرحمة وهذا معنى كون
تلك الرؤيا مشتملة على البشارة العظيمة ومضاد تلك البشارة اشارة الى ما ذكره من محصل الرؤيا باعثاً لى ومشوقاً
اياى الى ان اعلق من العلوق وهو الالصاق والايجاد يعنى ان احمل واصنف رسالة معنونة باسمه العالى
اى مشرفة بكون اسمه العالى مذكوراً فى عنوانها على طريق التشرف يعنى اصنف رسالة منسوبة الى اسمه الشريف كما
هو داب المصنفين من انتساب تصانيفهم الى الاشراف بذكر اساميهم فى عنوان مصنفاتهم متبركاً به حال من فاعل اعلق

اى اصنف

اى اصنف تلك الرسالة حال كونى متبركاً فى تصنيفى باسمه العالى والمتوسلة من التلاوة وهى القراءة عطف على قوله اعلق اى
اصنف واقرا لها على روضته المقدسة اى على قبره الذى هو روضة من رياض الجنة حال كونى الاشراف روضة لا
وقت التشرف ظرف لقوله اتلوها فى وقت التشرف بزيارته والاكتحال اى فى وقت الاكتحال يعنى بذرور اى فى ذات تراب عتبته
وكنت مترددا فى تعيين المقصد اى فى تعيين ما هو المقصود والمبحوث عنه فى تلك الرسالة اى كنت مترددا فى انى اصنفها فى
اى علم فتارة كنت اعزم ان اكتبها فى تحقيق ماهية العلم لمناسبة ذلك المبحث لقول النبى صلى الله عليه وسلم انا مدينة العلم وعلى بابها
ووجه تلك المناسبة ان المصنف كان مراده تصنيف رسالة معنونة باسم على رضى الله عنه والنبى صلى الله عليه وسلم سماه
رضى الله عنه فى الحديث المذكور بباب مدينة العلم فتدبر وتارة اخرى كنت اخطر بالى غير ذلك اى غير تحقيق ماهية العلم
لمناسبة اخرى ولم يتعين شئ من تلك الخواطر فلم يتعين المقصد فما كتبت الرسالة التى اردت تصنيفها فاستمر ذلك التردد
الى ان وفقنى الله تعالى للاستسعاد بتقبيل عتبته القدسية المعروفة بالمشهد المقدس الحيدرى ثم بعد المراجعة اى بعد
مراجعتى من سفر العتبات العالية الى الموطن المالوف سالنى واحد من اصحابى المسعفين اى المتصفين بالاستعداد
لدرك الحقائق الاشياء او لدرك العلوم الحقيقية والثانى اولى لما هو المشهور من الاكابر من ان ادراك حقائق الاشياء
الحقيقية متعسر بل متعذر ثم بين حال ذلك السائل بقوله عن ذلك اى من جملة من ذكر فائق اى ادراكه مضىء بنور
لا كدورة ولا عوج فيه وذهن فائق على اقرانه كريم الشيم اى كريم الاخلاق والسجايا حسن الاسم يمكن ان يكون اسمه لفظ حسن
او اسما دالا على معنى لفظ الحسن فتدبر وحسن المسمى اى كان اسمه حسناً كذلك مسماه حسن اى متصف بالصفات الحسنة
وقتنى اى وكان ذلك السائل ممن قرأ على كتاب حكمة الاشراق للشيخ الاجل الحكيم الامجد شهاب الدين السهروردى
المشهور بالشيخ المقتول وكنت حين قرأته ذلك الكتاب على اتفق له اشار مباحثه هذا الكتاب بطرف من
السوانح اى من اللمعات والتحقيقات السانحة على قلبى وكنت املى عليه بعضا من اللوائح اى مما الهمنى المبدا الفياض
ان اجمعها مفعول الثانى لقوله سالنى اى سالنى ذلك الواحد من اصحابى ان اجمع تلك السوانح التى قررتها له واللوائح التى امليتها عليه
فى اثناء مباحثة ذلك الكتاب فى رسالة فصار سؤاله هذا سببا للاقدام على هذه الرسالة الموسومة بالزوراء وللاشتغال بتصنيفها
فاجتمع بلا مهلة عند اقدامى وتوجهى اليها مقاصدها اى جميع مقاصدها فى خاطرى فى اقرب ساعة اى فى زمان قريب من الساعة
اما بان يكون ذلك على الساعة بقليل او ناقصا عنها بقليل وكنت حين اقدامى اليها واجتماع مقاصدها فى خاطرى ذاهلاً عن
المقصد الاول اى تصنيف رسالة معنونة باسمه العالى واستمر ذهولى الى ان اتممتها اى تممت هذه الرسالة كلها فتفطنت بها
بعد التمام وجدتها بعينها هى التى كانت مرامى فى ذلك المنام فتيقنت ان نفحات الاستمداد فيها اى فى جمعها وتصنيفها كانت
من باب مدينة العلم وسفينة الجود المستوى على جودى الحكم والحلم وسميتها بالزوراء وهى اسم الدجلة للمناسبة فى جهة التسمية

لدرك الحقائق نسخه

ظاهرة لان الشوق الى تصنيفها قد انبعث من الرؤيا التي رآها على قرب من شاطئ الزوراء لما ترحسا بقامع ما فيه اي في
تسميتها بالزوراء من التلويح والايما الى ان هذا الفيض الذي هو تصنيف مثل هذه الرسالة في هذا الزوراء العلية جدا
انما فاض من بركة زيارة المشاهد المقدسة والمواقف المانوسة الكائنة بشاطئها والدفاع منائح الغيوب اي منح
العلوم الغيبية ومفتاح القلوب لفيضان المعارف الدينية وقد خطبة الحواشي وقال في خطبة المتن الحمد لذاته لوليه
بذاته قال في الحواشي الضمير الاول يعني ضمير لذاته راجع الى الحمد وكذا الضمير الثاني يعني ضمير لوليه واما الضمير الثالث
وهو ضمير بذاته فهو راجع الى الولي يعني ذات الحمد وحقيقته تقتضي اختصاصه بمن هو لذاته ولي له والى هذا المعنى اشار
بقوله اي الحمد مختص من حيث ذاته بمن هو وليه بذاته وهو اي من هو وليه بذاته هو الله تعالى واشار الى بيان من هو وليه بذاته وولي الحمد
بقوله يعني انه تعالى لا يحتاج في رجوعه اي في رجوع الحمد اليه واختصاص الحمد به اي توجيه حامد اياه اي الحمد اليه تعالى في حقيقة
الحمد اظهار الصفات الكمالية ولكل كمال محمود فكل جميله سواء وجه موجه كان اليه الحمد او وجه الموجه الحمد الى غيره اي سوا وجد
حامد او وجد الحامد بغيره بل لا حامد ولا محمود غيره اذ هو الحامد والمحمود بذاته المظهر الكمالات نفسه في ابن اظهر على لسان عبد او على
افعاله او على احواله قال في المتن والصلوة منه اي من ولي الحمد بذاته على المرتبة الجامعة لجميع صفاته اراد المصنف ان يبين ان
المرتبة الجامعة لجميع صفاته هي الحقيقة المحمدية فقال في الحواشي الصلوة من الله الرحمة وهي اي الرحمة هنا عبارة عن افاضة الخير
والكمال على كل واحد من افراد الموجودات على حسب استعداداتهم وقابلياتهم والوجود المطلق الذي هو عين ذات واجب الوجود
منبع كل خير وكمال وكذا سائر الكمالات اي جميعها متفرعة عليه تفرع الاثر على المؤثر او تفرع الصفة على الموصوف او تفرع الحال
على المحل وشدة ذلك وغاية الكمال ونهايته بحيث لا يمكن الزيادة عليه اي الخير والاتصاف بجميع صفات الله تعالى واسمائه
الق بالفيض الوجودي اي لفيضان الوجود باتم نسبة وكيفية تطابق الواقع وباصطلاح اي طائفة من الطوائف الاسلامية
وكذا القابل لفيضان ما يتفرع عليه اي على الوجود او على الفيض الوجودي والكمال واحد من الكمالات بيان لما يتفرع عليه
اولا من حيث الحقيقة النورية اي من حيث كونه في عالم الملكوت والارواح واخرى من حيث نشأته الصورية الظهورية
اي من حيث كونه في عالم الاجساد والامثال هو الحقيقة المحمدية الجامعة لجميع الصفات والاسماء الالهية فكل رحمة الى ان
كان الامر كذلك والتحقيق على ذلك فقد تقرر وتحقق ان الرحمة كلها فهي اولا وبالذات ولغيره ثانيا وبالتطفل والعرض
اي بواسطة فالصلوة اي فقد تقرر ان الصلوة من الله بذاته حاصلة وثابتة له بدون تطفل وواسطة وثابتة لغيره كذلك
سواء استنزلها او لم يستنزل اي سواء صلى عليه مصل او لم يصل فظهر بما قررناه التوافق بين القرينتين اعني التحميد
والتصلية يعني فقد ظهر انه كما كان الحمد لذاته مختصا لوليه بذاته فكذلك الصلوة لذاتها مختصة بالمرتبة الجامعة لذاتها لجميع صفاته
فنادى قال في المتن لهذه اي لهذه المسائل المذكورة في هذه الرسالة او هذه المقال والمفهومات المخزونة في الذهن نبذة من الحقائق بكر

لان يعين ان الصلوة منتج نازلة على تلك الحقيقة المحمدية

بالنون

بالنون المفتوحة والبا الساكنة الموحدة والذال المفتوحة من الحقائق منبئة اسم فاعل من الانباء بمعنى الاخبار مرفوع على انه صفة
لكل واحد من نبذة الحقائق ونبوة الدقائق اي هذه نبذة من الحقائق ونبوة من الدقائق مخبرة كل منهما عن تنبيهات مبنية اسم مفعول من
البناء اما مرفوع على انه صفة بعد صفة لنبذة ونبوة واما مجرور على انه صفة لتنبيهات اي مخبرة من تنبيهات مبنية تلك التنبيهات على
تنبيهات منبهة على صيغة المضارع المجهول المعلوم من باب التفعيل اي منبهة تلك التنبيهات او تلك التنبيهات او تلك التنبيهات التنبيهات
الراقدين بعض العقول تنبيه على اوطئة الغفلات متعلق بالراقدين كان الوقادة في ظلمة ليل الحجب والجهالات متعلق به ايضا قال في الحواشي
يقال اصاب الارض شيء من المطر اي شيء يسير منه بمعنى كلام المتن ان هذه شيء يسير من الحقائق والحقائق جمع حقيقة و
الحقيقة حق الامر الثابت المخاصة الوجه وتحقق لفظ الحقيقة في الاصطلاح اي في اصطلاح اهل العلوم العقلية بكنه الشيء المتحقق
فيقولون حقيقة الشي الفلاني كذا اي كنهه والدقائق جمع دقيقة والدقيقة هي المسائل الخفي الذي لا يطلع عليه كل احد بل لا يطلع عليه الا
ارباب العقول السليمة واصحاب الاذهان المستقيمة ثم مرتبة الدقائق اجل واعلى من مرتبة الحقائق ولذلك اي لاجل ان مرتبتها اجل من مرتبة
الحقائق اضرب في المتن عنها اي عن الحقائق الى الدقائق بلفظ بل المشعرة بالترقي ولذلك ايضا عبر عن الدقائق بالنبوة التي معناها
في اللغة المكان المرتفع الكاسح وعن الحقائق بالنبذة التي هي الشيء اليسير القليل كما عرفت والاوطئة جمع وطاء كالاوعية جمع وعاء و
هو اي الوطاء ما ينام عليه من الفراش وغيره واضافة الاوطئة الى الغفلات من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه نحو لجين الماء اي الماء الذي
على غفلات كالاوطئة وكذا اضافة الليل الى الحجب والجهالات اي ظلمة الحجب والجهالات التي هي كل واحد منها كالليل المراد بظلمة الليل
جميع الحجب والجهالات اشارة الى قول بعض العرفاء وسائر الكفر كله ملة واحدة اي الى تساوي اقسامها في تساوي اقسام انواع الكفر وانها
في عدم الوصول الى المطلوب الذي هو الفوز بسعادة الايمان بجميع الحجب والجهالات متساوي الاقدام في كونها كظلمة الليل المانع من
الاهتداء الى الطريق فنقول قال في المتن فقد طلع الصباح يعني ان هذه الحقائق والتنبيهات والتنبيهات والتنبيهات لما
نبهت هؤلاء الراقدين على اوطئة الغفلات المعرضين نومهم في ظلمة ليل الحجب والجهالات فقد طلع عليهم الصباح قال في الحواشي اي ظهر لهم
الحق يعني ظهر لهم ان الحقيقة الحق حقيقتهم وانهم مرايا الحق ومظاهره بل نفسه باعتبارات قال في المتن ونادى اي وقد نادى لهم
مناد الحق اي المنادي الذي هو الحق وهو صوته تعالى يا ايها الطالبون للاطلاع على حقيقة الحال حي على الفلاح بل وسلك
طريق الترقي على قد رقد طلع الصباح اي بل قد اوشك ان تطلع شمس الحقيقة من مغربها الحد قال اوشك يعني بل قد قرب طلوع
شمس الحقيقة من مغربها قال في الحواشي فان الحقيقة ان تختفي بالصور الرسمية تحت نظر المحجوبين الذين عبر عنهم بالراقدين على
اوطئة الغفلات وفي اخر الزمان تترقى باستعدادات حتى تضمحل تلك الصور الرسمية التي كانت سببا لاختفاء الحقيقة عن نظرهم
بعينها وسائل الكشاف الحقيقة تجليهم فقد طلعت شمس اي شمس الحقيقة من مغربها هذا يعني فقد صار كل ما مغربها ومحتجبها مشرقها
مطلعها ومظهرها هذا مع ان انوار الحقائق انما انتشرت في افاق نفوس المستعدين من سواد بلاد المغرب خصوصا من حضرة الشيخ المحقق الاول

والامام المدقق المؤيد بعين اعيان الشهود انسان عين الوجود محي الملة والدين محمد الاندلسي الطائي رضي الله عنه وارضاه هذا ومراده في
الحاشية ان كلام المتن اعني قوله بل اوشك ان تطلع شمس الحقيقة من مغربها يحتمل احتمالين الاحتمال الاول انه اشارة الى صيرورة الصور
الرسمية التي كانت سببا لاخفاء الحقيقة عن الانظار بعينها وسائل لانكشافها عليهم في اخر الزمان والاحتمال الثاني اشارة الى انتشار
انوار الحقائق من افاق نفوس المستعدين من جانب المغرب اعني من حضرة الشيخ الاكبر هذا وانت خبير بان ما هو الانسب لكونه الحق
لسياق الكلام انما هو الاحتمال الثاني وهو ان هذا القول اعني قوله بل اوشك الى اخره اشارة الى ان المتحصل الموفق بين علما وطرف المتقلد
التنبه والتيقظ عن نوم ظلمة ملابس الحجب والجهالات بتلك الحقائق والتحقيقات والتدقيقات فقد قرب ان يعرف عيانا ان تلك الصور الرسمية
الحجابية الباعثة لاخفاء الحقيقة عن نظرهم بعينها هي الوسائل لانكشاف الحقيقة على ابصارهم ببصيرتهم فقد قرب طلوع
شمس الحقيقة من مغربها فان الصور التي كانت مغربا اي محل غروب الحقيقة صارت مطلعا اي مظهرا لها هذا ثم اعلم انه قد ورد في
الاحاديث النبوية ان من جملة علامات الساعة ان تطلع الشمس من جهة المغرب كما كانت تطلع من جهة المشرق وحين ينسد باب
التوبة وذهب جمهور شراح الحديث الى حمل هذا الحديث على ظاهره وقال اول المص في الحواشي طلوع الشمس من المغرب معين
التاويل صار المقام مظنة ان يتوهم انه ترك الظاهر واقتصر للفهم من اشارات الكتاب والسنة على التاويل بل
حيث اول الشمس بالحقيقة الاحدية واول مغربها بالصور الرسمية الحجابية واول طلوعها من مغربها بظهور تلك
الحقيقة الاحدية من تلك الصور الرسمية التي كانت حجابا لها او بانتشار انوار الحقائق من حضرة الشيخ الاكبر
وكل ذلك ترك للمعنى الظاهر الذي ذهب اليه الجمهور وذهاب الى التاويل فاشار الى دفع ذلك التوهم بقوله لا
نطلق انا نرفض الظاهر ونقتصر للفهم من اشارات الكتاب والسنة على التاويل بل نثبت الظاهر بحكم مراد الله تعالى
ورسوله اولا ونستنبط منه بطريق الرمز حقائق اخرى باطنة ثانيا فان قلت اذا كان الامر كذلك فلم لم يبين ههنا
اولا معنى طلوع الشمس من المغرب على ما ذهب اليه الجمهور قلت لان المعنى الظاهري ههنا غير ما فوق المقام كما لا يخفى على
المتامل قال في المتن وليقع الامثال الواردة علامات النبوة في معرضها قوله وليقع بالنصب عطف على تطلع اي واوشك ان
يقع الامثال الواردة قوله علامات النبوة متعلق بالواردات وقوله في معرضها متعلق بقوله يقع وضمير معرضها راجع الى
الامثال يعني فقد قرب وقوع الامثال في معرضها اي موقعها قال في الحواشي الانبياء كلهم خصوصا سيدنا الخاتم عليه وعليهم
الصلوة والسلام اشاروا الى خصوص اخر الزمان وغرائبه وقد قربت الساعة وعجائبها الموعودة على السانهم عليهم السلام
ومن تلك العجائب صيرورة الصور الرسمية التي كانت سببا لاخفاء الحقيقة وسيلة لانكشافها وقد حصلت تلك
الصيرورة بتلك التحقيقات والتدقيقات لمن تدبرها بعين البصيرة فتدبر قال في المتن واي هاهنا للمعاني الملحوظة
في الذهن او هذه المسائل الواردة في هذه الرسالة او هذه الرسالة والاخير انسب ثم الاوسط كما لا يخفى فقوله انها نوع نمط جديد

وطرز سديد

وطرز سديد عطف على قوله فهذه نبذة من الحقائق الى اخره وضمير انها راجع الى ما اشار اليه بقوله فهذه كانه قال في
هذه نبذة بل نبذة كذا وكذا وانها نوع طريق جديد وطرز سديد مستحكم لا خلل فيه والنظر اي وينظر اولي الابصار في
اي هذه الرسالة على ذلك اي على ما فيها من حقائقها ودقائقها كذا وكذا وانها نوع نمط كذا وطرز كذا تشهد لي
شاهد عادل او المعنى ان اولي الابصار والالباب اذا نظروا فيها يشاهدون كون حقائقها ودقائقها وطرائقها
وطرزها مطابقا للواقع فالشهيد على المعنى الاول بمعنى الشاهد كما عرفت وعلى المعنى الثاني بمعنى المشاهد هذا
ولكن كلمة على في قوله على ذلك شاهد على ان الشهيد بمعنى الشاهد دون المشاهد لان المشاهدة تتعدى بنفسها لا بعلى
بخلاف الشهادة فانها تتعدى بعلى فتدبر قوله ابرزها اي اخرجها من البطن الى الظاهر على هذا النمط والطرز المذكورين
الرحمة الالهية الاقدسية فالجملة يحتمل ان يكون خبرا بعد خبر لكلمة ان في قوله انها على نمط الى اخره ويحتمل ان يكون حالا من فاعل
العامل المقدر في قوله نوع نمط ويحتمل وجوها اخر من الاعراب تركناها روما للاختصار اجابة للدعاء صدر ذلك
الدعاء عن لسان استعداد قوله اجابة منصوب على انه مفعول له لقوله ابرزها قال في الحواشي الحق سبحانه وتعالى
لا يمنع الفيض عن القابل لفيضان الفيض عليه فالدعاء الصادر عن لسان الاستعداد مستجاب البتة وتنكير الاستعداد
استعداد اما للتعظيم ايماء الى ان الاستعداد المقتضي لها اي لتصنيف هذه الرسالة وابرازها من عالم الغيب
الى عالم الشهادة استعداد عظيم وهو استعداد من سئل المصنف ان يجمع له في رسالة ما تفرد له واملي عليه من
السوانح واللوائح في اثناء مباحثة كتاب حكمة الاشراق وصار سؤاله سببا للاقدام على تصنيف هذه الرسالة
كما ذكره المص في خطبة الحواشي والله اعلم واما للابهام فان الفاء للتقليل والضمير للشان اي لانه عسى ان يكون الحاجب
لها اي لتصنيفها وابرازها استعدادا خفيا غير ما ظهر على صاحبها اي غير الاستعداد الذي يظهر على صاحب الرسالة
من الطالبين الملتمسين لها ظاهرا اي للملتمسين تصنيفها التماسا ظاهرا ولا يخفى انه يفهم من قوله من الطالبين الملتمسين
بلفظ الجمع ان السائل الطالب لهذه الرسالة ليس منحصرا في شخص واحد كما يتوهم من كلامه في خطبة الحاشية
حيث قال سالني واحد من اصحابي بل جماعة من الطالبين فكان المص انما اقتصر على ذكر ذلك الواحد
لانه العمدة في تلك الجماعة يدل على ذلك ان المص وصف بما سمعت منه لا وصف الجماعة قال في المتن والله الهادي
على سبيل الرشاد اي الطريق الحق قال في الحواشي وجه مناسبة الخاتمة للفواتح ظاهر فان ابرازها انما يكون
بالهداية قال في المتن ان ربك لبالمرصاد قال في الحواشي اي كان يهتدي على الصراط المستقيم يهدي عباده
اليها تمت خطبة المتن مع حواشيها ثم قال في المتن تمهيد العلة التي للحقيقة ما يكون سببا لتحقق تلك
الشيء اعلم اولا ان كل ممكن لا بد له من علة يستند اليها ذلك الممكن اذا عرفت هذا فاعلم ان العلة

الشيء انما هو سبب لنفس ذلك الشيء لا انما هو علة وسبب لوصف من اوصاف ذلك الشيء كالظهور وعبر عنه بالكون في الاعيان ويقال له الوجود الخارجي
ولا يطلق الوجود عند المتكلمين الا عليه واما عند الحكماء فيطلق عليه وعلى الكون في الاذهان ايضا ويقال له الوجود الذهني فان
ما هو علة لظهوره مثلا ليس بالحقيقة علة له اي لذلك الشيء بل انما هو علة لوصف من اوصافه الذي هو الظهور وهو ظاهر
اي كون العلة علة لوصف من اوصاف ذلك الشيء لا لنفسه امر ظاهر لا سترة فيه فما اشتهر من ان علة الشيء ما هو علة
لوجود ذلك الشيء اي لكونه في الاعيان الظاهر يطابق لما هو التحقيق من ان المعلول اثر العلة واثر العلة انما هو وجود
ذلك الشيء لا نفسه فافهم وانما فسر الوجود الذي له العلة بالكون في الاعيان لانه المحتاج الى العلة واما الوجود الحقيقي
فلا احتياج له الى علة اصلا بل هو العلة لجميع الاشياء لكونها مستندة اليه لاستناد الاثر الى المؤثر كما ستطلع عليه ان
شاء الله تعالى في الحواشي ومنه عقد آه كالمقدمة للمباحث الآتية ولهذا عنونه بالتمهيد كما سيظهر لك كونه كالمقدمة
لتلك المباحث ان شاء الله تعالى في التتمة وكون الماهيات غير مجعولة بمعنى ان كون الانسان انسانا مثلا غير محتاج الى
الفاعل لا ينافي ما ذكرنا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره انكم قلتم ان العلة للشيء بالحقيقة ما يكون سببا اي علة لنفس ذلك
الشيء وقولكم هذا بعينه قول بان ماهيات الاشياء مجعولة اذ لا معنى لكون ماهية الشيء مجعولة الا كونها معلولا للعلة
واثرا للمؤثر وقد اشتهر بين الطوائف ان الماهيات غير مجعولة بجعل جاعل ولا اثر للمؤثر فبين ما ذكرتم وبين ما اشتهر
منافاة تامة لانكم تثبتون المجعولية للماهيات والطوائف ينفون المجعولية عنها وتقرير الجواب انا لا نسلم
ان ذلك القول منا بعينه قول بان ماهيات الاشياء مجعولة ومع ذلك لا منافاة بين ذلك القول منا وبين ما اشتهر
بين الطوائف من ان الماهيات غير مجعولة اذ نعني به اي نقصد بقولنا ان الماهيات مجعولة انها اي الماهيات بنفسها
اثر الفاعل بمعنى ان ماهيات الاشياء وذواتها وانفسها اثر الفاعل اي معلولات للعلة الفاعلية وآثار لها ولكن بعد
اي بعد كونها بذواتها اثر الفاعل لا تحتاج تلك الماهيات الى تأثير اخر من الفاعل فيما بين كونها هي هي يعني ان الانسان مثلا
بعد كونه بذاته اثر الفاعل لا يحتاج الى تأثير اخر في كونه انسانا فاثر الفاعل انما هو ذات الانسان لا كون الانسان انسانا
فان كون الانسان انسانا ليس بتأثير مؤثر ولا جعل جاعل فحاصل الكلام ان ما ذكرناه من القول بكون الماهيات
مجعولة انما هو المجعولية بالجعل البسيط وهو كون ذات الشيء وماهيته اثر الفاعل وان ما اشتهر بين الطوائف
من ان الماهيات ليست مجعولة هو المجعولية بالجعل المركب وهو ان يكون اثر الفاعل كون الشيء ذلك
الشيء فلا منافاة بيننا وبينهم اذ ما اثبتنا شيئا هم نفوه وما نفوا شيئا نحن مثبتوه والى هذا اشار بقوله
ونفي الاحتياج اللاحق وهو الاحتياج الى تأثير اخر في كون الماهية ماهية وهو المعبر عنه بالجعل المركب لا ينافي ماهيةً م
الاحتياج السابق وهو كون الماهية بذاتها اثر الفاعل وهو المعبر عنه بالجعل البسيط يعني لا منافاة

بين

بين نفيهم الجعل المركب وبين اثباتنا الجعل البسيط فافهم فاحسن التدبر في هذه اللطيفة من اللطائف العالية ثم اعلم ان جميع ما قررناه لك ههنا
تفصيلا وقويناه عليك تبيينا من تقرير السؤال وتقرير الجواب ومن بيان عدم المنافاة بين اثبات مجعولية الماهيات وبين نفيها مستفاد
ومستنبط مما اورده المصنف في الحواشي على سبيل نوع من الاجمال حيث قال في الحواشي قد اشتهر بين الطوائف ان الماهيات غير مجعولة
ان مقال المصنف اذا عرفت ان المشهور بين الطوائف ان الماهيات غير مجعولة فقد استشعر ههنا اعتراض وهو ان يقال ان ما ذكرتم من
ان العلة للشيء بالحقيقة ما يكون سببا لنفس ذلك الشيء يخالف ما تقرر عند الحكماء بل عند العقلاء من عدم مجعولية الماهيات فاجاب عنه
بقوله في المتن بان عدم مجعولية الماهيات المقرر عندهم ان كان بمعنى انها ليست بذواتها اثر الفاعل اي ليس شيء من ذواتها اثر الفاعل
فهو وهم كيف لا يكون ممتنعا ومن البديهي ان الفاعل مؤثر وان لكل مؤثر اثرا وكل ما يفرض اثرا للفاعل فهو ماهية من الماهيات ولا بد ان ينتهي
الماهيات الى ما يكون التأثير بحسب الذات فثبت ان التأثير انما يتعلق بالذات وان كان عدم مجعوليتها المقررة عندهم بمعنى ان كون الانسان
انسانا مثلا لا يحتاج الى جاعل فهو مسلم ظاهر وبديهي وهو لا ينافي ما ذكرنا من ان ماهيات الاشياء مجعولة لان مرادنا بمجعولية الماهيات
ان الماهيات بذواتها اثر الفاعل اي الفاعل مستتبع لذات المعلول فذات المعلول اثر الفاعل وتابعة ثم العقل ينتزع من المعلول الوجود
الخارجي الذي هو الكون في الاعيان ويصفه به اي يصف العقل المعلول بالوجود بان يحكم عليه انه موجود كما هو رأي الاشراقيين فان
رأيهم ان الماهيات بذواتها اثر الفاعل واما الوجود فهو امر اعتباري ينتزعه العقل من الماهيات لا ان الفاعل يجعل المعلول متصفا
بمعنى هو الوجود كما هو مذهب المشائين فان مذهبهم ان معنى كون المعلول اثر الفاعل ان الفاعل يجعله متصفا بالوجود الخارجي
فاذا صدر ذات المعلول عن العلة لا تحتاج اي ذات المعلول بعد صدورها عن العلة الى جاعل يجعل تلك الذات نفسها اي نفس
تلك الذات فهي اي ذات المعلول مستغنية بعد صدورها عن العلة عن جعل جاعل يجعلها اياها وذلك اي كونها مستغنية عن
جعل جاعل يجعلها اياها لا يستلزم عدم الاحتياج اي عدم احتياجها في ذاتها الى الجاعل بالمعنى الذي حققناه حيث قلنا
ان الماهيات بذواتها اثر الفاعل اي الفاعل مستتبع لذات المعلول الى اخره اي بل ذلك الاستغناء لكونه بعد صدور
الماهية عن العلة يحقق ويؤكد ذلك الاحتياج الذي حققناه ان ما قررناه ههنا بان الماهيات مجعولة بالجعل البسيط غير مجعولة
بالجعل المركب قول اجمالي وتفصيله يطلب من حواشينا على كتب الحكمة فانه للتحرير تذكرة واستصدار ما يبنى لك الفرع
ما ثبت في الحكمة الرسمية من ان حدوث شيء من الاشياء الممكنة الحادثة بالحدوث الزماني كافراد المركبات العنصرية لا عن شيء
اي لا عن موجود فان الاشياء [illegible] من قوله لا عن شيء على العدم لا شيء المطلق
واحد يعني ان ما يبين لك مما قد ثبت في الحكمة الرسمية بالبراهين العقلية القطعية من ان حدوث الممكنات الموجودة عن
العدم محال ان اثبات الحدوث الذاتي اي الحادث بالحدوث الذاتي ايضا كذلك فقوله ان اثبات الى اخره فاعل لقوله يبني
بمعنى فيبني ما ثبت في الحكمة الرسمية ان شأن الحادث بالحدوث الذاتي بعينه كشأن الحادث بالحدوث الزماني ان حدوثها لا عن شيء

بمحال لان البراهين الدالة على ان حدوث الحادث بالحادث الزمانى لا عن شئ انما بعينها دالة على ان شان الحادث بالحادث الزمانى ايضا
كذلك ومن تامل فى براهينهم يكون له العلم عنده كاليقين قطعا اشار بقوله لما يسر ان يتحقق ذلك اشارة الى ان الشان فى الحدوث الزمانى
كالشان فى الحدوث الزمانى يعنى ذلك تلك البراهين فقد يسر وسهل عليك ان تعرف بطريق ان شان الحادث بالزمان بلا احتياج الى
ترتيب المقدمات واخذ النتيجة منها فاذا ثبت اى فاذا تقرر وتحقق ان حدوث مطلق الحوادث لا عن شئ بل المجموع حادث عن العلة الى
الوجود اما بواسطة او بلا واسطة فقد تقرر ان المعلول ليس بمباين لذات العلة اذ هو حادث عنها اى بواسطة لعين ذلك الدليل بل هو اى المعلول
بذاته لذات العلة التى هى واجب الوجود لذاته بمعنى انه شان من شئونه ووجه من وجوهه وحيثية من حيثياته لا غير ذلك من الاعتبارات
اللايقة قال فى الحواشى لو سر اى علم هذا البحث بالتذكرة لانه بحث متفرع على ما قبله ليستعان به فى المباحث المترتبة عليه قال
فى الملخص تبصرة فالمعلول اذن اى فاذا ثبت انه شان من شئونه ووجه من وجوهه وحيثية من حيثياته ليس له اعتبار الا محضا ليس له استقلال الجامد فان
اعتبر من حيث نسبته الى العلة وعلى النحو الذى انتسب اليها كان له تحقق كتحقق سائر الاعراض بمحالها وان اعتبر ذاتا مستقلا بنفسه كان
معدوما بل ممتنعا امتناع تحقق الاعراض مستقلة بنفسها فانه من البين ان تحقق السواد بدون الجسم ممتنع قال فى الحواشى لما كان فى هذا
المبحث افادة ما لم يتبين فى العلوم المتداولة رسم بالتبصرة وذلك ما كان فى هذا المبحث افادة ان العالم بجميع اجزائه عرضا كان او جوهرا
ليس له قيام واستقلال بذاته بل الجميع قائم بالقيوم الحقيقى قيام الاعراض بمحالها فان لوحظ واعتبر من حيث نسبته الى العلة كان له تحقق
تحقق الاعراض فى محالها وان اعتبر من حيث استقلاله بذاته ليس له تحقق اصلا بل هو معدوم بل ممتنع وظ ان هذا المعنى ليس مستفادا فى شئ
من العلوم المتداولة كما لا يخفى على من تتبع العلوم قال فى الملخص تشبيه اى نسبة المعلول الى العلة كنسبة السواد مثلا الى الجسم ونسبة
الثوب الى القطن السواد مثلا اذا اعتبر على النحو الذى هو فى الجسم اعنى من حيث انه هيئة الجسم كان السواد من هذه الحيثية موجودا وان
اعتبر من حيث هو اعنى من حيث ذات مستقل بنفسه كان اى السواد من هذه الحيثية معدوما بل ممتنعا ضرورة امتناع استقلال الاعراض
بدون الموصوفات وكذلك الثوب الذى هو صورة وهيئة للقطن لان الثوب هو القطن المغزول المنسوج اذا اعتبر من حيث كونه
صورة فى القطن وهيئة له كان موجودا وان اعتبر مباينا ذاتا على حاله كان معدوما بل ممتنعا من تلك الحيثية فاجعل ذلك الاعتبار
المعتبر فى السواد بالنسبة الى الجسم وفى الثوب بالنسبة الى القطن مقياسا لجميع الحقائق اى لجميع حقائق الممكنات جوهرا كانت
او عرضا بالنسبة الى العلة الحقيقية فان اعتبرتها من حيث ارتباطها بالعلة اعنى من حيث كونها وجها من وجوه العلة وشانا
من شئونها وحيثية من حيثياتها كان لها تحقق وان اعتبرتها من حيث انها ذوات مستقلة لا يكون لها تحقق اصلا بل تكون ممتنعة
فمحصل الكلام ان حال جميع الحقائق بالنسبة الى العلة كحال السواد والثوب بالنسبة الى الجسم والقطن فاجعل حالهما بالنسبة
اليهما مقياسا الى الحقائق تعرف بمعونة ذلك المقياس معنى قول من قال الاعيان الثابتة ما شمت رايحة الوجود فانها لم تظهر ولا تظهر
ابدا بل انما يظهر رسمها قال فى الحواشى فى بيان قول من قال الاعيان الثابتة ما شمت رايحة الوجود يعنى ان الحقائق كلها ان اعتبرت

ذواتا مستقلة متباينة لذات العلة كما هو المقرر فى مدرك المحجوبين فهى اى الحقايق من هذه الحيثية ممتنعة وجودا وظهورا
اما الاول اى امتناعها وجودا فلان غير الحق الواجب لذاته لا يمكن ان يكون موجودا لما تقرر براهين وحدة الوجود عند
الاشراقيين وما ذاقه اهل الكشف والشهود عند الصوفية ان الموجود المستقل بذاته واحد لا شريك له واما الثانى اى
امتناعها ظهورا فلان الظهور اى لان ظهورها انما نشا من ارتباطها بالوجود وكونها شانا من شئونه كما عرفت مكررا وهى اى
الحقايق بهذا الاعتبار اى اعتبار انها ذوات مستقلة افرزت مغايرة لها ذاتا اى مغايرة للعلة الوجود الحق تغايرا وتباينا
ذاتيا فلا يتصور ارتباطها به اى بالوجود الحق وقد عرفت ان ظهورها انما نشا من ارتباطها بالوجود الحق واما اذا افرزت الحقايق
واعتبرت من حيث هى تابعة لها اى للعلة الحقيقية التى هى الوجود الحق قائمة بها فهى اى الحقايق من هذه الحيثية موجودة
وموجوديتها بمعنى ارتباطها بالوجود الحق لا بمعنى كونها متصفة بالوجود كما هو المتبادر من عرف اللغة لان الوجود الحق لا يكون
صفة لشئ بل الاشياء كلها قائمة به ولا حاجة ان كونها موجودة انما هو بمعنى ارتباطها بالوجود فهى موجودة فقوله اى ظاهرة
فالاعيان الثابتة اعنى تلك الحقايق لو افرزت مستقلة بذواتها التى يعتبرها الوهم ليست بموجودة اصلا مثلا الانسان عينه الثابتة
لو افرزت من حيث استقلالها بذاتها المعتبرة وهى ماهيته الاعتبارية المفسرة عند اصحاب العلوم العقلية بالحيوان الناطق
المغايرة للحق المتصفة بالصفات المخصوصة كالكلية والنوعية والضحك والكتابة وغيرها من الصفات فقوله
بتاء التانيث مرفوع على انه صفة بعد صفة لماهيته فى قوله هى ماهيته المغايرة للحق كذا وجدنا فى بعض النسخ وقد وجدنا فى بعض
آخر قوله المتصف بدون تاء التانيث وح كان الظاهر انه مجرور على ان يكون صفة للحق فتدبر فيه وهى اى العين الثابتة للانسان
من حيث اعتبارها ذاتا مستقلة مباينة لذات العلة كما هى مدرك المحجوبين ليست موجودة اصلا لا حقيقة ولا تسمية
لما عرفت من ان غير الواجب الحق بذاته لا يمكن ان يكون موجودا ولا بمعنى ارتباطها بالوجود الحق لانها امر اى العين
الثابتة للانسان من تلك الحيثية اى من حيث استقلالها بذاتها التى اعتبرها الوهم لا ارتباط لها بالوجود الحق اصلا لانها من
تلك الحيثية مباينة للوجود كما عرفت وقد عرفت ان ظهور الحقايق انما نشا من ارتباطها بالوجود بل ينصبغ الوجود الحق كاف
بالانسان بل بجميع الحقايق لا بمعنى انها موجودة حقيقة او مرتبطة بالوجود الحق لما عرفت انها من تلك الحيثية ليست
موجودة اصلا بل بمعنى ان رسمه اى رسم الانسان اى جميع اوصافه بل رسم الحقايق كلها يظهر فيه اى فى الوجود الحق فيصير
الوصف الموجود عن ذات الموجود التى لا تحقق لها حقيقيا ولا ارتباطيا كما عرفت موجودا لا بمعنى انه يصير موجودا
بل بمعنى انه اى ذلك الوصف يتعلق بالوجود وينسب اليه تعلقا ونسبة يعلم الله كيفيتهما فان الوجود عند المحققين
اى عينه وذاته الوجود بمعنى ما به الشئ الذى هو وجوده عين ذاته فان الوجود عند المحققين تعليل لقوله بمعنى انه يتعلق بالوجود

يعني انما فسرنا قولنا فيصير الوصف المجرد عن الذات موجودا بقولنا بمعنى انه يتعلق بالوجود لان الموجود عند المحققين ما

قام غيره اي غير الشي الذي وجد من ذاته فلا يصير موجودا الا بمعنى المقرر عند المحققين وهو ظاهر لا بمعنى الاتصاف بالوجود

لان الوجود ليس وصفا قائما بغيره بل ذاته حق انتسب اليه جميع الاشيا فيصير غيره موجودا لكن بمعنى تعلقه بالوجود بمعنى

ظهوره بالوجود فافهم هذا المجمل فيه سر يكشف هذا المجمل الى التفصيل وهو تحقيق الحق بهدي السبيل قال في الحاشية لما كان

منتهى سلسلة العلية واحدا برهانيا اثبات الوحدانية بماذا وقد ارباب الكشف قال الكل اي كل واحد مما سواه معلول له

صادر منه صدور الاثر من المؤثر وصدور الصفة من الموصوف بل صدور الشئون والوجوه والنسب الحيثيات من ذيها

لما ابتداء وهو العلة الاولى المسمى عند الحكماء بالعقل الاول والمتوسط اكابر العقول والنفوس والافلاك وما فيها من

الجواهر والاعراض فهو اي فذلك الواحد الذي هو منتهى سلسلة العلية هو الذات الحقيقية والكل اي جميع ما سواه شئونه

وحيثياته ووجوهه الى غير ذلك من الاعتبارات اللائقة فهو الجميع محيط بالكل لا كاحاطة الموصوف بجميع صفاته

بل هو الكل بلا نقص في وحدته وهو الواحد بلا نقص في كمال الكثرة فلا شي سواه وذاته اصلح من هذا الكلام شي في فادرك

فاجعله موازنا لما ذهب اليه جمع كثير من العقلاء بل جم غفير من الحكماء ان هيولى العناصر كلها بسائطها ومركباتها واحد

بالوحدة الشخصية مع تكثرها بتكثر الصورة الجسمية فليس في الوجود ذات متعددة بل انما في الوجود ذات واحدة وهو

هو عين الوجود لها اي لتلك الذات الواحدة صفات متكثرة كما قال الله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس

السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الى غير ذلك من الاسماء والصفات الذاتية وغير الذاتية الغير المتناهية

قال في الحواشي وجه عنوان هذا المبحث بالتنبيه ظ فان المذكور فيه اي في هذا المبحث والمستفاد من هذا المبحث ان المبدأ

الاول هو الذات الحقيقية فقط وجميع ما سواه شئونه وحيثياته فليس في الوجود ذات متعددة بل ذات واحدة لها صفات

متكثرة كما فهم من الآية الكريمة ولا يخفى ان ذلك المضمون المستفاد من هذا المبحث معلوم بالقوة القريبة من الفعل

مما سبق اي من المبحث السابق عليه يعني من المبحث المعنون بالتبصرة والتنبيه فان المفهوم الصحيح من ذلك المبحث ان

المعلول اعتباري محض فانه ان اعتبر من حيث نسبته الى العلة كان له تحقق وثبوت وان اعتبر من حيث استقلاله بذاته

كان معدوما بل ممتنعا كالسواد بالنسبة الى الجسم والثوب بالنسبة الى القطن ولا يخفى انه يمكن ان يفهم منه بالسهولة انه

لا ذات حقيقية الا المبدأ الاول الذي هو منتهى سلسلة العلية اي الذي هو العلة حقيقة وجميع ما سواه شئونه وحيثياته

فليس في الوجود ذوات متعددة بل ذات واحدة وصفات متكثرة وهذا معنى كون الشي معلوما بالقوة القريبة من الفعل من

شي آخر فافهم قال في المتن تذكرة اخرى كما انك قد تفطنت فيما اي في المطلب الذي نبهت عليه اي على ذلك المطلب في المباحث النظرية

اختلاط

ذوات

اي في المباحث الحكمية النظرية قوله عليه وقوله في المباحث متعلقان بقوله نبهت واما قوله فيما ان انعدام الشي بالمرة محال

فبيان لذلك المطلب المعبر عنه بما الموصولة يعني كما انك قد تفطنت في المطلب الذي نبهت عليه في المباحث النظرية

وذلك المطلب المنبه عليه هو ان انعدام الشي بالمرة محال فقوله ان كل ممكن لما كان جائز العدم لذاته فلا يجوز انتفاء ما هو

الذات بالحقيقة فيه في محل النصب على انه مفعول تفطنت بطريق الحذف والايصال يعني انك قد تفطنت في ضمن تنبيهك

على ذلك المطلب بان كل ممكن لما كان جائز العدم لذاته لان ذاته لما لم يكن مقتضيا للوجود فهو بالنظر الى ذاته جائز العدم

فلا يجوز عند انعدام شي من افراده انتفاء ما هو الذات بالحقيقة فيه اي في ذلك الممكن المنعدم وقد عرفت في المبحث السابق

على هذا المبحث ان ما هو الذات الحقيقية في جميع الممكنات هو المبدأ الاول وكل ما سواه شئونه وحيثياته فليس في الوجود

ذوات حقيقية متعددة بل الذات الحقيقية واحدة ولها صفات كثيرة فقد ذكر قوله اذ لا بد لكل جائز الزوال من سنخ ذات باق

تعليل لقوله فلا يجوز انتفاء الذات يعني انما لا يجوز عند انعدام الممكن وزواله انتفاء ما هو الذات بالحقيقة فيه لانه لا بد لكل جائز الزوال

عند زواله من سنخ ذات باق لئلا يلزم المحال الذي هو انعدام الشي بالمرة والسنخ بالكسر بين المهملة والنون والخاء المعجمة اصل الشي

ومنه كذا في الصراح فلعل اضافة السنخ الى الذات في قوله سنخ ذات اضافة بيانية وينتهي ما هو جائز الزوال ال سنخ اي

اي سنخ لا يتطرق اليه جواز العدم والا اي وان لم ينته الى سنخ لا يتطرق اليه العدم لكان له اي لذلك السنخ سنخ آخر ولسنخه سنخ

ايضا سنخ وتسلسل فاذن اي اذا ثبت ان كل واحد من افراد الممكن من حيث هو ممكن في معرض الزوال والعدم لكن لا يعدم

بالمرة بل يبقى بقاء ما هو الذات الحقيقية وهو السنخ الواحد الواجب الباقي بقاء الازليا ابديا لا يتطرق اليه العدم وينتهي اليه الكل فقد

ثبت ان كل شي هالك الا وجهه الذي هو ذلك السنخ الواحد الذي هو الباقي بالذات وان الواجب اي فقد ثبت ان واجب الوجود بذاته

الذي هو ذلك السنخ واحد فالحق انه اذا كان الامر كذلك فقد الحق الممكنات كلها اي ذلك السنخ الباقي بقاء لا يتطرق ولا يتطرق اليه

الفناء اصلا وهذا هو المراد من قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام قال في الحواشي وجه العنوان اي وجه

عنوان هذا المبحث بالتذكرة ظاهر باعتبار ان اصل هذا المبحث اعني استحالة انعدام الشي بالمرة من المباحث المذكورة المفروغ

عنها في كتب الحكمة ثم قال في الحواشي وكان الظ عنوان المبحث السابق بما يرسم هذا الاصل اعني استحالة انعدام الشي بالمرة بالتذكرة

بان يقول تذكرة انعدام الشي بالمرة محال ثم يردف التذكرة باستحالة انعدام الممكنات اي يذكر بعد التذكرة مبحث استحالة انعدام

كلها مادية او مجردة بالنظر الى ما هو ذاتها بالحقيقة حال كون ذلك المبحث معنونا بالتبصرة بان يقول في تلو التذكرة تبصرة فقد

تفطنت بما نبهت عليه في هذه التذكرة ان كل ممكن لما كان جائز العدم لذاته الى آخر المقدمات الاتية اي مبحث استحالة انعدام

الممكنات كلها لما كان قريبا بحسب المأخذ اي لما كان مأخذه قريبا واخذه من ذلك المأخذ ايضا قريبا اما الاول فظ لان مأخذه الذي

هو مبحث استحالة انعدام الشئ بالمرة رديفا فلا حاجة الى ان يجعل الشئ واما الثانى ففيه شئ يسير من الخفاء فلذلك علله
بقوله فان المبحث السابق عن مبحث استحالة انعدام الشئ بالمرة معد مقرب اياه الى الافهام اعدادا تاما وتقريبا كاملا
ولا يبعد ان يكون قوله فان المبحث السابق الخ تعليلا لتعليل الاول والثانى معا فتدبر وقوله لم يلتفت جواب لما اى لم
يلتفت المصنف الى كل ذلك بل جعل هذا المبحث مبحثين تذكرة وتبصرة وان جعل التبصرة رديفا للتذكرة وقوله مع
مبحثا واحدا عطف على قوله لم يلتفت وعنون المبحث بالتذكرة على سبيل التغليب لقوله تغليبا بمفروغ عنه فى كتب الحكمة
على غيرها بمفروغ عنه بان جعل الكل كانه مفروغ عنه فناسب التذكرة فعنون بها اشارة الى غاية القرب من الافهام
اى اشارة الى غاية قربه من الافهام صار بحيث انه بمنزلة امر مخزون منهول عنه يحتاج الى التذكرة قال فى المتن تنبيه
قال فى الحواشى وجه العنوان بالتنبيه انه اى لما يجئ فى هذا المبحث مما علم بالقوة القريبة من الفعل من السابق من المباحث
السابقة وذلك لانه قد علم مما سبق ان المعلول اعتبارى محض وان اعتبر من حيث كونه نسبة من نسب العلة شانا من
شئونها فهو من هذه الحيثية موجودات اعتبر من حيث تباينه للعلة واستقلاله بذاته فهو من هذه الحيثية معدوم
معدوم محض بل ممتنع وايضا قد علم مما سبق ان المعلول لكونه ممكنا جائز العدم وان انعدام الشئ بالمرة محال فاذا
عند زوال المعلول وانعدامه لابد من سنخ ذات باقى بالبقاء الازلى الابدى هو العلة التى تنتهى اليه جميع الاشياء
وهو الذى لا يتطرق اليه العدم ولا جواز العدم هذا ملخص ما سبق ولا يخفى انه يعلم منه بالقوة القريبة من الفعل
ان العلة باقية ازلا وابدا وان الفانى ليس الا حيثياتها وشئونها على سبيل التبدل فكل يوم بل كل آن هو فى شان
غير الشان الاول واليه اشار المصنف حيث قال المصنف فى المتن فزوال المعلول بالحقيقة ظهور العلة بطور
آخر غير الطور الاول وتجليها بوجه نسبى مغاير للوجه الاول قال فى الحواشى حمل الظهور على الزوال باعتبار الاستلزام
الظ مبالغة فى ذلك الاستلزام كما يقال عدم العدم هو الوجود بحمل الوجود على عدم العدم مع ان عدم العدم ليس
بوجود الا ان بينهما استلزاما تاما وكما يقال الزوال الصورة الفاسدة هو حدوث الصورة الكاملة الى غير ذلك من
النظاير قال فى المتن فهو اى زوال المعلول اذن اى اذا كان معناه ظهور العلة بطور آخر وتجليها بوجه نسبى مغاير
للوجه الاول ليس الا تزايلة العلة لا اعتبارا له والانطوره اى انتقال من طور الى طور فى شئون ذاته قال فى الحواشى
اى زوال المعلول فى الحقيقة راجع الى تزايله العلة لا اعتبارا له وجميع الاعتبارات والشئون انما هى باعتبار افراد زوال
المعلول فافهم اى تحوله باعتبار زوال افراد المعلول فافهم قال فى المتن اوامر موهوم وانارة فهم قال فى الحواشى يعنى ان لازمة
وهم مما سبق وانارة فهم فيما يلحق وقوله فكل ما قيل او يقال اشارة الى ذلك الوهم وهذه اللمعة تأتى بجلاء تلك المطالب العالية

الاعتبارية

فاحفظها واحفظ بها اراد باللمعة فى قوله وهذه اللمعة المعانى المستفادة من العبارات المذكورة فى هذا المبحث
وهى قوله نسبة الاول الى الثانى الى آخر المبحث ويمكن ان يراد بها نفس تلك العبارات ولا يخفى حسن المناسبة
بين تسمية تلك العبارات والمعانى باللمعة وبين ما اورده فى العنوان من قوله وانارة فهم فتفطن ثم اعلم
انه يتوهم تارة من العبارات المذكورة فى المباحث السابقة على هذا المبحث ان الحق سبحانه وتعالى مادة للممكنات
كالهيولى بالنسبة الى الصورة وتارة اخرى انه تعالى معروض لها وموصوف بها كالجسم بالنسبة الى العوارض
والاوصاف من الالوان والكيفيات وغيرها وبمعونة ذلك التوهم قد يحكم الوهم بانه تعالى مادة للممكنات وقد يحكم
بانه موصوف بها ومعروض لها فاشار المصنف رحمه الله الى بطلان ذينك الحكمين من وجه والى حقيتهما من
وجه قال فى المتن نسبة الاول الى الثانى اى نسبة المعلول الى العلة او نسبة العلة الى المعلول وكلاهما جائز لكن
اول باعتبار علمنا والعلة اول باعتبار نفس الامر جميع النسب اى اصلها الا شابهتها شئ من النسب حتى المشابهة
والا يا بنها شئ منها كل الابانة وكل ما قيل او يقال من الاحكام الوهمية بان تلك النسبة كنسبة الصورة الى
المادة وكنسبة العارض الى المعروض او كان ما سلم صورة واحدة فى مرايا مختلفة الى غير ذلك من العبارات التى
ذكروها والاعتبارات التى اعتبروها فى تقريب تلك النسبة التى هى ام النسب كلها الى الافهام فهو اى ما قيل او يقال تبعيد لتلك
النسبة عن الافهام من وجه وتقريب لها الى الافهام من وجه اعنى يكونه تبعيدا من وجه وتقريبا من وجه انه
اى ما قيل او يقال لا يحمل على انه منطبق على حقيقة الامر بل ان يحمل على ان تلك النسبة بحسب الحقيقة هى في نفس
الامر من نوع واحد من النسب التى قيل او يقال كان ذلك الحمل او ما قيل وما يقال هو الحامل تبعيدا لتلك
النسبة عن الافهام وان لوحظ من الوجه الذى يناسب تلك النسبة كان مقربا لها الى الافهام فلا تظنن انه تعالى
مادة للممكنات او معروض لها الى غير ذلك من الاعتبارات التى توهمها العبارات الواردة فى المباحث السابقة
فى بيان نسبة الممكنات الى واجب الوجود مصراع فلا كل ما املت عيون الظبا يروى قوله املت من الاملاء
وقوله يروى من رواية الحديث يعنى لا يمكن ان يروى كل ما املت عيون الظبا اى كل ما اومت اليه المحبوبة فى
التفاتها الى العشاق لان كثيرا منه لا يسعه العبارات ولا يحيط بها الروايات كما اشار اليه بقوله بيت وان قميصا
خيط من نسج تسعة وعشرين حرفا من معانيه قاصر وفى بعض النسخ من معانيه بالباء بدل الميم بدلا من
معانيه وفى بعضها من معاليه باللام بعد الالف والكل وجه وملخص المعنى ان كثيرا من المعانى لا يمكن تقريرها
وتبيينها بالالفاظ والعبارات سيما فى اسرار التوحيد نعم ما قيل من عرف ربه كل لسانه بسط وطاء قال فى الحواشى

توهمهاب

قال فى المتن م

لتستفيد

بالتغير والتبدل

هذا تمهيد مقدمة لما يعقبه يعني هذا المبحث تمهيد مقدمة للمباحث الآتية عقيب هذا المبحث كانه مقدمة مطوية
مخفية عند المفيد لنا في تفهيم المباحث الآتية فبسط المستفيد بما في التفهيم وبما قررناه لك ظهر وجه مناسبة العنوان
بالمبحث قال الماتن اذا اعتبرت الامتداد الزماني اي الامر الممتد الموهوم المسمى بالزمان بمعنى القطع الذي هو محدد
بالتغير والتبدل الى موضوعها الواقع هو فيه وعرض الحوادث الكونية لحدوثها فيه بما يقارنه من الحوادث الباء بمعنى
مع يعني اذا اعتبرت الزمان الممتد مع ما يقارنه من الحوادث الكونية الحادثة فيه جملة واحدة مفعول ثان لقوله
اعتبرت اي اعتبرت هذا المجموع من حيث هو مجموع جملة واحدة وجدته اي وجدت ذلك المجموع من تلك الحيثية وفي
بعض النسخ وجدتها اي وجدت تلك الجملة وهو الاظهر لان لفظ المجموع غير مذكور في المتن صريحا شانا من
شؤون العلة الاولى قوله شانا مفعول ثان لقوله وجدته وقوله محيطا بجميع الشؤون المتعاقبة صفة لقوله شانا
واحاطة ذلك الشان بتلك الشؤون من قبيل احاطة الامر الوحداني الحقيقي الذي لا اجزاء له بالفعل باجزائه المفروضة
فيه كما تطلع عليه في كلامه حيث قال في الحواشي وجدته شانا اه اشارة الى ان الحوادث باسرها شان واحد لان
الامتداد السرمدي المعبر عنه بالزمان بمعنى القطع وما ينطبق عليه اي مع ما ينطبق على ذلك الامتداد من الحوادث
الكونية بمنزلة خط واحد لا اجزاء فيه بالفعل ونسبة الازمنة المتعددة بالتعدد الاعتباري الفرضي كما عرفت من
ان الزمان امر ممتد وحداني ليس له جزء بالفعل وكذا نسبة الحوادث المتعاقبة اليه اي الى ذلك الامتداد السرمدي بمنزلة
نسبة الاجزاء المفروضة في الخط اليه اي الى ذلك الخط وتحقيقه اي تحقيق ما قررناه من ان الحوادث باسرها شان واحد
الى آخر الكلام ان الاجرام الفلكية لها اي لكل واحد منها حركة واحدة بالشخص اي واحدة بالوحدة الشخصية ليس لها
جزء ولا فيها امتداد اصلا تحقيقا ولا وهما ولا فرضا يقال لها الحركة بمعنى التوسط وهي تفعل في الخيال الحركة بمعنى
القطع كما ستعرفه ان شاء الله تعالى والى كل ذلك اشار بقوله هو المتوسط بين الاوضاع المفروضة يرسم بها
اي بالحركة الواحدة بالوحدة الشخصية المسماة بالحركة بمعنى التوسط في الخيال الامتداد السرمدي اي الامر الممتد السرمدي
المعبر عنه في اهل النظر بالحركة بمعنى القطع والتفصيل في بيان الحركة بمعنى التوسط والحركة بمعنى القطع على ما نقل
عن المعلم الاول والدسطوات ان الحركة قد تطلق على كون الجسم بحيث اي جزء من حدود المسافة فرض لا يكون الجسم
قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه اي في ذلك الحد يعني لا يكون فيه الا آن الوصول فان مكث فيه ازيد من
آن الوصول يصير ساكنا ويسمى ذلك الكون الحركة بمعنى التوسط لكون الجسم في وسط حدود المسافة وهذه الحركة صفة
شخصية موجودة في الخارج دفعة لكونه آنا مستمرة الى المنتهى تستلزم اختلاف نسب المتحرك الى حدود المسافة لما عرفت

انه لا يكون

انه لا يكون في حد من تلك الحدود اكثر من آن واحد فيكون كل آن في حد فهذه الحركة باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار
نسبتها الى تلك الحدود سيالة لكون المتحرك كل آن في حد منها فتلك الحركة باعتبار استمرار ذاتها وسيلانها النسبي
تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانها لما ارتسم نسبة المتحرك الى الحد الثاني في الخيال
قبل ان يزول عنه نسبة المتحرك الى الحد الاول وهكذا ارتسام نسبة المتحرك الى الحد الثالث قبل زوال النسبة الى الحد
الثاني يتخيل امر ممتد منطبق على المسافة كما يحصل في الحس المشترك من القطرة النازلة او الشعلة الجوالة
امر ممتد فيرى ويتخيل تلك القطرة النازلة خطا مستقيما وتلك الشعلة الجوالة خطا مستديرا بل دائرة كاملة والحركة
بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم اي التخييل ولا يخفى ان مراد المعلم الاول من تقسيم الحركة الى التي بمعنى التوسط والتي
بمعنى القطع ليس مختصا في الحركة الاينية كما يتوهم من لفظ حدود المسافة بل الحركة الوضعية والحركة الكيفية والحركة الكمية
وساير الحركات كلها منقسمة الى هذين القسمين فكل وضع من الاوضاع الغير المتناهية بمنزلة حد من حدود
المسافة وقس عليه ساير الحركات في ساير المقولات تدبر فيه تدبرا والزمان مقدار ذلك الامتداد اي الامر الممتد
الموهوم المعبر عنه بالحركة بمعنى القطع وكما لا اجزاء للزمان بالفعل لا اجزاء لذلك الامتداد ايضا بالفعل ثم ان هذه الحركة
الوضعية الفلكية المعبر عنها بالحركة بمعنى القطع تستتبع حركة المواد العنصرية اي تجعل تبعيتها المواد العنصرية
متحركة في كيفيتها المحسوسة والاستعدادية حركة واحدة مستمرة على منوال واحد ويحصل بهذه الحركة الكيفية
العنصرية الصور النوعية المعدنية والنباتية والحيوانية وكما لا اجزاء فيها اي في الحركة الوضعية الفلكية بالفعل كذلك
ليس في هذه الحركة الكيفية العنصرية ايضا جزء بالفعل فنسبة الصور المتعاقبة اي نسبة تلك الصور المتعاقبة الحاصلة
بالحركة العنصرية الى الحركة تلك المواد العنصرية نسبة الاجزاء المفروضة اي كنسبة الاجزاء المفروضة في حركات الافلاك
وفي الزمان اليهما اي الى حركات الافلاك والى الزمان بل نسبة تلك الصور المتعاقبة الى حركة تلك المواد العنصرية نسبة
الالوان اي كنسبة الالوان المتعاقبة وكنسبة الكميات المتعاقبة الى الحاصلة للاجسام في الحركة اي في حركتها الكيفية والكمية
اليهما اي الى الحركة الكيفية والكمية للاجسام انما اضرب عن تشبيه نسبة الصور المتعاقبة الى حركة تلك المواد العنصرية
بنسبة الاجزاء المفروضة في حركات الافلاك وفي الزمان اليهما الى تشبيه نسبة تلك الصور الى حركة تلك المواد بنسبة الالوان
المتعاقبة والكميات المتعاقبة الى الحركة الكيفية والحركة الكمية لان مشابهة تلك الصور بالالوان والكمية اكثر من
مشابهتها بالاجزاء المفروضة في الحركة الفلكية والاجزاء المفروضة للزمان من وجوه احدها ان الاجزاء المفروضة في الحركة
الفلكية وفي الزمان حركات وازمنة بخلاف الصور والالوان والكميات الحاصلة من الحركة الكيفية والكمية للاجسام

فاستمرارها

والكيفيات

فانما ليست بحركات بل هي حاصلة بالحركة وثانيها ان كل واحد من الصور والالوان والكيفيات محسوسة بالحواس
الظاهرة بخلاف الاجزاء المفروضة في الحركة الوضعية الفلكية وفي الزمان فانها غير محسوسة وثالثها ان كل واحد من
الصور والالوان والكيفيات حاصلة بسبب حركة الاجسام العنصرية بخلاف الاجزاء المفروضة للحركة والزمان
وهو ظاهر الى غير ذلك من الوجوه ومن جملة تلك الوجوه ما اشار اليه بقوله فكما لا وجود زمانيا لتلك الالوان في الحركة
الكيفية بالفعل والكميات في الحركة الكمية هذا اشارة الى ما هو المشهور من ان الاعراض لا بقاء لها انين بل في كل آن
تزول وتتجدد امثالها كذلك لا وجود زمانيا لتلك الصور ايضا بالفعل هذا اشارة الى ما ذهب اليه المحققون من ان الجواهر
ايضا كالاعراض في انها لا بقاء لها زمانا بل هي ايضا تتجدد في كل آن وما يترا من استمرار بعض الصور بقاؤه زمانا بل
ازمنة كثيرة بمنزلة ما يترا من استمرار الكيفية والكمية في الحركتين المذكورتين يعني الحركة الكيفية والحركة الكمية
فان شيئا منهما اي من الكيفيات والكميات لا يستمر ولا يبقى زمانا بل انما يتجدد في كل آن ولكن لما لم يظهر التفاوت بل الحس
بين ما زال وبين مثله الذي يتجدد لو لم لقلة التفاوت بينهما فيخيل اليه اي الى الحس انه بل انه بعينه لا مثل وشبه الذي
يتجدد مكانه امرا واحدا مستمرا فافهم فانه ابعد من تفاريق العصى ثم اعلم انه لما قال ان الامتداد الزماني مع جميع ما يقارنه
شان من شئونه سبحانه يحيط بجميع الشئون المتعاقبة وتوهم منه ان الشئ من الشئون متعاقبة عليه بمعنى انه يغيب
عنه وتحضره شان آخر ثم يغيب ذلك ويحضر آخر لهذا الوهم تعالى منزه عن ان يغيب عنه شئ فاراد ان يدفع ذلك التوهم
فقال الى المحقق ثم اذا سمعت المذكور كما للعلم وعظمة احاطته بجميع الاشياء انفا قد وجدت وعلمت يقينا ان التعاقب
الواقع في الشئون انما هو باعتبار حضور حدود ذلك الامتداد وغيبتها اي غيبة تلك الحدود بالنسبة الى الزمانيات
الواقعة تحت خيطة اي تحت خيطة الزمان اي بالنسبة الى اهل عالم الملك الذين بسبب مرور اجزاء الزمان عليهم
يتغير عليهم الاحوال ويتبدل عليهم الماضي والحال والاستقبال واما المراتب العالية عليها اي على الزمان كالعقول
فلا تعاقب لحدود ذلك الامتداد بالنسبة اليها اي الى تلك المراتب العالية لانها غير واقعة تحت خيط الزمان حتى يكون
بعض حدوده بالنسبة اليها اي الى تلك المراتب العالية حاضر او بعضها غائبا فهي حال كون تلك الحدود مجتمعة بالجيم والواو والراء المهملة
وفي بعض النسخ متجاورة بالحاء والراء المهملتين والتاء المثلثة وما للنسختين واحد يعني حال كون تلك
الحدود مجتمعة في الحضور لديها اي لدى المراتب العالية ولما كانت تلك المراتب في الاحاطة بالزمان وما يقارنه كذلك
مع انها ايضا من شئونه سبحانه فما ظنك باعلى شئونه واعلى العوالي عنده يكون صباح ومساء اذ الصباح عبارة عن
غيبوبة الليل وحضور النهار والمساء عكسه وهو سبحانه منزه عن ان يغيب عنه شئ قال في الحواشي اعلى شئونه اعلى العوالي هو الحق

النهار

جل جلاله وعم نواله

جل جلاله وعم نواله الشئون جميعها اشد بعد العالي فمعنى اعلى شئونه اعلى العوالي فانه يحيط بجميع اللاهوت
والعالي فكيف يغيب عنه شئ او ينتظر الشئ تعالى عن ذلك علوا كبيرا قال في المتن نشبه اي هذا تشبيه المعقول بالمحسوس اذا
انت امتداد المختلف الاجزاء في اللون كخيط او خشبة اختلف اللون في الاجزاء ثم امررته اي امررت ذلك الخيط او الخشبة في محاذاة
ذرة اي نملة صغيرة جدا او غير ذلك اي غير الذرة مما يضيق رؤيته عن الاحاطة بجميع ذلك الامتداد الملون بالالوان المختلفة
البتة تلك الالوان اي الاجزاء الملونة بالالوان المختلفة متعاقبة متبادلة في الحضور لديها اي لدى تلك الذرة الاستفهام
انكارية بمعنى اذا امررت ذلك الخيط على ذات الذرة فلا شبهة في ان تلك الالوان تكون متعاقبة متبادلة في الحضور لدى
تلك الذرة لا مجتمعة لضيق نظرها لعجزها عن رؤية الكل مجتمعة متساوية في بعد فيراليس في الحضور لديك مجتمعة ويمكن ان
يكون حالا من المستتر في متعاقبة اي لا شبهة في كونها متعاقبة لدى تلك الذرة حال كونها متساوية مجتمعة في الحضور لديك
لقوة احاطتك اي لقوة احاطة نظرك بالجميع فاعتبروا يا اولي الابصار فان حالكم في العجز عن الاحاطة بجميع حدود ذلك الامتداد
الزماني مجتمعة كحال تلك الذرة في العجز عن الاحاطة عن رؤية تلك الالوان مجتمعة بل عجزكم ازيد من عجزها بمراتب
غير متناهية لان نسبتها الى تلك الالوان نسبة المتناهي الى المتناهي ونسبتكم الى تلك الحدود نسبة المتناهي
الى غير المتناهي فاحاطة رؤيتها بتلك الالوان مجتمعة اقرب الى الامكان من احاطة ادراككم بتلك الحدود
مجتمعة ومع ذلك هي في غاية العجز عن رؤيتها اولا يمكن لها تلك الرؤية فما ظنكم بكم في الاحاطة بتلك
الحدود وانتم اعجز منها وان حال المراتب العالية [illegible] في القوة على الاحاطة بالامتداد الزماني بجميع
حدوده الغير المتناهية مجتمعة كحالكم في القوة على رؤية تلك الالوان مجتمعة بل قوة المراتب العالية على الاحاطة
بتلك الحدود ازيد بمراتب غير متناهية على قوتكم على الاحاطة بتلك الالوان لان المراتب العالية لاجل انها مجردة
عن العلايق والعوايق المادية نسبتها الى جميع الامكنة والازمنة على السوية فليس مكان بالنسبة اليها اقرب
ولا زمان بالنسبة اليها ماضيا ولا زمان مستقبلا ايضا ليس ادراكها لتلك الحدود محتاجة الى آلة تدرك بها بخلاف
ادراككم لتلك الالوان فانكم محتاجون في رؤيتها الى الحاسة البصرية ولا تقليب الحدقة من اول ذلك الخيط الملون الى آخره
حتى تحيطون بجميع تلك الالوان ومع ذلك انتم قادرون على رؤيتها مجتمعة فما ظنكم بالمراتب العالية في ادراك تلك
الحدود فاذا كان هذا حال المراتب العالية في القوة والقدرة على الاحاطة بجميع تلك الحدود فما ظنكم بالله العالم الغالب
القوي القادر الذي علم جميع الاشياء وغلبة جميع الغالبين وقوة جميع الاقوياء وقدرة جميع القادرين مقدار قطرة
من بحار علمه وغلبته وقوته وقدرته فهو جل جلاله وعم نواله عالم بجميع جزئيات العوالم وكلياتها مجتمعة في مكانه وزمانه

مجتمعة

الحدود

مع ان

الكفار نسخ اصل

علمها تفصيليا ازليا ابديا لا فيه تغير ولا تبدل فاذا تقرر هذا فقد تبين ان مراد الحكماء بقولهم ان الله عالم بالجزئيات
المتغيرة على وجه كلي لا على وجه جزئي ليس الا ما بينه صاحب المحاكمات من انه تعالى لا يعلم الجزئيات من حيث ان بعضها
واقع في الماضي وبعضها في الآن وبعضها في المستقبل بل يعلمها متعالية عن الدخول تحت الازمنة ثابتة ابد الدهر وهذا
كما انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه الامكنة قريبا وبعضها بعيدا
وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها
ماضيا وبعضها حالا وبعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة في الزمان فالموجودات من الازل الى الابد معلوم
له تعالى كل في وقته وليس في علمه كان وكائن وسيكون بل هي بجملتها دائمة حاضرة عنده في اوقاتها بلا تغير اصلا انتهى كلام
صاحب المحاكمات ويعلم منه ان مرادهم بقولهم انه تعالى ليس عالما بالجزئيات على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي انه تعالى
ليس عالما بها كعلمنا فان علمنا بجزئي واحد في يوم واحد يتغير بتغيرات كثيرة كعلمنا باحوال زيد مثلا فانا نعلم في النهار
انه نائم ثم يتغير ذلك العلم ونعلم مستيقظا قاعدا ثم يتغير ذلك العلم ونعلم قائما وافقا ثم يتغير ذلك العلم ونعلم ماشيا في الاسواق
وان علمه تعالى بجميع تلك الاحوال المجتمعة كل في وقتها ازلي ابدي لا تغير فيه اصلا وقد سمع عن بعض المحققين انه قال
بل علمه تعالى بجميع الاشياء كليها وجزئيها جزئي تفصيلي والعلم الكلي ليس الا لمن هو عاجز عن الاحاطة بجميع افراد
الكلي فيحكم حكما اجماليا كليا ان كل ما كان فردا لهذا الكلي فحكمه كذا واما الحق تبارك وتعالى لما كان محيطا بجميع تلك
الجزئيات وكلها حاضرة عنده فعلمه بكل واحد منها على التفصيل علم جزئي فتفطن وتمسك به وانما اطنبنا الكلام في
هذا المقام لانه من مزال الاقدام قال في المتن كشف غطاء قال في الحواشي وجه العنوان ههنا مستغن عن البيان لا ينبغي
في المتن حيث قال في المتن عساك في طي هذا الوطاء قد انكشف لك الغطاء عن وجه المقصود واطلعت على نقابي اسرار
اي على اسرار نقبت هي المقصودة ههنا واضافة نقابي الى الاسرار من قبيل جرد قطيفة ذهب الاخفش الى ان الكاف
في عساك ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وهو فاعل عسى وذهب سيبويه الى ان عسى ههنا محمول على لعل للتقارب في
المعنى فالكاف ضمير منصوب واقع في موقعه والاخفش انما تصرف في الضمير وسيبويه في عامله فمعنى عساك عند الاخفش بمعنى
عسيت وعند سيبويه بمعنى لعلك ولكل وجهة وانت خبير بانه لو قال عساك في بسط هذا الوطاء لكان اوفق بما هو المراد ههنا
اذ المراد عساك قد انكشف لك الغطاء في المبحث السابق على هذا المبحث وانت تعرف ان المبحث السابق معنون ببسط
وطاء لا بطي وطاء وهذا ولكن لك ان تقول لعل مراده رحمه الله بقوله عساك في طي هذا الوطاء عساك حين بسط الوطاء
قد انكشف لك الغطاء عن وجه نقابي الاسرار المستورة في طيه اذ لا شبهة في انك اذا بسطت وكشفت الثوب المطوي فلا

بعض

جرد قطيفة

ينكشف

ينكشف لك ما هو المستور في مطاويه انتهى والحاصل انك حين بسط الوطاء قد انكشف لك الغطاء واطلعت في طي ذلك الوطاء
على اسرار نقبت فيه ثم ينكشف الآن اي الآن تاليف هذه الرسالة قناع الاجمال فاعل ينكشف واضافة القناع الى الاجمال بيانية
وقوله عن جمال حقايقها متعلق بقوله ينكشف وضمير حقايقها راجع الى نقابي الاسرار واستطلعت معطوف على اطلعت
طوالع انوار لفظ طوالع منصوب على انه مفعول استطلعت واضافته الى الانوار كاضافة نقابي الى الاسرار اي شاهدت
انوارا طالعة ثم لم تطلع تلك الانوار قبل هذا اي قبل هذا الزمان الذي هو عبارة عن زمان تاليف هذه الرسالة من
مشارقها متعلق بقوله تطلع والضمير راجع الى الطوالع انوار منها اي من تلك الاسرار والانوار وجه احاطة علم الاول تبارك
وتعالى وفي بعض النسخ منها وجه احاطة العلم باللام وتوصيفه بالاول لا باضافته الى الاول والمال واحد فتامل فيه
اي منها الاستدلال على ان علمه تعالى محيط بالماضي والمستقبل والحال على نحو واحد على طريق يتعالى ذلك العلم ويتقدس
عن التغير والتبدل والاولى بيني رحمه الله ذلك الاستدلال حيث قال في الحواشي قوله منها وجه احاطة علم الاول اه اي
لما تبين في باب بسط وطاء ان الحوادث لا تعاقب لها بالنسبة الى الله تعالى بجميع الحوادث اي فقد علم ان جميع الحوادث
حاضرة لديه مجتمعة من غير ترتب وتعاقب ومضي واستقبال فهو تعالى اي فقد ثبت انه تعالى عالم بكل واحد منها اي من
تلك الحوادث في وقتها على التفصيل ازليا ابديا من غير تبدل في ذلك العلم المحيط اصلا بخلاف علمنا بكون زيد مثلا غنيا في
الزمان الماضي فان ذلك العلم قد يتغير ويتبدل بعلم اخر وهو العلم بكونه فقيرا في الزمان المستقبل اذ كما ان اجزاء الزمان
غير قارة بالنسبة الينا بل يوجد منها جزء اخر بالنسبة الينا كان زيد غنيا فيه ثم ينعدم ذلك الجزء مع غناه ويوجد جزء آخر منه
وهو فقير فيه واما المبدأ الاعلى تبارك وتعالى فلا يزال عالما بالوصفين المذكورين له كل في وقته لعدم تبدل اجزاء الزمان
بالنسبة اليه لكونها مجتمعة حاضرة لديه وهذا لا ينافي القول بانه تعالى كل آن في شان لان جميع الآنات والشؤون حاضرة
لديه وهو سبحانه يعلم مضيها اي مضي جميع الاوقات والازمان وما فيها من الحوادث واستقبالها ومضيها بالنسبة
الينا ايضا من غير اتصافها اي اتصاف تلك الاوقات وما فيها بالنسبة اليه تعالى بشيء من الماضي والاستقبال لكونها حاضرة
لديه والنسبة السابقة هو تشبيه الامتداد الزماني مع ما يقارنه من الحوادث الكونية بالخيط الملون بالالوان المختلفة (?)
اقرب تمثيل في تقريب ذلك الى الافهام ومحصل الكلام في هذا المقام ان العلم علمان علم ازلي ابدي بلا زوال ولا تبدل وانتقال
وهو علم المبدأ الاعلى تعالى شانه وكذا علم المبادي العالية وعلم حادث متجدد متبدل بتجدد الاوقات والازمان
وهو علم ما سواها وانت خبير بان هذا انما هو بحسب النظر الاول واما بحسب النظر الثاني فالعلم واحد وهو بالنسبة الى الحق (?)
ازلي ابدي لا فيه تغير ولا تبدل وبالنسبة الى التعينات والتشخصات الاعتبارية حادث وزائل ومتغير ومتبدل فالعلم

واحد متصف بكونه ازليا ابديا باو بكونه حادثا زائلا تنقص اسنبدلا باعتبار اخر بل بعض التعينات مجهول بعض ما علم التعين
الآخر وعالم ببعض ما يجهله التعين الآخر كذا يستفاد من كلام المصنف في بعض تصانيفه قال في المتن فانه لم يظهر على
كثير من اهل الجدال وفي بعض النسخ فانه مما خفي على كثير من اهل الجدال ومآل النسختين واحد وهو انه اى احاطة
علم الله تعالى بالماضي والمستقبل والحال على الطريق المذكور لم يظهر على كثير او مما خفي على كثير من اهل الجدال وهم ارباب
الفكر والنظر اى ارباب الاستدلال فانهم محضوا الاعتماد على الاستدلال وتوغلوا في البحث والجدال حتى تاهوا في تيه الضلال
ودوروا دائرة القيل والقال فقال بعضهم انه تعالى لم يعلم الجزئيات المادية بل علمه منحصر في العلم بالكليات وبالجزئيات
الغير المادية وقال بعضهم ان علمه تعالى بجميع الكليات والجزئيات ازلي ابدي لكن تعلقه بالجزئيات المادية حادث وذهب
بعضهم الى نفي الصفات عنه تعالى حتى صفة العلم الى غير ذلك مما ادى الدليل اليه وطائفة اخرى من الناس لم يعتمدوا على
النظر والاستدلال ولم يجزموا على شيء من الاحكام والاحوال بل قالوا الكل ذلك وهم في وهم وخيال في خيال ولعل اشار
المصنف بهذه العبارات الى ما هو مذهب من قال ان العلم قديم والتعلق حادث وهو مذهب بعض المتكلمين حيث قال في الحواشي
على قولنا تاهوا في تيه الضلال ودوروا دائرة القيل والقال حتى ان المتكلمين قالوا ان العلم قديم والتعلق حادث ولا
يخفى ان بناء القول بحدوث تعلق العلم يفضي الى نفي علمه تعالى بالحوادث في الازل لان العلم ما لم يتعلق بشيء لم ينكشف
صاحبه اى صاحب البصر بكونه مبصرا اياه اى ذلك الشيء بالفعل بل انما هو مبصر اياه بالقوة بمعنى انه من شأنه ان يبصره
والحاصل ان انكشاف الشيء المعين اى كونه منكشفا معلوما بالفعل لا بد فيه من تعلق العلم به والا لا يكون ذلك الشيء
المعين منكشفا معلوما بالفعل ولا يكفي فيه اى في كون الشيء منكشفا معلوما بالفعل حصول صفة العلم الذي هو ثبوت
للعالم من غير تعلقه اى بذلك الشيء المعين والا اى وان كان مجرد حصول صفة العلم كافيا في كون الشيء معلوما بالفعل
لكان الواحد منا حالة ذهوله عن الاشياء عالما بها وهو باطل ولكنه لذلك اى لاجل ان العلم ما لم يتعلق بالشيء لا يكون
ذلك الشيء معلوما انكروا علمه تعالى بالجزئيات المادية على الوجه الجزئي فانهم قالوا ان كل واحد من الجزئيات الحادثة قبل
وجوده لم يتعلق علمه تعالى بوجوده والا يلزم الكذب في علمه تعالى عن ذلك علوا كبيرا واذا وجد تعلق العلم على الوجه الجزئي
بوجوده يلزم ان يتعلق العلم بعدمه بعد فنائه فيلزم التغير والتبدل في علمه وهو نقص في حقه فنفوا علمه تعالى بها على الوجه الجزئي
وجميع ذلك قول المتكلمين بقدم العلم وحدوث التعلق وقول الحكماء بنفي علمه تعالى بالجزئيات ليس الا لعدم اطلاعهم
على جلية الامر الذي اطلعت عليه في باب بسط وطاء فتذكره قال في المتن ومنها اى من تلك الاسرار والانوار التي اطلعت و
عليها في باب بسط وطاء كيفية وجود الحوادث الكونية وزوالها بالجر عطف على وجود الحوادث اى كيفية زوالها قال في الحواشي

فان وجودها

فان وجودها عبارة عن حضورها لدينا وزوالها عبارة عن غيبوبتها لدينا هكذا في بعض نسخ الحواشي وفي بعضها فان
وجودها عبارة عن انقراضها باعتبار حضورها لدينا وزوالها عبارة عن انقراضها باعتبار غيبوبتها بالنسبة الينا وآل
النسختين واحد لان الانقراض بالقاف معناه الابانة والظهور يعني ان الوجود عبارة عن ابانتها وظهورها باعتبار حضورها
لدينا يعني قوله في النسخة الاولى فان وجودها عبارة عن حضورها لدينا لان الانقراض بالقاف معناه الانقطاع والانصرام بمعنى
ان زوالها عبارة عن انقطاعها باعتبار غيبوبتها بالنسبة الينا وهذا ايضا معنى قوله في النسخة الاولى وزوالها عبارة
عن غيبوبتها بالنسبة الينا ومحصل الكلام في النسختين ان حدوث الممكنات ووجودها عبارة عن حضورها لدى
الزمانيات بعد ما لم تكن حاضرة لديهم وان زوالها وانعدامها عبارة عن غيبوبتها بالنسبة اليهم بعد ما كانت حاضرة
لديهم وكل ذلك بسبب تعاقب اجزاء الزمان مع ما فيها عليهم واما بالنسبة الى المراتب العالية فلا حدوث ولا زوال
لشيء من الممكنات بذلك المعنى لعدم تعاقب اجزاء الزمان بالنسبة اليهم بل جميع اجزائه مع ما فيها متساوية في
الحضور لديهم مجتمعة ازلا وابدا فافطن كما اعلى شواهق العوالم ليس عنده مساء ولا صباح وجميع هذه المعاني بينت
تفصيلا وتمثيلا في باب بسط وطاء فقوله في الحواشي فان وجودها عبارة عن ذا وزوالها عبارة عن ذا في الحقيقة
تعليل وتحقيق لكون كيفية وجودها وزوالها من الاسرار والانوار التي بينت في ذلك الباب فتفطن ثم اراد ان
يشير الى زيادة تحقيق في هذا المقام فقال فاذا حضورها وغيبوبتها بالنسبة الينا الى الآن الزمان المشار اليه اى الامر
الذي نشير اليه بقولنا انا امر متعين موهوم واقع بين طرفي المنقضي والآتي اعني بين آخر الماضي واول المستقبل كالآن المفروض
المفروض في وسط الزمان الممتد وكالحركة الحاضرة المفروضة في وسط الحركة الامتدادية فالآنات اى آناتنا ايضا من جملة
الحوادث الكونية الزمانية واذا كان الامر كذلك فكل ما قارن من حدوده المفروضة اى كل حد من الحدود المفروضة الحوادث
قارن بحد مفروض من آناتنا فهو اى فذلك الحد المقارن بحد مفروض من آناتنا حاضرة لدينا واما ما سواه اى ما سوى
الحد المقارن بحد من آناتنا فان انقضى ذلك الماسوى قبل ذلك الآن الحاضر الذي نحن فيه بالمقارنة بحد مفروض من الآنات
اى من آناتنا فهو اى فذلك الحد المنقضي بالمقارنة قبل ذلك ماض بالنسبة الينا وان لم ينقض بعد بالمقارنة وسينقض فهو مستقبل
فان كان زماننا محيطا بجميع زمان حادث ازلا وابدا فهو حاضر لدينا ونحن حاضرون لديه في ذلك الزمان قال في المتن والتخلص
اى من تلك الاسرار والانوار التخلص عن الشبه التي تلزم على تحقيق حسب حالها اى حال الحوادث من وجودها وزوالها المرتب
حالها علة وجودها وعلة زوالها حسب ما يذكر التصريح به في الحاشية بهذا الكلام ان شاء الله تعالى ولم يتصد المصنف بقوله
ومنها اى ومنها اللازم التخلص عن تلك الشبه من لوازم البحث السابق عليه اعني مبحث بيان كيفية وجود الحوادث وزوالها الانة

الذي بين كيفية وجودها وزوالها فقد اندفعت الشبه التي ترد على تحقيق سببها على طريق النظر والاستدلال بمعنى الحكماء ولما
كان هذا المبحث من لوازم ذلك المبحث فصار كأنه من تتمته فلا يناسب جعله مبحثا برأسه حتى يصدره بقوله منها على سنن
المباحث الاخر وعن التكلفات عطف على قوله عن الشبه اي منها التخلص عن الشبه وعن التكلفات الشاقة التي التزموها
اي يلتزمها المتأخرون من الحكماء في ذلك التخلص او تحقيق سببها والمثال الواحد للجار والمجرور في قوله على النحو الذي يلايم
طباعهم ويوافق ما قرع من صماخ كلمات الائمة منهم الغابرين اي الماضين المتقدمين اسماعهم بالنصب مفعول قرع متعلق
بقوله يلتزمون حق قوله من صماخ بيان لما قرع وما في قوله بما لا يخفى شناعته بيان ايضا من كلمات الائمة اي يلتزمون كلماتهم
حال كون تلك الكلمات مما لا يخفى شناعته على من خلص ذائقته عن مرارة الزلال عن مرارة الجدل عن شكوه ومن الفتن
علم وسلم بصيرته عن غشاوة الامتراء اي عن ظلمة الشكوك والريوب بهذا حل عبارة المتن وقد كتب رحمه الله على
هذا المقام حاشية مبسوطة كافلة لذكر امهات صعوبات الحكماء في اقصى المقاصد واعلى المراتب اعني ربط الممكن بالواجب
وشاملة للاشارة الى الطريق ومحتويه على تلك المارب والاسئلة والايرادات الواردة على كل منهج والادلة على
الاجوبة عن تلك الايرادات والاسئلة ومائلة الى ترجيح مذهب اهل الحق والتحقيق اعني ترجيح مذهب الصوفية الوجوديين
القائلين بوحدة الوجود على سائر المذاهب فيشير رحمه الله في هذه الحاشية الى تقوية هذه الاسئلة الواردة على اهل تلك
المذاهب والى تزييف الاجوبة التي اجابوا بها عن تلك الاسئلة فالحق ان هذه الحاشية لكونها مشتملة على تلك المباحث الدقيقة
في المطالب العالية الابية عن مدارك كثير من المنتهين [illegible] فضلا عن مدارك المبتدئين تستحق لان يتوجه
اليها كل لبيب فاسئل الله الذي خلق الاسباب ان يوفقني بجاه الخضر شرح قلة بضاعتي وعدم استطاعتي ان اشرحها
شرحا يكشف على المبتدئين من اصحاب التحصيل خباياها ويسهل عليهم ابانتها انما اشرع في المامول وعلى الله
التوكل في تيسير المسئول وحسن توفيقه قوله قال في الحواشي والتخلص عن الشبه التي تعتري ان تحقق وجود سبب الحادث
مبحث مشكل في الحكمة الرسمية وذلك اي كونه مبحثا مشكلا حق لان سبب وجوده اي العلة الموجبة لوجوده ان كانت
قديمة بالذات او بالزمان يلزم قدم الحوادث بالزمان ضرورة امتناع تخلف المعلول عن العلة الموجبة له وان كانت
حادثة يلزم الدور او التسلسل لانا ننقل الكلام الى علة تلك العلة الحادثة فان كانت قديمة يلزم قدم تلك العلة التي فرضناها
حادثة هذا خلف وايضا يلزم قدم الحوادث وان كانت حادثة يلزم الدور ان رجع التوقف او التسلسل ان ذهب الى غير النهاية
وهو ظ فاجابوا اي اجاب الحكماء عن ذلك الاشكال الذي اشار اليه بقوله ان كانت قديمة يلزم كذا وان كانت حادثة يلزم
كذا باستناد الحوادث اي بان الحوادث مستندة في وجودها الى اسباب معدة لها اي للحوادث غير متناهية تلك الاسباب المعدة

بلاغات

بلغ

مقوله

ممتنعة الاجتماع اي ممتنعة اجتماعها في الخارج وهي اي تلك الاسباب المعدة الغير المتناهية الممتنعة الاجتماع هي
الاوضاع الفلكية المتحصلة بحركتها السرمدية وكل كل وضع من تلك الاوضاع الغير المتناهية مسبوق بغيره
اي بوضع اخر غير ذلك الوضع لا الى نهاية وزعموا ان التسلسل في الامور الغير المجتمعة في الخارج جائز يعني لما اجاب
الحكماء عن ذلك الاشكال باستناد الحوادث الى اسباب معدة لها غير متناهية اعترض عليهم المتكلمون بان هذا
موجب ومستلزم للتسلسل والتسلسل باطل ببرهان التطبيق الموضوع لابطال التسلسل فاجاب الحكماء عن
هذا الاعتراض بانا زعموا ان هذا التسلسل غير باطل لانه في الامور الغير المجتمعة في الخارج جائز لعدم اجتماعها
في الخارج فلا يتمكن العقل من التطبيق بينها يعني لاجل عدم اجتماع احادها في الخارج لا يقدر العقل على التطبيق
الذي هو مدار البرهان التطبيقي الدال على استحالة التسلسل عندهم وانت خبير بانه اي بالفساد الذي في هذا
الجواب المبني على زعمهم الفاسد لان عدم اجتماعها في الخارج لا يدل على امتناع التطبيق العقلي الراجع الى فرض
الانطباق بينها يعني ان الانطباق بين احاد السلسلتين انما هو بفرض العقل والعقل كما انه قادر على فرض
معنى الانطباق بين الاحاد المجتمعة في الخارج كذلك قادر على فرض الغير المجتمعة في الخارج والتسلسل مطلقا باطل سواء
كان في الامور المجتمعة في الخارج او في الامور الغير المجتمعة فيه وايضا في جوابهم باستناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية
نظر لانه يعود ان كل واحد من الاوضاع الفلكية والحركات التي بها يتحصل تلك الاوضاع ايضا حادثة فلما استند
الحوادث الكونية الى الاوضاع الفلكية والاوضاع الفلكية الى الحركات الفلكية لا بد من استناد الحركات الى شيء اخر
(ولا يمكن) لكونها حادثة كما عرفت استنادها الى الواجب بلا واسطة للزوم قدمها فلا بد من استنادها الى شيء صادر عن الواجب
ليكون واسطة بينها وبين الواجب ولما كانت اوائل الصادرات عن الواجب هي العقول المجردة وهي قديمة عندهم
وثواني الصادرات هي الافلاك بلا واسطة وهي ايضا قديمة عندهم فكيف يتصور صدور الحوادث عنها اي عن العقول
بلا واسطة او بواسطة الافلاك التي هي ايضا قديمة كما عرفت والحال ان الصادر عن القديم يلزم ان يكون قديما ايضا
كما عرفت وكيف يتصور ارتباط تلك الحوادث بتلك الامور القديمة في سلسلة العلية في اولها اي قصد الحكماء التفصي عن
ذلك الاعتراض الذي اشار اليه بقوله وايضا لما كانت اوائل الصادرات الخ بان الحركة الفلكية لها جهتان اي حيثيتان
احديهما حيثية ذاتها وهي كون الجسم الذي هو الفلك بحالة يصح ان يفرض له في كل ان من الانات المفروضة في الزمان
فرد من الاوضاع غير المفروض في الان السابق واللاحق ويعبر عن هذا المعنى اي عن كون الفلك بهذه الحالة بالتوسط
بين الاوضاع والمشهور ان الحركة بمعنى التوسط وهو الحركة الفلكية بهذا الاعتبار قديمة مستمرة من الازل الى الابد ويلزم

نطبيقها

الانطباق بين الاحاد

من استمرار اختلاف نسب المتحرك الى تلك الاوضاع فهي اعني الحركة باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الاوضاع
سيالة فباعتبار استمرارها وسيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع واليه اشار بقوله
والثانية اي الجهة الثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي الحركة بهذا الاعتبار اي باعتبار حيثية تلك النسب حادثة ضرورة
ان النسب المفروضة لها بحسب القرب والبعد الحاصل بحسب قرب المتحرك وبعده من النهاية المفروضة في كل آن متعلق
لا بالمفروضة فتتبدل غير النسبة المفروضة لها في آن آخر فالحركة قديمة اي اذا عرفت ان الحركة جهتين احديهما جهة ذاتها وهي
من هذه الجهة مستمرة ازلا وابدا وثانيتهما جهة تلك النسب وهي من هذه الجهة متغيرة متبدلة فقد علمت انها قديمة من
حيث الذات حادثة من حيث العوارض التي هي تلك النسب فهي اي الحركة الفلكية مستندة من حيث الذات الى القديم
الذي هو العقول لكن بواسطة الفلك ولا فساد في استناد القديم الى القديم كاستناد العقول الى الواجب ومن حيث العوارض
التي هي تلك النسب مستندة اليها الحوادث الكونية من الاوضاع الفلكية وغير الاوضاع من الحوادث ولا فساد فيه ايضا مستندة
لانه من قبيل استناد المعلول الحادث الى العلة الحادثة لا الى العلة القديمة حتى يلزم قدم المعلول الحادث بهذا غاية تحريره
ونهاية تهذيبه ولا تفصي عن ذلك الاعتراض مع ان الاعتراض باق بحاله واليه اشار بقوله ولا يخفى على اللبيب ان هذا الكلام
الذي ذكره في التفصي غير منتج اي غير مفيد لذلك التفصي الذي حاوله وهو لقد رايتا في بعض النسخ غير منقح بدلا من
قوله غير منتج ولعله تصحيف من الناسخين بسبب قرب المنقح من المنتج بحسب الصورة على ان مآلهما واحد ثم استدل على
انتاج ذلك الكلام وعدم تنقيحه بقوله فان تلك العوارض التي هي النسب المذكورة اما مستندة الى الذات اي ذات الحركة اي
الحركة من حيث ذاتها والمفروض انها اي الحركة من حيث الذات قديمة فيلزم من استناد العوارض اليها قدمها ويلزم قدم سائر الحوادث
المستندة الى الحركة من حيث تلك العوارض واما مستندة الى مباديها اي الى مبادي الحركة وهي الافلاك والعقول وهي ايضا
قديمة فيلزم قدم العوارض وكذا قدم الحوادث المستندة الى العوارض واما مستندة الى غيرها اي الى غير ذات الحركة ومباديها
فيعود اي غيرها مستند وحدوث تلك العوارض على شيء باطل بالاتفاق فهذا اي هذا المذكور من الاشكال والاجوبة
المنقض عنها والايرادات الواردة على تلك الاجوبة كله في علة وجود الحوادث ولا شك في ان الحوادث كما كانت في
حدوثها وبقائها محتاجة الى العلة الموجدة المبقية فكذلك في زوالها وانعدامها محتاجة الى العلة المزيلة المعدمة اذ فكذلك و
الممكن لا يقتضي شيئا من الوجود والعدم بل يحتاج في كليهما الى علة غير ذاته اما علة وجودها فقد عرفت ما فيها من
الاشكالات والاجوبة عنها والايرادات الغير المندفعة على تلك الاجوبة واما علة زوالها اي زوال الحوادث وانعدامها
بعدما كانت موجودة ففيها ايضا اشكال بل اشكالات صعبة لان سلسلة الحوادث المتعاقبة المنتهية الى ذلك

الحادث

الحادث الذي فرضنا زواله اي الجزء الاخير من العلة التامة لوجود ذلك الحادث عند عدمه بمعنى ان جميع تلك الحوادث المتعاقبة
المنتهية اليه لها مدخل في وجود ذلك الحادث باعتبار وجودها السابق وعدمها الطاري على وجودها فاذا وجد ذلك
الحادث فلا يمكن زواله الا بزوال العلة التامة اذ ما دامت العلة التامة لوجود الشيء باقية بحالها فوجود ذلك الشيء
واجب وزواله ممتنع كما تقرر في موضعه بالبراهين وعلته التامة مركبة من المبادي القديمة ومن تلك الحوادث المتعاقبة
من حيث انها اي ان كل واحد منها كانت موجودة ثم صارت معدومة كما هو شان العلة المعدة لوجود المعلول ولا جهة
في ان زوال المبادي القديمة محال وكذا زوال تلك الحوادث من هذه الحيثية اي حيث انها كانت موجودة ثم صارت معدومة
فانها اي تلك الحوادث الى الابد متصفة بانها صارت معدومة بعدما كانت موجودة وهي بهذا الاعتبار اي من هذه الحيثية
كانت متممة للعلة التامة لوجود ذلك الحادث وزوالها بهذا الاعتبار محال فزوال ذلك الحادث الذي هو معلول ايضا محال
والا فيلزم زوال المعلول مع بقاء العلة التامة على حالها وذلك بين البطلان عند هذا ملخص احد الاشكالات الواردة
على بيان علة زوال الحادث بعدما كان موجودا فطلبوا اي طلب الحكماء التخليص عنه اي عن هذا الاشكال بان تلك
السلسلة المتعاقبة المنتهية الى ذلك الحادث انما هي علة لوجود ذلك الحادث بشرط انتفاء حادث اخر يعبر عنه بالمانع
من وجود ذلك الحادث فان انتفاء المانع ايضا جزء من العلة التامة لوجود الشيء كما بين في موضعه فاذا وجد الحادث
الاخر المعبر عنه الذي هو المانع من وجود ذلك فقد زالت العلة التامة لوجود ذلك الحادث بزوال جزئها اعني انتفاء المانع
الذي هو معتبر فيها اي في العلة التامة بطريق الجزئية كما عرفت انتفاء فان وجود المانع مستلزم لزوال انتفائه وهو ظاهر ضرورة
امتناع اجتماع وجود الشيء مع انتفائه هذا خلاصة التخليص عن ذلك الاشكال ثم اشار الى الاشكال الاخر على ذلك التخليص
تقوية للاشكال الاول بقوله فان اورد عليه اي على هذا التخليص الذي مداره على القول بان انتفاء المانع ايضا جزء من
العلة التامة لوجود الشيء انه يلزم من القول بان انتفاء المانع جزء من العلة التامة ان يعود ذلك الحادث الذي قد زال
بسبب وجود المانع عند زوال ذلك الحادث المانع الذي هو معتبر فيها اي في العلة التامة اعتبار الجزء في الكل فقوله الذي
هو معتبر فيها صفة زوال الحادث المانع لا صفة الحادث المانع كما يتوهم من ظاهر العبارة في بادي الراي فضمير معتبر راجع الى
زوال الحادث المانع وهو ظاهر فلانه اي عود ذلك الحادث على تقدير كونه اي كون الحادث المانع جائز الزوال وانما يلزم عود ذلك الحادث
عند زوال ذلك الحادث المانع لتحقق العلة التامة بجميع اجزائها حينئذ اي حين زوال المانع وهو ظاهر ان تحقق العلة التامة بجميع
اجزائها مستلزم لتحقق المعلول ضرورة استحالة تخلف المعلول عن العلة التامة فيلزم عند زوال المانع عود المعلول الذي قد
زال بسبب وجود المانع وهذا ملخص الايراد على التخليص عن الاشكال ثم اشار الى دفع ذلك الايراد تقوية للتخليص المذكور

بقوله فلم اى فللطالبين التخليص القائلين بكون انتفاء المانع جزءا من العلة التامة ان يدفعوا ذلك الايراد عن
ذلك التخليص ووجه دفع الايراد بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله بان عدم المانع السابق بنصب السابق على انه صفة
عدم المانع لا صفة المانع يعنى فلهم ان يدفعوا ذلك الايراد ويوجهوا ذلك الدفع بان يقولوا ليس عدم المانع مطلقا جزءا من العلة
التامة بل انما يكون عدمه السابق على وجوده جزءا لها من ذلك الحادث اى العلة التامة لذلك الحادث لا عدمه المسبوق بوجوده
فزواله اى زوال المانع بعد وجوده اى بعد ان كان موجودا لا يصير متمما للعلة التامة لوجود الشئ لما سمعت انفا انه لا يكون
جزءا من العلة التامة الا عدمه السابق على وجوده والحاصل ان زواله بعد وجوده ليس عدمه السابق على وجوده بل انما هو
عدمه المسبوق بوجوده فكيف يصير متمما للعلة التامة لوجود ذلك الحادث الذى فرض عدمه بسبب وجوده من العدم الى الوجود
والوجه الثاني لدفع ذلك الدفع ما اشار اليه بقوله او يقولوا عطف على يقولوا المقدر فى الكلام السابق وقد صرحنا به هناك بقولنا يعنى
فلهم ان يدفعوا ذلك الايراد ويوجهوا ذلك الدفع بان يقولوا ليس عدم المانع مطلقا الخ فنقول ان اتصاف ذلك الحادث بالعدم
بسبب وجود المانع من وجوده يستلزم امتناع اتصافه اى اتصاف ذلك الحادث بالوجود ثانيا وبعد زواله اى زوال المانع من
وجوده بناء على استحالة اعادة المعدوم وبهذا القدر تم الوجه الثاني للدفع المذكور لكن لما كان ههنا مظنة اعتراض
بان يقال اذا زال المانع فقد تحققت العلة التامة لوجود ذلك الحادث بجميع اجزائها وتخلف المعلول عن تحقق العلة التامة
بجميع اجزائها باطل باتفاقهم فكيف يمكن ان لا يعود ذلك الحادث من العدم الى الوجود لعدم زوال المانع من وجوده
اراد ان ينبه على الجواب عن ذلك الاعتراض المظنون فقال والامور المذكورة يعنى السلسلة المتعاقبة المنتهية الى
ذلك الحادث ومبادى تلك السلسلة وانتفاء المانع اى جميع هذه الامور انما تكون علة تامة لوجوده اى لوجود ذلك الحادث
بشرط انتفاء اتصافه اى بشرط انتفاء اتصاف ذلك الحادث بالعدم بعد الوجود وذلك الشرط مفقود ههنا لكون ذلك الحادث
متصفا بالعدم بعد الوجود اذ المفروض انه قد كان موجودا فعدم بسبب وجود المانع ثم زال ذلك المانع فذلك الانتفاء اى
انتفاء ذلك الحادث بالعدم بعد الوجود ايضا جزء اخر من العلة التامة لوجود ذلك الحادث كما ان انتفاء المانع
جزء منها الا ان ذلك الجزء الذى هو انتفاء اتصافه بالعدم بعد الوجود مفقود ح اى حين كان موجودا ثم عدم بسبب وجود المانع
ثم زوال المانع ومحصل الوجه الثاني انه كما لا بد في العلة لوجود المعلول من انتفاء المانع كذلك لا بد فيها من انتفاء اتصاف المعلول
بالعدم بعد الوجود فلا بد فى العلة التامة لوجود المعلول من انتفائين احدهما انتفاء المانع من وجوده وثانيهما انتفاء
اتصاف المعلول بالعدم بعد الوجود وههنا الانتفاء الثاني منتف لان المفروض ان المعلول ههنا متصف بالعدم بعد الوجود
هذا ولا يخفى على المتامل فى تحصيل الوجهين ان الفرق بينهما واضح لان مدار الوجه الاول على تخصيص زوال المانع بكونه عدما سابقا

التامة صح

كان موجودا فعدم بسبب وجود المانع ثم زال المانع فالمعلول صح

على وجوده

على وجوده ومدار الوجه الثاني على تخصيص عدم المعلول بكونه عدمه السابق على اتصافه بالوجود لا العدم المسبوق بالوجود فتفطن
فانه لا اشتباه بين الوجهين وبتحرير مراتب الكلام ههنا تحقيق سبب زوال الحوادث ودفع الايراد الوارد عليه بالوجهين
المذكورين لكن يرد عليه اشكال اخر واليه اشار بقوله لكن يبقى من الايراد المذكور شئ وهو انه يمكن ان يعود صاحب ذلك الايراد
ويقول ان ذلك الحادث المانع من وجود الحادث الذى نحن بصدد بيان علة زواله ايضا يحتاج فى زواله الى
حادث اخر مانع من وجوده يعنى اذا نقل الكلام الى ذلك الحادث المانع فانه ايضا محتاج فى زواله الى حادث اخر
مانع من وجود ذلك المانع وكذا الكلام فى زوال مانع المانع وهكذا الى غير النهاية فاما ان يدوم ذلك المانع من وجود
الحادث الذى نحن بصدد بيان علة زواله يعنى اما ان يختار طالب التخليص ان ذلك المانع لا يزول حتى يحتاج
فى زواله الى غيره بل يدوم الى الابد فيلزم ح عند زوال كل حادث حدوث حادث ابدى مانع من وجود الحادث الزائل
نقيض زواله وهو اى حدوث حادث ابدى عند زوال كل حادث غير لازم عندهم بل غير ممكن فى نفس الامر واما ان يزول
اى واما ان يختار ان ذلك المانع يزول كما هو شان سائر الحوادث فيكون اى فيلزم ح ان يكون هناك اى عند زوال ذلك
المانع حادث اخر مانع عنه اى عن وجود المانع الاول وهكذا الكلام فى زوال مانع المانع فيلزم ان يكون هناك
عند زوال الحادث الاول الذى نحن بصدد بيان علة زواله سلاسل غير متناهية من الحوادث يستند كل واحد
من احادها اى من احاد تلك السلاسل الغير المتناهية الى واحد من احاد السلسلة الاخرى فى زواله وذلك لا يخفى على
المتامل بالتامل الصادق فلا اشتباه فى ان ذلك الحادث المانع عن وجود المانع الاول ايضا معلول السلسلة من الحوادث
متعاقبة منتهية اليه وزواله لا يمكن الا بوجود حادث اخر مانع عن وجوده وكذا الكلام فى زوال مانع ذلك المانع وهلم جرا
فتامل تام الاصابة وهو اى وجود تلك السلاسل الغير المتناهية متعاقبة مستنفى اى ممتنع ح باطل بالبداهة ثم اراد ان يشير الى ما به
يدفع هذه البقية من الايراد فقال والمخلص عنه اى عما بقى من الايراد المذكور ان يقال ان الحادث المانع من وجود
الحادث الذى نحن بصدد بيان علة زواله هو ايضا اى مثل الحادث الذى مقصودنا بيان علة زواله واحد من احاد سلسلة
الحوادث المتعاقبة المنتهية الى الحادث الذى نحن فى طلب علة زواله وكذا الكلام فى علة مانع المانع بالغا ما بلغ لا الى امر خارج
عنها اى عن تلك السلسلة المنتهية الى الحادث الاول المطلوب علة زواله فلا يلزم هناك تعدد السلاسل فضلا عن
ان يكون غير متناهية فتدبر ثم اشار رحمه الله الى تحقيق ان ذلك المانع وكذا مانع ذلك بالغا ما بلغ من احاد تلك السلسلة
لا امر خارج عنها حتى يلزم تعدد السلاسل بقوله فاذا انتفت اى انجرت سلسلة الاوضاع الفلكية الى حادث اى الى وجود
حادث معين هو الحادث الذى نطلب علة زواله كوجود صورة معينة فتلك الاوضاع اى تلك السلسلة من الاوضاع المنتهية الى

الكلام لا صح

المانع صح

وجود الصورة المعينة علة اى جزأ اخيرا من العلة التامة لوجود تلك الصورة المعينة لكن لا مطلقا بل بشرط عدم وجود
الوضع المقتضى لانتفاء تلك الصورة اى بشرط عدم الوضع المانع لوجود تلك الصورة ثم تلك السلسلة الوضعية اى تلك السلسلة
المركبة من الاوضاع الفلكية بعينها تساوقا لعله بوجود ذلك المانع من وجود تلك الصورة المعينة التي هي الحادث الذي نحن في
طلب علة زواله فيوجد ذلك الوضع المانع من وجود تلك الصورة فينتفي تلك الصورة عند وجود ذلك الوضع المانع من وجودها
و تحدث صورة اخرى يقتضيها ذلك الوضع المانع من وجود الصورة الاولى فذلك الوضع يقتضي انتفاء الصورة المتقدمة عليه
و وجود الصورة المتاخرة عنه ثم تساوق تلك السلسلة الوضعية بعينها الى وجود وضع اخر مانع من وجود الصورة الثانية
تلك الصورة الثانية عند وجود ذلك الوضع الاخر وتحدث صورة اخرى ثالثة يقتضيها ذلك الوضع الاخر وهكذا الى غير النهاية
مع انه ليس ههنا تعدد السلاسل فضلا عن ان تكون غير متناهية هذا تمام الملخص من بقية الايراد المذكورة ثم تعلق ذلك
الملخص بقية اخرى من الايراد المذكور ولا يلخص من تلك البقية كما اشار اليه رحمه الله بقوله كما لا تفصى عنه وتلك البقية
ان يعود صاحب الايراد ويقول انا ننقل الكلام الى زوال تلك الصورة المعينة وحدوث صورة اخرى يعني سلمنا ان ذلك
الوضع علة لزوال الصورة المتقدمة ولحدوث الصورة المتاخرة عنه ولكنا ننقل الكلام الى زوال ذلك الوضع اى نطلب علة
زواله وحدوث الوضع اللاحق اى كانت علة لزواله وحدوث الوضع اللاحق فذلك باطل لما تقرر عندهم ان الوضع السابق
بجميعه و زواله علة لحدوث الوضع اللاحق كما يحدث المعلول بوجود المعلول فلو كان حدوث الوضع اللاحق علة لزوال
الوضع السابق لزم الدور فان كان زواله بزوال الوضع السابق يعني وان كان علة زواله بزوال الوضع السابق عليه
فذلك ايضا باطل كيف وقد كان زواله اى زوال الوضع السابق جزأ اخيرا من علة حدوثه اى حدوث ذلك الوضع الذي
نحن نطلب علة زواله كون ذلك الجزء الاخير بجامعا له اى لحدوثه فيلزم من ذلك اعني من كون زوال الوضع
السابق علة كون العلة التامة للحدوث والزوال لحدوث ذلك الوضع وزواله امرا واحدا بعينه ضرورة ان تمام ما فرض
علة لزواله وان ذلك الوضع من المبادى القديمة والاوضاع المتعاقبة وزوال الوضع السابق عليه الوضع الذي فرض
مانعا من وجود تلك الصورة المعينة ومقتضيا لحدوث صورة معينة اخرى هو بعينه علة تامة لحدوث اى لحدوث ذلك الوضع
ولا شبهة في استحالة كون الشيء الواحد بعينه علة تامة لحدوث شيء بعينه ولزواله بعينه وان كان زوال ذلك الذي نحن
نطلب علة زواله بزوال امر اخر خارج عن سلسلة الاوضاع الفلكية اى ليس من نوع الاوضاع وان فرض انه يجب ايضا ان يكون
ذلك الامر معلولا في وجوده او عدمه او كليهما للاوضاع الفلكية وجودها او عدمها او كليهما والا يلزم الدور ان كانت معلولة
للاوضاع والمفروض ههنا ان الاوضاع زوالها معلول له فلنعد في ذلك الامر والا فكان زوال ذلك الحدوث امرا اخر كذلك خارج عن

ذلك صح

يقتضيها

الصورة

المتخلص

المخلص

سلسلة الاوضاع يلزم من ذلك ان يكون هناك اى عند زوال الاوضاع الفلكية سلاسل غير متناهية من الحوادث
لانا ننقل الكلام الى علة زوال ذلك الامر الخارج عن سلسلة الاوضاع وكذا الى علة زوال ذلك العلة وهكذا الى غير النهاية
فيلزم سلاسل غير متناهية من الحوادث يستند احاد كل منها في زوالها الى احاد اخرى في وجودها او زوالها او في كليهما لزوم
بعين ما قلنا من قبل بهذا التعليل فتذكر فانه ليس ببعيد عنك والحوادث الغير المتناهية اى السلاسل الغير المتناهية
من الحوادث لا تنتظم الا بالحركات الغير المتناهية اى الا بالسلاسل الغير المتناهية من الحركات فيلزم من وجود الحوادث
الغير المتناهية وجود سلاسل غير متناهية من الحركات ويلزم من وجود السلاسل الغير المتناهية من الحركات ان
يكون في الوجود اجسام غير متناهية متحركة من الازل الى الابد ليكون سلسلة حركة كل واحد منها سببا لانتظام سلسلة
من السلاسل الغير المتناهية من الحوادث وهو اى وجود اجسام غير متناهية باطل لما تقرر عندهم من دليل وجوب
تناهي الابعاد ان كان الاجسام مجتمعة في الوجود و ببرهان التطبيق ان لم تكن مجتمعة فتدبر تامل فيه هذا الاشكال
المشار اليه سابقا بقوله ثم يبقى على ذلك انا ننقل الكلام الخ مما لم يمكن التفصي عنه بوجه يخلو عن خرازة اذ غاية ما يمكن ان يقال
في وجه التفصي عنه ان هذه الاوضاع الفلكية غير موجودة في الخارج بل هي امور مفروضة كالانات المفروضة في الزمان والحدود
المفروضة في المسافة كما صرح به الشيخ ابو النصر الفارابي الجواد اذ لم تكن تلك الاوضاع موجودة في الخارج لا تقتضي في وجودها
ولا في زوالها علة موجودة في الخارج فلا يلزم وجود سلاسل غير متناهية من الحوادث ولا ما يتفرع عليها من البطلان
هذا غاية ما يمكن ان يقال في التفصي ولا يخفى ما فيه اى في هذا الوجه المتفصي من الخرازة فان تلك الاوضاع الفلكية وان سلم
انها غير موجودة في الخارج فهي ليست فرضية محضة كانياب الاغوال مثلا التي لا وجود ولا تحقق ولا ثبوت لها بنوع من الانواع
سوى الاختراع التخيلي المحض وذلك لما بين تلك الاوضاع من الامتياز والتعيين لاختصاص كل واحد منها بوصف لم
يتحقق في الاخر ضرورة ان الوضع المقارن للان الحاضر غير الوضع المقارن لمثل هذا الان من الامس لان الوضع المقارن
لضحوة هذا اليوم غير الوضع المقارن لضحوة الامس فان العقل يشير الى هذا الوضع المقارن لهذا الان ويحكم عليه بانه مقارن
لهذا الان الحاضر حكما انه ليس مقارنا لذلك الان من الامس اى يحكم عليه بان مقارنته لهذا الان ثابتة له وبان مقارنته لذلك
الان منفية عنه حكما صادقا مطابقا للواقع وكون هذا الحكم صادقا مطابقا للواقع دليل قاطع على ان تلك الاوضاع
ليست اختراعية فرضية محضة بل لها نوع ثبوت ووجود لان ثبوت المقارنة لها فرع ثبوتها في نفسها على ما تقرر عندهم
من ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له فلو لم يكن لتلك الاوضاع وجود وثبوت لكيف يثبت لها المقارنة للان ولو
حكم العقل بعكس هذا الحكم لم يكن الحكم الثاني اعني الحكم بعكس الحكم الاول صادقا مطابقا للواقع بل يكون كاذبا غير مطابق للواقع

تعليل

وهذا ايضا دليل قاطع على ان تلك الاوضاع ليست فرضية محضة لانها لو كانت فرضية محضة لم يكن احد الحكمين وهو
الحكم الاول اولى بالصدق من الحكم الاخر وهو الحكم الثاني اعني الحكم بعكس الحكم الاول بل لو كانت فرضيا محضا لم يكن لشيء من الحكم
مطابقة للواقع لعدم ثبوت المحكوم عليه فيه فكيف سلمنا مماشاة وسلمنا مع الخصم ان ذلك الوضع الذي نحن نطلب علة
زواله غير موجود في الخارج الآن اذ من البديهيات ان له نحوا من الوجود ولو بالقوة القريبة فربما لم يكن له ذلك القرب
في الآن السابق اذ لا خفاء في ان الفلك لكونه متحركا دائما له في كل آن وضع خاص مقارن بذلك الآن لم يكن ذلك الوضع قبل
ذلك الآن ولا بعده فلو لم يكن له نحو من الوجود فكيف يتصور له ثبوت المقارنة بهذا الآن دون الآن الذي قبل هذا الوضع
والذي بعده فاذا ثبت ان له نحوا من الوجود فلا بد له من علة لانه ممكن وكل ممكن يحتاج في وجوده الى علة موجودة ثم زال
عنه هذا النحو من الوجود فلا بد له ايضا من علة لما تقرر عندهم من ان كل ما يحتاج في وجوده الى علة موجودة فهو محتاج
في زواله وانعدامه الى علة معدومة والى هذا اشار اليه بقوله فان الوصف الذي لم يكن للشيء ثم ثبت له لا بد لثبوت ذلك الوصف له
اي لثبوت ذلك الوصف لذلك الشيء من علة والشيء ههنا هو ذلك الوضع والوصف الذي لم يكن لذلك الوضع اولا ثم ثبت له هو ذلك
النحو من الوجود فلا بد لحصول ذلك الوجود لذلك الوضع من علة لما سمعت انفا من ان كل ممكن يحتاج في وجوده الى علة
موجودة ثم اذا زال ذلك الوصف الذي هو ههنا ذلك النحو من الوجود من ذلك الشيء الذي هو ههنا ذلك الوضع فلا بد له ايضا من
علة معدومة مزيلة ضرورة اي ضرورة ان كل ما هو محتاج في وجوده الى العلة فهو ايضا محتاج في زواله وعدمه الى العلة كما سمعت
انفا سواء كان الوضع وجوده بالفعل او بالقوة او غيره اي غير الوجود باي معنى كان لكن المراد ههنا هو الوجود بالقوة كما عرفت
انفا الى ههنا عبارة الحاشية باتفاق جميع النسخ وقد رايت في بعض النسخ كلمات اخرى منضمة اليها فاردت ان اذكرها
لكن لما تاملت فيها وكررت التامل شممت رائحة كلام المصنف منها وغلب على ظني انها منه رحمه الله فاوردتها مع ما الحقت
بها من التوضيحات التي يسرها الله لي واول تلك الكلمات قوله فقيل الاقرب الى الصواب في دفع الشبهة التي اشار اليها بقوله
ثم يبقى على ذلك انا ننقل الكلام الى زوال ذلك الوضع اه وقال في اخرها وهذا مما لا تفصي عنه بوجه لا يخلو عن غرارة ومراد صاحب
القيل ان الاقرب في دفع الشبهة عنهم اي عن الحكماء القائلين باستناد الحوادث وجودا وعدما الى الاوضاع الفلكية ليس
ما نقل عن الشيخ الفارابي بل الاقرب في دفعها ان يقال ان ذلك الوضع الذي نحن نطلب علة زواله وهو الوضع المانع من وجود
ذلك الحادث لا يقتضي في زواله علة اصلا فضلا عن كونها موجودة في الخارج لان ذلك الوضع يمتنع بقاؤه زمانا بل لا وجود له الا في آن
حدوثه لا يبقى في آن آخر بعده بل يتلاشى وينعدم البتة بعده اي بعد آن الحدوث لان وجوده فيما بعد ذلك الآن الذي هو آن حدوثه
ممتنع والشيء الذي هو ممتنع الوجود كشريك الباري مثلا لا حاجة لعدمه الى العلة لان عدمه واجب فذلك الوضع لا حاجة لزواله الى علة

هذا ماقيل

هذا ما قيل في وجه دفع الشبهة عنهم وانما كان هذا الوجه اقرب الى الصواب من الوجه الذي نقل عن الفارابي لان الفارابي معترف
بان لذلك الوضع في الزمان الآتي ذلك الوجود ليس وجودا خارجيا بل انما هو وجود فرضي بخلاف صاحب هذا القيل فانه حاكم جازم العدم صح
في حكمه بان ذلك الوضع ممتنع الوجود واجب العدم بعد آن الحدوث ولا يخفى ان ممتنع الوجود او الحكم بعدم اقتضاء علة العدم محاله
نحو من الوجود وان حكمهما في هذا الكلام من التمويه واذا كشف الغطاء يظهر ان الامر بالعكس لان الفارابي حاكم
بانه ليس للاوضاع نحو من الوجود الخارجي في الآن بل انما هو امور فرضية كالآنات المفروضة في الزمان والحدود المفروضة
في المسافة بخلاف صاحب القيل فانه قائل بوجوده الخارجي في آن الحدوث يدل عليه قوله فاذا تحقق في آن يمتنع وجوده لان
وجوده فيما بعد ذلك الآن ممتنع وان توقف انه امتناع للوجود الفرضي اذ لا حجر في الفرض ولهذا كان المفروض محالا كشريك الباري
بل الامتناع انما هو للوجود الخارجي فتدبر فالمصنف كما رد مذهب الفارابي كذلك رد ما ذهب اليه صاحب القيل بقوله ولا يخفى
على الفطن ما فيه اي ما في هذا القيل من الضعف والخلل وذلك لان هذا الامتناع اي امتناع بقاء ذلك الوضع بعد آن الحدوث
ليس امتناعا ذاتيا يقتضيه ذات الوضع وماهيته والا اي وان كان هذا الامتناع ذاتيا لماهية الوضع لكانت الماهية اي ماهية
الوضع متصفة دائما بالعدم فيما بعد ذلك الآن لان مقتضى ذات الشيء لا ينفك عن ذلك الشيء كما برهن في موضعه وليس
كذلك اي ليس ماهية الوضع متصفة دائما بالعدم فيما بعد ذلك الآن لانه اي لان ذلك الوضع في آن الوجود والحدوث غير متصف
بذلك العدم اي بالعدم الطاري فيما بعد آن الوجود وهو ظ لا يقال لا نسلم انه اي ذلك الوضع في آن الوجود غير متصف بهذا
العدم اذ يصدق عليه اي على ذلك الوضع في آن الوجود انه غير متصف بالوجود فيما بعد ذلك الآن ضرورة ان الوجود فيما بعده
منتف في آن الوجود لانا نقول ان هذا المانع زعم انه منع قولنا الاتي في آن الوجود غير متصف بذلك العدم والحال ان المراد اي مرادنا
بالعدم في ذلك القول منا انما هو سلب الوجود المطلق لا سلب الوجود المقيد كالوجود في وقت معين كما فهمه هذا المانع فالمقدمة
التي منعها هذا المانع لم تكن غير منع فيها والتي ادعينا لم يكن هو مانعا والا اي وان لم يكن المراد بالعدم سلب الوجود المطلق بل كان المراد
به سلب الوجود المقيد كما فهمه المانع لزم منه فساد عظيم وهو انه يصدق على الموجود الخاص المعين كزيد الموجود حال وجوده انه
معدوم باعتبار انه ليس موجودا بوجود غيره كعمرو مثلا ولا يخفى ان كون زيد حال وجوده معدوما باعتبار انه ليس موجودا بوجود عمرو
محال لم يقل به احد من ذوي العقول اذا تمهد هذا فنقول يعني اذا تمهد ما قلنا من ان المراد بالعدم انما هو سلب الوجود المطلق لا سلب الوجود
المقيد كما زعمه المانع فنقول اذا نسبنا العدم بهذا المعنى اي بمعنى سلب الوجود المطلق الى تلك الماهية اي الى ماهية ذلك الوضع لم
يكن العدم لها واجبا لذاتها فكانت تلك الماهية في وجودها وعدمها ممكنة لذاتها وكل ممكن لذاته فهو محتاج في وجوده وعدمه
معا الى العلة فاحتاجت تلك الماهية في وجودها وعدمها الى العلة فيكون عدم ذلك الوضع بعد وجوده مستندا الى العلة خلافا لما ذهب علة صح

اليه الفاعل فظهر بهذا التقدير الذي قررناه كلمة في جواب ذلك المنع ان ذلك الامتناع اي امتناع بقاء ذلك الوضع بعد
ان الوجود ليس امتناعا ذاتيا لذلك الوضع وهو المطلوب وايضا لو م ذلك اي لو علم ان ذلك الامتناع ذاتي لماهية
ذلك الوضع وذلك الوضع غير محتاج في عدمه وزواله الى علة كما توهم المانع للزم فساد آخر وهو انه لجاز ان يقال
ان الحادث الذي نحن بصدد بيان علة زواله يمتنع وجوده بالذات اي بالامتناع الذاتي في وقت انتفائه فلا يحتاج
ذلك الحادث الى علة في عدمه الطاري على وجوده ولا يثبت ح ما ذكروه من استناد عدم ذلك الحادث الى حادث آخر
فتعين دفعا لذلك الفساد ان يكون ذلك الامتناع بالغير لا بالذات وح اي حين كون ذلك الامتناع بالغير لا بالذات يعود
الاشكال بنقل الكلام الى ذلك الغير الذي هو العلة لزوال ذلك الوضع اي لعدمه الطاري فان ذلك الغير ان كان هو وجوده
اي وجود ذلك الوضع في الآن السابق فان كان وجوده السابق علة لعدمه الطاري بمعنى انه اي وجوده السابق هو الجزء
الاخير من العلة التامة لعدمه الطاري لزم تخلف المعلول وهو العدم الطاري عن العلة التامة لانه اذا كان الجزء الاخير
من العلة التامة لعدمه الطاري هو وجوده في الآن السابق فقد تمت العلة التامة في الآن السابق فتاخر المعلول الذي هو
العدم الى الآن اللاحق ليس الا تخلف المعلول عن علته التامة وذلك بديهي البطلان عندهم وان كان ذلك الغير شيئا آخر غير
وجوده في الآن السابق عاد الكلام الى ذلك الشيء الآخر اي الى علة وجوده وزواله لا يقال انا نختار ان ذلك الغير الذي هو علة
لزواله انما هو وجوده لكن لا بمعنى انه الجزء الاخير من العلة التامة حتى يلزم التخلف المذكور بل بمعنى ان وجوده في الآن معد
لعدمه فيما بعده اي في الآن الذي بعد آن الوجود فاذا انتفى وجوده تحقق عدمه كما هو شان المعد لانا نقول هذا اي قولكم ان
وجوده في الآن معد فيما بعده قضية مجملة اي مختلطة مشوشة لان كلامنا حيث قلنا ان الغير الذي هو علة لزوال ذلك
الوضع ان كان وجوده لزم تخلف المعلول عن العلة التامة وان كان شيئا آخر عاد الكلام الى ذلك الشيء انما هو في علة عدمه
اي عدم ذلك الوضع وحاصل ما قلتم اي حاصل قولكم ان وجوده في الآن معد لعدمه فيما بعده ليس الا ان عدمه بعد وجوده في الآن
علة لعدمه بعد الآن وهو اي حاصل ما قلتم صريح توقف الشيء على نفسه لان محصل هذا القول ان العدم موقوف على نفسه والى غير
انتهى من هذا اوردت الكلمات التي وجد تهافت بعض وقد ظهر من النسخ ان محصل الشبه والاشكالات الواردة على
تحقيق علة وجود الحوادث وزوالها بعد الوجود في الحكمة الرسمية ولا مخلص عن تلك الشبه والشكوك بحيث يرتضي
العقول السليمة والطبايع المستقيمة النافذة في تحقيق الحقايق لما عرفت من ابطال المصنف الاجوبة التي ذكروها لرد تلك
الشبه الا بما حققناه من ان الحوادث الكونية انما ترجع الى امر واحد هو ذات الحق جل جلاله مستمرا ازلا وابدا لا يتبدل بحسب
ذاته لكن يتعرض فيه امور متكثرة تكثرا حاصلا بحسب الفرض والا لا يكثر بحسب الحقيقة متغيرة تلك الامور المتكثرة تغيرا حاصلا

النسخ م

بحسبها

[illegible] اي وقع عليها [illegible]

بحسبها اي بحسب الفرض والا لا تغير بحسب الحقيقة ايضا مستند لعروض تلك الامور المتكثرة المتغيرة نسبا حاصلا بحسب — مبدلة
النسب الواقعة بينها اي بين تلك الامور من حيث المقارنة اي من حيث مقارنتها بالزمانيات اي من حيث حضورها
لديها وعدمها اي عدم مقارنتها بالزمانيات اي من حيث غيبوبتها عن الزمانيات والا لا تبدل فيها بالنسبة اليه تعالى
واليه اشار بقوله وتلك النسب الواقعة بينها معلولة لذات الامر الوحداني دفعة واحدة لا بطريق التبدل والتغير
كما فصل الكلام فيه اي في جميع هذه المذكورات في المتن حيث قال في مبحث من مباحث المتن المعلول ليس مباينا
لذات العلة ولا هي لذاته بل هو بمنزلة لذات العلة شان من شئونه ووجه من وجوهه وحيثية من حيثياته الى غير ذلك
من الاعتبارات اللايقة انتهى ثم قال في مبحث آخر منه فالمعلول الذي ليس الا اعتباريا محضا فان اعتبر من حيث
نسبته الى العلة وعلى النحو الذي انتسب اليها كان له تحقق في الوجود وان اعتبر ذاتا مستقلا كان معدوما بل ممتنعا
انتهى ثم شبه نسبة المعلول الى العلة بانه ان اعتبر من حيث النسبة الى العلة وعلى النحو الذي انتسب اليها كان له تحقق
في الوجود ولو اعتبر ذاتا مستقلا كان معدوما بل ممتنعا بنسبة السواد الى الجسم ونسبة الثوب الى القطن تشبيها للمعقول
بالمحسوس اهتماما واعتناء ببيان نسبة المعلول الى العلة ثم كرر في مضمون ان المعلول ليس مباينا لذات العلة ولا هو
لذاته حيث قال في تلو ذلك التشبيه لما كان منتهى سلسلة العلية واحدا والكل معلولا اما ابتداء او بالواسطة فهو الذات
الحقيقي والكل شئونه ووجوهه وحيثياته الى غير ذلك من الاعتبارات اللايقة انتهى والغرض من هذه التكرارات
يتفرع عليه قوله فليس في الوجود ذوات متعددة بل ذات واحدة لها صفات متكثرة كما قال الله تعالى هو الله
الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المومن المهيمن العزيز الجبار المتكبر انتهى قال في مبحث آخر منه فزوال
المعلول بالحقيقة بطور آخر وتجليه بوجه نسبي مغاير للوجه انتهى والمراد بظهوره بطور آخر وتجليه بوجه مغاير — ظهور العلة م
للوجه الاول انما هو بالنسبة الى الزمانيات والا فبالنسبة الى ذاته تعالى لا زوال للمعلول ولا طور ولا تجلي ولهذا ذكر في تلوه
اعتبار الامتداد الزماني وشبهه بالخيط الواحد الملون بالالوان المختلفة المرور في محاذات حدقة الذرة فتدبر وانما
اطنبت الكلام بذكر عبارات المتن ههنا ليكون تذكيرا للمبتدي وقد شرحتها في محالها فلا حاجة ههنا الى الشرح فلنرجع
الى ما نحن بصدده قال في المتن ومنها اي من تلك الاسرار والانوار سر النسخ قال في الحواشي قوله سر النسخ اي الحكمة
والفايدة المطلوبة منه اي من النسخ وهي اي تلك الحكمة والفايدة المطلوبة من النسخ مراعات المصالح العبادة — العبادة ر
التي هي مقتضى خصوصيات الازمنة الخاصة اي مقتضى الازمنة الخاصة وما يقارنها اي ومقتضى ما يقارن خصوصيات
الازمنة من الاستعدادات بيان لما يقارنها فخصوصيات الازمنة فلما كانت الازمنة المتقدمة على زمان نزول الاية ونحوه

الخمر واستعدادات اهل تلك الازمنة مقتضية لحلية الخمر كان الخمر حلالا فى تلك الازمنة رعاية لمقتضى تلك
الازمنة ومقتضى تلك الاستعدادات ولما كان زمان نزول تلك الاية الكريمة والازمنة التى بعد زمان نزول الاية
واستعدادات اهل تلك الازمنة مقتضية لحرمته صار حراما رعاية لمقتضى تلك الازمنة ومقتضى استعدادات اهلها
وقس على هذا حكمة نسخ ساير الايات والاحاديث والاحكام المنسوخة قال فى المتن وحقيقته بالرفع على انه عطف
على سر النسخ لكن بحذف المضاف اى ومنها معرفة حقيقة النسخ اى معرفة ان حقيقة النسخ وماهيته اى شئ
قال فى الحواشى وهى اى حقيقة النسخ وماهيته مقارنة بعض الحدود المفروضة فى الحكم التشريعى المستمر بالحدود اى بعض
الحدود المفروضة فى الحكم الايجادى المستمر وسيجئ بيان الحكم التشريعى والحكم الايجادى ومقارنة هذا بذاك ان شاء الله
تعالى قال فى المتن وانه اى ومنها معرفة ان النسخ ليس فيه ما يوهم نقضا بالضاد المعجمة كما يظهر مما قال فى الحواشى
من قوله نقضا فى الاحكام الالهية كما يتخيله الاوهام العامية من ان الحكم بحرمة الشئ يناقض الحكم بحليته كان الحكم بوجوده
يناقض الحكم بعدمه قال فى المتن او نقصا بالصاد المهملة عطف على قوله نقضا كما يظهر ايضا مما قال فى الحواشى كما
يتوهم بعض الرسميين من ان الحكم بحلية الشئ والحكم بحرمته متناقضان فيلزم الجهل على الحاكم اولا اى فى الحكم الاول ان
كان الكاذب هو الحكم الاول والا واخرا اى فى الحكم الثانى ان كان الكاذب هو الحكم الثانى وذلك اى النقص اكبر من الجهل خصوصا
فى حق الشارع جل جنابه عما يشينه ضرورة ان احد الحكمين كاذب كما هو شان المتناقضين ياليت شعرى كيف يتوهم
كونهما متناقضين ومن جملة شرايط التناقض اتحاد الزمان ويقرب من هذا اى مما يتوهم بعض الرسميين ما نقل
عن بعض النابعين بالنون من النبع بمعنى جريان الماء ومن الينبوع اى من العين فالمعنى ما نقل عن بعض
الراسخين الماهرين فى سلوك مسلك التحقيق ثم اشار الى بيان ما نقل عنه بقوله من اشكال حكم الفقهاء بنجاسة
الخمر نجاسة عينية مع اباحتها فى الاديان السالفة حتى فى اوايل دين نبينا صلى الله عليه وسلم وذلك الاشكال لا يبعد
عمن له ادنى تدبر لاسيما عن امثال النابعين فى سلوك مسلك التحقيق ثم بين كونه وهما لا يناسب امثاله بقوله فان معنى
النجاسة العينية لا ينافى تقييدها بالزمان كما توهمه ذلك النابع من ان معنى كون الشئ نجسا نجاسة عينية ان
النجاسة مقتضى ذاته وعينه فلا يمكن كونه طاهرا فى زمان ونجسا فى زمان اخر والى رده اشار بقوله اذ ليس معناها اى معنى
النجاسة العينية انها اى النجاسة مقتضى ذات الخمر حتى يقال ان مقتضى ذات الشئ لا يمكن ان ينفك عن ذلك
الشئ فاذا كان الخمر نجسا نجاسة عينية كيف يمكن ان يكون مباحا فى الاديان السالفة كيف يمكن ان يكون معناها
انها مقتضى ذات الخمر والحال ان الاحكام الشرعية بجميعها وضعية اى ناشئة عن وضع الشارع واعتباره لا عن

استشكال

اقتضاء ذوات الاشياء

اقتضاء ذوات الاشياء اياها فليس معنى نجاسة الخمر نجاسة عينية كون ذات الخمر مقتضية للنجاسة بل معناها اى معنى نجاسة الخمر
نجاسة عينية كونها اى كون الخمر نجسا نجاسة شرعية اعتبرها الشارع ما دامت حقيقتها الخمرية باقية على خمريتها فلا ينفك
عنها حكم النجاسة الا ان يستحيل صورتها النوعية الخمرية الى الخل اى الى صورتها النوعية الخلية فينتفى به الحقيقة الخمرية
بزوال الصورة النوعية الخمرية وحدوث الصورة النوعية الخلية فهذا هذا والعجب منه اى مما توهمه ذلك النابع ما تكلف
بعض من تلاه اى بعض من جاء بعده من تلامذة ذلك النابع المتفصى بتكلف عن هذا الوهم الذى تخيله اشكالا عظيما حقيقا
بان يشمر ساق الاجتهاد فى دفعه فقال ذلك البعض المتكلف المتفصى ان الخاتم اى خاتم الانبياء عليهم الصلوة والسلام
كان هو الرائق المطلع على حقايق الاشياء لا غيره وهو المستجاب فى قوله اللهم ارنى الاشياء كما هى لا غيره فعلمه الله
تعالى جميع الاشياء ومقتضيات جميع الحقايق فاطلعه على جميع الحقايق على مقتضى كل حقيقة ولذلك ظهر عليه الصلوة
والسلام ما خفى على من قبله من الانبياء عليهم السلام من حرمتها اى من حرمة الخمر ونجاستها عينها ولو كان هذا
العذر ناشيا عن الجرم اذ يلزم منه الاعتقاد بكون النجاسة من مقتضيات ذات الخمر وجهل جميع الانبياء
بحرمتها ونجاستها حتى جهل نبينا عليه الصلوة والسلام الى زمان نزول الاية التحريم وبتجويزهم تناولها لامتهم ما هو حرام
نجس نجاسة عينية وايضا تناولهم عليهم الصلوة والسلام منها ان صح ارتكابهم تناولها اعاذنا الله عن
هذا الاعتقاد روانة بما فصلناه لك من بيان معنى كون الخمر نجسا عينيا واقول اى مطلع على جلية الحال على عدم
ورود ذلك الاشكال بتوفيق الله المعين المتعال وهو الموفق لحل جميع الاشكال هذا ثم استدل على انه ليس فى النسخ ما
يوهم نقضا او نقصا حيث قال فى المتن فان الحكم التدوينى اى التشريعى الذى يصدر عن الحق بواسطة الملك والانبياء
والورثة محاذى الحكم التكوينى اى الايجادى الذى يصدر عن الحق بدون الملك والوسائط بل انما هو بالقول الذاتى الموعود بكن
وسيجئ لهذا زيادة تفصيل ان شاء الله تعالى ومراد الماتن انه لا نقض فى نسخ حكم تشريعى بحكم تشريعى اخر كالحكم بحرمة
الخمر بعد ما كانوا محكوما عليها بالحلية فان الحكم التشريعى محاذ للحكم الايجادى المذكور بل الحكم التشريعى نفسه وخلق وجوده
فى بعض الازمان عن بعض الاعيان وخلق وجوده فى بعض الازمان من بعض الاعيان مندرج فى الحكم التكوينى الذاتى
بمعنى ان حكم الشارع بحلية الخمر مثلا فى زمان وحكمه بتحريمه فى زمان اخر وانقياد المطيعين لهذا الحكم وانتهائهم عن
تناولها وعدم انقياد المخالفين لها واصرارهم على شربها كل ذلك كائن فى وقته المعاد فهو مستمر من الازل الى الابد
بلا تقديم ولا تاخير ولا تغيير وهو بواحد فى الحقيقة لم ينسخ ولم يتغير حكم لحكم اذ لم يجئ حكم بعد حكم حتى يكون البعد
ناسخا والقبل منسوخا اذ لا قبلية ولا بعدية هناك لما عرفت من كون كل واحد منها كائنا فى وقته المعاد فهو فى الحقيقة

ولا نقصا

والقبلية انما هي بالنسبة الى المداخلين تحت خيط الزمان العاجزين عن الاحاطة بجميع الاكوان كما كان واليه اشار
بقوله وكان التعاقب هنا كالخط للامتداد الزماني مع ما يقارنها من الحوادث الكونية المشابه بالخيط الممتد
المتلون بالالوان المختلفة المرور في محاذات الذرة انما هو في نظر المحجوبين في مطمورة الزمان العاجزين عن
الاحاطة الوحدانية بمجموع احوال الاكوان الملاحظين شيا فشيا من مضيق كوة الحال وكذا الحال هنا
اى فيما نحن بصدده من كون الحكم السابق منسوخا بالحكم اللاحق ومن زوال الحلية والطاهرية السابقة
بحدوث الحرمة والنجاسة اللاحقة فان كل ذلك بالنسبة الينا واما بالنسبة الى الملاء الاعلى فلا سابق ولا لاحق
ولا حادث ولا زائل ولا ناسخ ولا منسوخ كما اشار اليه بقوله لا تغير ولا انتقال الا في نظر من تفرع عليه الماضي والحال
والاستقبال هذا قال في الحواشي الحكم التدويني هو الحكم التشريعي سماه بذلك اى بالتدويني لكونه مدونا [illegible]
بالتدوين وفي بعض نسخ الحواشي بالتديني به بالياء دون الواو وقال النسختين واحد والحكم التكويني هو
الحكم الايجادي اى الحكم الذى هو عبارة عن ايجاد الحق للاشياء بلا واسطة او الحكم بما عليه الوجود انما سمى تكوينيا
اما لكونه ناشيا من القول الذاتي المعبر عنه بكن كما ستعرف واما لكونه حكما كائنا ثابتا مقررا مستمرا من الازل الى الابد
فالتكوين للتاكيد والمبالغة في الكون والثبوت وباب التفعيل قد يجي للتاكيد في اصل الفعل كما بين في كتب الصرف
والحكم الاول اعني الحكم التدويني وانما عبر عنه بالاولية لاوليته هنا في الذكر والا فالاول بالذات هو الحكم التكويني كما لا يخفى
عند المحققين ناش من الكلام الذي هو صفة حقيقية منشاه من المقارعة الغيبية بين العلم والارادة
هذا ايماء لطيف الى ان هذا الحكم صادر عن الحق بالوسائط فتدبر والحكم الثاني اى الحكم التكويني ايضا عند المحققين
ناش من القول الذاتي المعبر عنه بكن كما قال الله تعالى انما امره اذا اراد شيا ان يقول له كن فيكون وفي هذا اشارة
الى ان هذا الحكم صادر عن ذات الحق بلا واسطة شئ فقط والحكم التكويني القولي اى المنسوب الى القول الذاتي انما قيده
بالقولي مع انه ليس الا قوليا تصريحا بكونه حكما ذاتيا يترتب عليه قوله واجب الاطاعة وجوبا طبيعيا ذاتيا يمتنع التخلف عنه
عقلا اى لا يمكن امكانا عقليا ان يقع التخلف عنه فهل يمكن تخلف الحرارة عن النار والحكم التدويني الكلامي اى المنسوب
الى الكلام الذى هو صفة منشاه من المقارعة بين العلم والارادة وانما قيده بالكلامي مع انه ليس الا كلاميا تصريحا بكونه
غير ذاتي لم يترتب عليه انه ليس واجب الاطاعة وجوبا طبيعيا ذاتيا بل انما هو واجب الاطاعة وجوبا وضعيا يمتنع التخلف
عنه شرعا اى امتناعا شرعيا لا عقليا اذ يمكن التخلف عنه عقلا بل كثيرا ما يقع التخلف عنه فامتناع التخلف عنه شرعا
انما هو بمعنى ان الشرع يمنع التخلف عنه ويحكم بوجوبه كما ان العقل يمنع التخلف عن الاول ويحكم بامتناعه فافهم

معنى الامتناع في الموضعين فانه ليس فيهما بمعنى واحد كما لا يخفى قال في المتن تذكرة في بيان ظهور الحقيقة
الواحدة بالذات كالحقيقة الانسانية في القوة الباصرة بصور متكثرة يكتنف كل واحد من تلك الصور بعوارض
معينة مشخصة لها كصورة زيد وعمرو وبكر وغيرها بالشرائط المعتبرة في الرؤية وظهور تلك الحقيقة بعينها
في الحس المشترك بصورة مشابهة لتلك الصور المبصرة لكن بلا اعتبار تلك الشرائط وظهور تلك الحقيقة فيها
في القوة العاقلة بصورة كلية هي المفهوم الكلي لا يقبل تلك الصورة الكلية التكثر في ذاتها مع انها شاملة لجميع
تلك الصور المبصرة والمتخيلة فالصور المبصرة والصور المتخيلة متكثرة الذات والصورة العقلية واحدة لا كثرة فيها
بالذات لكن شاملة وجامعة لجميع تلك الصور المبصرة والمتخيلة والى تفصيل جميع ذلك مع فوايد اخرى اشار بقوله
ان الحقيقة الواحدة تظهر في البصر بالصورة المعينة المكتنفة بالعوارض المادية بشرط حضور المادة وملازمة
وضع معين من محاذات وقرب وعدم حجاب الى غير ذلك من الشرائط المعتبرة في الرؤية وهي اى تلك الحقيقة
بعينها تظهر في الحس المشترك بصورة تشابهها من غير تلك الشرائط وهي اى تلك الحقيقة في الحالتين اى في حالة
كونها مبصرة وفي حالة كونها متخيلة في الحس المشترك تقبل التكثر بحسب الاشخاص كصورة زيد وعمرو وبكر
لان المتكثر في الحقيقة ليس الا تلك الصورة المعينة المتشخصة الجزئية ثم تظهر تلك الحقيقة في العقل بصورة
عقلية كلية بحيث لا يقبل تلك الصورة العقلية التكثر في ذاتها بل التكثر انما هو في افرادها اى ما صدقاتها ويصير
الافراد المتكثرة في الصور المبصرة والمتخيلة متحدة في الصورة العقلية الواحدة بالذات والصورة العقلية هي المفهوم
الكلي اى الحقيقة الجامعة لتلك الصور واحدية الجمع لها ثم تلك الصورة العقلية متفاوتة في قبول التكثر وصدقها
على الكثيرين فان صور الانواع من حيث خصوص نوعيتها وكليتها بالنسبة الى ما تحتها من الافراد متكثرة وهي اى
صور الانواع من حيث صورة جنسها اى من حيث انها واحد من الافراد المندرجة تحت الجنس واحدة
وهكذا الاجناس المتوسطة المتصاعدة الى جنس الاجناس الذي يقال له الجنس العالي فيتحد فيه صورة جميع
انواعها لكن يمتاز عن جنس اخر يقابله في كونه عاليا مثله وليس واحد منهما مندرجا تحت الاخر لكون كل واحد
منهما جنسا عاليا والاجناس العالية على ما بين في موضعه عشرة واحدة منها مقولة الجوهر والتسع الباقية
من مقولة العرض ويقال للمجموع المقولات العشر واذا اعتبرت من المفهومات ما يشمل جميع الحقايق
والاعتبارات اتحد الكل في صورة ومفهوم كالشئ والممكن العام مثلا قال في الحواشي جعل عنوان هذا المبحث
بالتذكرة ظاهر لانه بحث مفروغ عنه في المنطق ذكره هينا على سبيل التذكر ليستعان به في المباحث المترتبة عليه

ومن ههنا شرع في الاشارة الى التحقيق المعاد وتفصيل بعض احواله فقال في المتن تبصرة سيجيء وجه العنوان في الحاشية
فاذا تذكرت ذلك اشارة الى ما ذكره في التذكرة فتحدس اي فتعرف معرفة حدسية غير محتاجة الى الاستدلال
ان الصورة التي تظهر الحقيقة فيها ولو كانت صورة عقلية غير الحقيقة لكون الصور متخالفة بالذات
والحقيقة الظاهرة فيها واحدة بالذات بلا تخالف وتغاير كالحقيقة الانسانية الظاهرة في الصور المتغايرة
المتخالفة كصورة زيد وعمرو وبكر بلا تغاير في ذات تلك الحقيقة فالصورة التي تظهر وتتجلى الحقيقة فيها ليست
عين الحقيقة بل هي اي تلك الصور ملابسها ومظاهرها المختلفة المتغايرة عليها اي على الحقيقة باختلاف
المشاعر والمدارك اعلم ان المتبادر الى الفهم من قوله ولو عقلية بلو الوصلية انه ذهب الى مذهب من قال ان المرتسم
في الذهن انما هو شبح الاشياء لا حقيقتها فتدبر ثم ان تلك الحقيقة التي غير الصورة المظهرة لها مع وحدتها الذاتية
قد تظهر في صور متكثرة متخالفة كصور الاشخاص وقد تظهر في صورة واحدة غير قابلة للتكثر في ذاتها ولو كان
لها افراد وماصدقات كثيرة كالصورة العقلية الانسانية مثلا وكان المختلفين اي الحقيقتين المختلفتين
في الصورة في موطن كحقيقة العلم واللبن فانهما مختلفات في الصورة في موطن اليقظة فان صورة العلم في هذا
الموطن عرضية اما عقلية كلية او وهمية جزئية وصورة اللبن صورة جوهرية يتحدان فيها اي في الصورة في موطن
آخر كموطن الرؤيا للعلم واللبن فان لهما في هذا الموطن صورة واحدة وهي الصورة اللبنية وقد يتعاكس الصورتان
في الموطنين بمعنى انه تظهر احديهما اي احد الحقيقتين بصورة خاصة في موطن خاص وتظهر الحقيقة الاخرى
بصورة اخرى في ذلك الموطن كموطن اليقظة للفرح والحزن فان كل واحد منهما يظهر في هذا الموطن بصورة مغايرة
لصورة الاخرى ثم تظهران اي الحقيقتان اللتان كانت لكل واحدة منهما صورة خاصة في الموطن في موطن آخر
كموطن الرؤيا على عكس الصورتين فتظهر هذه الحقيقة بالصورة التي كانت للاخرى اي الحقيقة الاخرى وتظهر الحقيقة
الاخرى بالصورة التي كانت لهذه كالفرح الظاهر في الرؤيا بصورة البكاء والبكاء الظاهر في الرؤيا بصورة الفرح
الى غير ذلك من الامور المعلومة بممارسة فن التعبير فاتقن ذلك فانه مدرك عزيز المثال اي نادر المثال بالثاء المثلثة
وفي بعض النسخ عزيز المنال بالنون مكان الثاء ولكل منهما وجه فتفطن قال في الحواشي وجه العنوان اي عنوان
هذا المبحث به اي بالتبصرة يظهر مما سبق في نظايره حيث قال فيها انما كان في هذا المبحث افادة ما لم نبين في العلوم المتداولة
وسمي بالتبصرة وههنا ايضا كذلك فلا تغفل ويحصل بهذه التبصرة مطلبان المطلب الاول ان الحقيقة مغايرة لجميع
الصور والمظاهر التي تتجلى وتظهر فيها على المشاعر الظاهرة والباطنة الجسمانية والروحانية مغايرة من حيث ذاتها لا من

صورة مع

الخاص مع

حيث الوجود

حيث الوجود والظهور لان تلك الحقيقة في حد ذاتها قابلة للظهور (بصورة) متخالفة مختلفة الاحكام فمن قال هذا الله
مشيرا الى هيكل معين ان كان مراده من هذا القول ان هذا مظهر من مظاهره فذاك والا فكفر وزندقة المطلب
الثاني ما اشار اليه بقوله وان جميع الصور التي تظهر هي اي الحقيقة بها متساوية الاقدام بالنسبة اليها وليس بعضها
اولى بها من البعض الآخر في حد ذاتها بان يكون للحقيقة بحسب ذاتها زيادة نسبة الى بعض الصور فتخصص
بعض الصور المظهرية في بعض المواطن كتخصيص الصورة العرضية للعلم في موطن اليقظة ليس من مقتضيات
حقيقة العلم بالذات بل انما تخصص تلك الصورة كالصورة العرضية للعلم مثلا بعينها احكام المواطن والمشاعر
فالعلم حقيقة واحدة تظهر في موطن اليقظة بصورة عرضية محتجبة عن الحس الظاهر وعرضية صفة
صورة وقوله محتجبة صفة ثانية لها وقوله لمدرك بالعقل صفة ثالثة وقوله كلية بالنصب على انه حال من الضمير المستتر
في مدرك الراجع الى الصورة العرضية وبالوهم عطف على بالعقل جزئية حال بعد الحال للضمير المذكور وتلك اي حقيقة
العلم بعينها تظهر في موطن الرؤيا بالصورة الجوهرية اعني صورة اللبن وكانت المعنى الظ للصورة العرضية
على المدارك الباطنة يعني بها العقل والوهم في اليقظة حقيقة العلم كذلك المعنى الظ للصورة الجوهرية اللبنية على
المشاعر في الرؤيا حقيقة العلم ايضا الا انه يتجلى ويظهر في كل موطن كموطن اليقظة والرؤيا بصورة كالصورة
العرضية والصورة الجوهرية اللبنية يعينها اي يعين تلك الصورة له اي للعلم ذلك الموطن فاعل لقوله يعين ثم
ان المحجوب المنغمس في احكام الطبيعة الذي لا يعرف الحقايق الا بصورها المعهودة بالعوايد المألوفة الطبيعية ينكر الحقيقة
عند تبدل الصورة المألوفة الطبيعية ولا يعرفها اي لا يعرف الحقيقة لتحولها في ملابسها ومظاهرها هذا حال المحجوب لكن
العارف المدرك الذي له نفس قوية لا يصير مغلوبا بالاحكام خصوصيات المواطن ولا يحجبه حكم موطن عن حكم الموطن
الآخر بل يعرفها اي يعرف الحقايق في ساير ملابسها التي يعينها خصوصيات المواطن ولما كانت هذه النكتة التي هي
محصل هذه التبصرة خفية مخالفة لما ارتكز اي ارتسم وانطبع وانتقش في الطبايع الرسمية المنهمكة في العوايد المألوفة
مع جلالتها في حد ذاتها وكونها مرقاة اي سلما ومعراجا يرتقى بها الى الاطلاع على اسرار نفيسة امر المصنف باتقانها واشار الى
نباهة شانها بقوله فاتقن ذلك فانه مدرك عزيز المثال بالثاء المثلثة او المنال بالنون كما عرفت قال في المتن تنبيه قال
في الحواشي وسمه به اي وسم هذا المبحث وسماه بالتنبيه لكونه اي لكون مسايل هذا المبحث معلوما بالقوة القريبة من الفعل
مما سبق اي من المباحث السابقة عليه قال في المتن كما كان بما نوع سهك من هذه المقدمات بحثنا في الابواب السابقة
على حقيقة الانطباق بين العوالم التي هي عالم الشهادة بانواعها وعالم الغيب بانواعها وقد اشار الى كيفية الانطباق في نهاية حيث قال

فی الحواشی فانها ای العوالم باسرها صور ای مظاهر لحقیقة واحدة وحدة ذاتیة منتخ الفد بالرفع علی انه صفة صور یعنی ان العوالم
باسرها صور فی القاصی جهة تخالف احکام المواطن التی تستوطنها النفس فی مدارج صعودها ای تصاعد صعودها الی الملاء الاعلی بطریق
فی سیرها الشهودی سواء کان علی طریق الرویا او بطریق تصفیة الباطن والمکاشفة فان بعض النفوس الکاملة تتصل
فی سیرها الشهودی بعالم المجردات وتشاهد بعض الحقایق بصور غیر الصورة التی کانت تشاهدها فی عالم المادیات
یقتضیها احکام ذلک العالم ومدارک هبوطها ای منازل هبوطها الی عالم السفلیات المادیة الطبیعیة فی سیرها الوجودی
ومن جهة المدارک التی هی مقتضی تلک المواطن قال فی المتن بل علی حقیقة العوالم یعنی اطلعت علی حقیقة العوالم
وماهیتها یعنی عرفت من تلک المقدمات ان العالم عبارة عن ای شیء او اشار الماهیة عبارة عنه حیث قال فی
الحواشی فانها ای حقیقة العوالم صورة ای عبارة عن صور تظهر تلک الصور علی النفس فی مواطنها قال فی المتن بل
الکشف علیک اسرار غامضة عن حقیقة المبدا والمعاد قال فی الحواشی وظهوره ای ظهور المبدا فی الکثرات فان ذلک
ای ظهور المبدا فی الکثرات انما یحصل ویتقوم بالنفس ومراتبها المقررة عند هذه الطایفة العلیة واسرار المعاد من
ظهور الاعمال والاخلاق الظاهرة فی النشاة الدنیاویة بالصور الخاصة التی نذکرها او نشاهدها فی النشاة الاخرویة بالصور
التی تقتضیها احکام تلک النشاة کما فصل فی الشریعة الحقة قال فی المتن ویتیسر علیک بتلک المقدمات مشاهدة الواحد
الحقیقی فی الکثرات من غیر شوب ممازجة کممازجة العناصر فی المزاج ولا شوب انفصال کان بنفصل ویمتاز الحقیقة
عن الصور التی هی المجالی والمظاهر لها کانفصال السمن وامتیازه عن اللبن ولا شوب انفصال کانفصال عنصر
المایة او صغیرة جدا وامتزاجها باجزاء العناصر الثلثة الاخری کما قرر فی مبحث المزاج وهذا المعنی هو الاقرب والله اعلم
ونسلقت عطف علی اطلعت ای تفهمت وعرفت ووصلت به ای بما قرع سمعک وبما تیسر علیک من مشاهدة الواحد
الحقیقی فی الکثرات او الی الحقایق مما انبا عنه لسان النبوات [illegible] من ظهور الاخلاق والاعمال الحسنة والسیئة
فی المواطن المعادیة بصور الاجساد الحسنة المانوسة او القبیحة المهیبة الموحشة کل ذلک وارد فی الاحادیث النبویة
علی اتم تفصیل واحسن بیان فلا نطول الکلام بذکرها وکیفیة وزن الاعمال فقوله وکیفیة اما مجرور علی انه عطف علی
حقیقة فی قوله حقیقة المبدا والمعاد او علی حقایق فی قوله الحقایق مما انبا عنه لسان النبوات او علی ظهور فی قوله
من ظهور الاخلاق والاعمال والاحتمالات الثلث متساویة الاقدام بحسب المعنی لکن الاحتمال الاخیر اقرب واما مرفوع
علی انه عطف علی اسرار فی قوله بل انکشف علیک اسرار غامضة او علی مشاهدة فی قوله ویتیسر علیک مشاهدة الواحد
الحقیقی فی الکثرات هذا لکن الجانب فتفطن وسر حشر الافراد الانسانیة بصور الاخلاق الغالبة علیهم وهنا ایضا یجی

منتخ الفد م
او المعنی م
بحشر الصفو والسلام

بالتفصیل

بالتفصیل فی الاحادیث وقوله وسر حشر الافراد عطف علی کیفیة وزن الاعمال وفی عرفت احتمالات واطلعت اما عطف
علی اطلعت المتقدم واما علی قوله تحققت وعلی الثانی کلمة به مقدر فافهم علی سر قوله تعالی وان جهنم لمحیطة بالکافرین
قال فی الحواشی فان الایة بظاهرها تدل بالحقیقة علی احاطة جهنم بالکافرین فی الزمان الحال ولا حاجة الی الصرف
عن الظاهر بناء علی التحقیق الذی سبق انفا فی المتن وحاشیتها من ظهور الحقیقة الواحدة فی الصور المتکثرة
بحسب المواطن فان الاخلاق الرذیلة والعقاید الباطلة التی هی محیطة بهم فی هذه النشاة هی بعینها جهنم التی
ستظهر علیهم وتحیط بهم فی النشاة الاخرویة فی الصور الموعود ظهورها علیهم کما انذرهم الشارع صلی الله علیه وسلم
من ان بها کذا وعقاربها وحیاتها کذا الی غیر ذلک من انواع عذابها فجهنم محیطة بهم حالا او ستقبالا
اما حالا فهی متحققة بصورة تلک الاخلاق والعقاید الباطلة واما استقبالا ففی الصور الموعود ظهورها علیهم
الا انهم ای الکفرة لا یعرفون ذلک ای لا یعرفون تلک الاخلاق والعقاید المحیطة بهم هی جهنم بعینها لکن فی هذه الصور
لعدم ظهورها ای لعدم ظهور جهنم فی هذه النشاة علیهم بتلک الصور الموعود ظهورها علیهم ولم ای الکفار لفرط جهلهم
بالحقایق وبانها فی کل موطن تتصور بصور یقتضیها احکام ذلک الموطن لا یعرفون الحقایق الا بصورها
المالوفة فی هذه النشاة فلا یعرفون حقیقة النار الا بالصورة المحرقة المعروفة وکذا سایر الحقایق واما النفس
المحیطة من حیث العلم بالحقایق وتنقلها ای بتنقل الحقایق فی الصور المتکثرة المتنوعة بحسب المواطن
فتعرف حقیقة الامر ای یعرف فی هذه النشاة ان الحقیقة التی هی الاعتقاد الباطل والعمل الرذیل مثلا المصور
فی هذه النشاة بالصور الوضیة القایمة بالغیر بعینها فی النشاة الاخرویة مصورة بالصور الجوهریة کصور الحیة
والعقرب والنار واذا وقع سیرها بطریق المکاشفة علی الجنة وعلی جهنم یعرف جمیع انواع نعیم الجنة وجمیع
انواع عذاب جهنم ای عملا من اعمال اهلها صارت مصورة فیهما بهذه الصور النعیمیة والعذابیة بل ینعکس
فی هذه النشاة ذلک ای الانتقال من صورة الی صورة المرات خیالها ای خیال صاحب تلک النفس المحیطة او مرات
خیال النفس وتذکیر الضمیر باعتبار الشخص واضافة المرات الی الخیال بیانیة ای ینعکس من عالم العلم الذی
هو ادراک النفس الی المرات الخیال التی هی مشکوة مصابیح النفس فتشاهد تلک النفس بمعاونة المرات التی
هی الخیال تلک الصور بعینها یعنی تشاهد النفس فی هذه النشاة الحقیقة فی الصورة التی هی لتلک الحقیقة
فی النشاة الاخرویة کفاحا ای مواجهة مشاهدة مع مشاهدتها للصور المحسوسة ایضا مع عدم غفلتها عن
صورها الدنیاویة یعنی تشاهد الحقایق فی هذه النشاة فی زمان واحد فی الصور الدنیاویة والاخرویة معا فان

النفوس المقدسة القوية لا يشغلها شان عن شان ولا يلهيهم موطن عن موطن بل يكون في الموطن الدنياوي
مطلعا على احوال الموطن الاخروي مع عدم غفلتها عن احوال الموطن الدنياوي والانبياء لم يكن هذا الحال الا كونهم بحيث
لا يشغلهم شان عن شان ولا يلهيهم موطن عن موطن اي اطلاعهم على احوال الموطنين معا دايما لهم بل يختلف
بحسب اختلاف خواص الاوقات وما يتبعها من الاحوال كما ورد في الحديث المشتمل على روية صلى الله عليه
وسلم الجنة والنار وهو عليه الصلوة والسلام في الصلوة حذاء الحايط مع شعوره الكامل بالصلوة وباحوال هذه
النشاة وربما اشغل بعض المكاشفين مشاهدة صور ذلك الموطن عن صور هذا الموطن يعني ربما يكون
بعض المكاشفين بحيث اذا شاهد في عالم المكاشفة صور ذلك الموطن يصير مغلوبا فلا يبقى له شعور بصور
هذا الموطن على عكس حال المحجوبين فانهم اشغلهم صور هذه الموطن عن الاطلاع على صور ذلك الموطن ثم اشار
الى مثال المكاشفة التي اشغلت مشاهدة صورة ذلك الموطن بقوله كما سمعت من استاذي العالم العامل محي الملة والدين
محمد قدس سره نقلا عن بعض من لاقاه من الثقات انه كان في بعض نواحي فارس رجل من الاولياء فدخل عليه
ذات يوم واحد من اهل الدنيا وكان ذلك الولي مستغرقا في حاله فلما نظر ذلك الولي اليه اي الى ذلك الواحد من اهل الدنيا
قال الولي لخادمه اخرج هذا الحمار من هذا البيت ولم يكن الولي في ذلك الوقت يرى منه اي من ذلك الواحد من اهل الدنيا الا
صورة الحمار وهي صورته الاخروية فاشغل الولي مشاهدة الصورة الاخروية لذلك الواحد وهي الصورة الحمارية عن الصورة
الدنياوية له وهي الصورة الانسانية ثم بعد ان زال الولي عن هذا الحال اخبره الخادم بما جرى فقال ما عرفت الا ما رايت
ولم اكن في ذلك الحال واقفا على ما تقول يا ايها الخادم قال في المتن وقوله اي اطلعت على سر قوله تعالى الذين ياكلون
اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا وقوله تعالى اي اطلعت على سر قوله خاتم الانبياء
صورة والفاتح معنى وحقيقة عليه وعلى اله وصحبه افضل الصلوة واكمل التحيات الذين يشربون في انية الذهب
والفضة انما يجرجر في بطونهم نار جهنم قال في الحواشي فان ظاهر الاية يدل على وقوع هذا الحال اعني وقوع كونهم
اكلين في بطونهم نارا في الحال اي في حال الاكل اموال اليتامى ظلما واما قوله وسيصلون سعيرا فيدل على ان وصولهم الى
السعير انما هو المستقبل فتدبر وكذا الحديث يدل على وقوع الجرجرة في الحال اي في حال شربهم في تلك الاواني والجرجرة اما بمعنى
الصب وهو الى الصب متعدي فيكون فاعل قوله يجرجر الضمير المستتر في يجرجر الراجع الى الذين ونار جهنم منصوب على
انه مفعول اي مفعول يجرجر واما بمعنى الحركة وهو لازم لا حاجة الى المفعول وفاعله نار جهنم وانت خبير بان الكلام
في هذا المقام لا يخلو عن اضطراب لان لفظ الحديث على ما وجدنا في نسخ هذه الرسالة انما يجرجر بصيغة مفرد

حيا

على هذا

فعلى هذا لا يمكن ان يكون فاعله الضمير العايد الى الذين لان الضمير العايد الى الذين لا يكون الا ضمير الجمع فيلزم
ان يكون لفظ الحديث يجرجرون بصيغة الجمع وهو مع انه مخالف للنسخ لا يمكن ان يكون لازما فاعله نار جهنم
لان النار مفرد فكيف يكون فاعلا للفعل الجمع هذا ويمكن الجواب عنه بانا نختار ان لفظ الحديث يجرجر بصيغة
المفرد كما هو الموجود في النسخ وفاعله المستتر فيه انما هو هو وهو راجع الى الذين باعتبار اللفظ المفرد في ضمن الذين فان
الذين وان لم يكن جمعا اصطلاحا الا انه موضوع لجمع المذكر فكما يجوز ارجاع الضمير المفرد الى الجمع باعتبار المفرد الذي
في ضمنه كما في المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية فكذلك ههنا ويؤيده ما في بعض نسخ الحواشي من قوله وفاعله
الضمير الراجع الى الذين بصيغة المفرد قال في المتن وقوله واطلعت على سر قوله صلى الله عليه وسلم ان الجنة قيعان وان
غراسها سبحان الله وبحمده قال في الحواشي فان الحديث يدل على ان هذا القول يعني قوله سبحان الله وبحمده بعينه
اي بلا تاويل ولا ارتكاب مجاز بل على حقيقته غراسها فكما انه في هذا الموطن ظهر في الصورة العرضية القايمة بالقايل
فكذلك هو بعينه في ذلك الموطن يظهر في الصورة الغراسية الجوهرية القايمة بذاته لا بشي اخر وهذا غير مستبعد
لدى الانفس المستعدة بتعقل الحقيقة الواحدة وظهورها في الصور المتكثرة على مقتضى احكام المواطن قال في المتن
الى غير ذلك من غوامض الحكم والاسرار الالهية قال في الحواشي منها اي من تلك الغوامض والاسرار الالهية حقيقة
قوله عليه الصلوة والسلام الدنيا مزرعة الاخرة فان الحديث يدل بلا تاويل على ان الدنيا مزرعة وان بذرها
الاعمال والاخلاق الحسنة والسيئة وان زراعتها تحصل في الاخرة ولا استبعاد فيه لدى النفوس السليمة لما بيناه
بقوله فانه كما ان البذر مادة ما ينبت منه بل هو الذي يظهر بعينه بعد انبساطه بصورة الشجرة واغصانها واوراقها
واثمارها فكذا الاعمال والاخلاق المكتسبة في الدنيا مادة الجنة والنار وهي الاعمال والاخلاق بعينها تظهر في ذلك الموطن
اي في النشاة الاخروية بصورتهما اي بصورة الجنة والنار وصورة ما في بصورة ما يظهر فيهما من اللذايذ والمكاره
ثم لا اشكال لي بعد ما سمعت وعرفت ما قررناه لك من التحقيق الا بقي اشكال في الشك الذي ياتيك في عبارة
المتن حيث قال في المتن شكوك وتحقيق لعلك تقول كيف يكون اي كيف يصير العرض القايم المحتاج في وجوده وقوامه
الى الغير بعينه هو الجوهر المستقل المستغني في وجوده وقوامه عن الغير وكيف يكون المعنى اي الامر المعنوي الغير المحسوس
جسدا محسوسا والحال ان الحقايق اي حقايق الاشيا ممتنعة التغير بذواتها لا سيما حقيقة العرض والجوهر والمعنوي
والمحسوس المقرر عندهم ان قلب الحقايق محال فنقول في تحقيق دفع ذلك الشك قد لوحنا اليك فيما اظهرنا عليك
وحققنا لديك ان الحقيقة غير الصورة حيث قلنا في صدد التبصرة فاذا تذكرت ذلك فتحقق ان الصور ولو عقلية

القولية ح

جسد انظ

غير الحقيقة بل هي ملابسها المختلفة عليها اه فانها اى الحقيقة فى حد ذاتها وصرافتها عارية عن جميع الصور
التى تتجلى بها لكنها تظهر فى صورة تارة وفى غيرها تارة اخرى والصورتان متغايرتان قطعا لكن الحقيقة
فى تينك الصورتين المختلفتين بحسب اختلاف الموطنين شئ واحد بعينه فلا تعدد فى الحقيقة فى حد ذاتها
فالحكم بان الحقايق متخالفة بذواتها انما هو صادر عمن لم يتحقق بحقيقة الحقيقة ولم يعرف من الحقيقة
الا الصورة فلم يميز بين اللب والقشر قال فى الحواشى وقد فصلنا مضمونه اى مضمون المبحث المعنون بالتكلم
والتحقيق فى الحاشية السالفة على هذا المبحث بلا واسطة فتذكر قال فى المتن تشبه ما اشبه ذلك الذى قررناه
لديك من ان الحقيقة الواحدة تظهر فى صورة تارة وفى غيرها اخرى اه بما يقوله اهل الحكمة النظرية يعنى ما شبه
ذلك القول منا بقول الحكماء حيث قالوا ان الجواهر باعتبار وجودها فى الذهن اعراض قايمة اى بالذهن محتاجة اليه
اى الى الذهن بهذا مذهب المحققين من الحكماء القائلين بان الاشياء بذواتها مرتسمة فى الذهن لا اشباحها ثم هى
اى تلك الجواهر التى باعتبار وجودها الذهنى اعراض قايمة بالذهن فى الخارج قايمة بانفسها مستغنية فى تحققها عن
غيرها فاذا اعتقدت حقيقة ما ذهب اليه الحكماء وقبلت منهم ان حقيقة واحدة بعينها تظهر فى موطن فهو موطن
الذهن بصورة عرضية محتاجة الى الغير وفى موطن اخر وهو موطن الخارج تظهر بصورة مستقلة مستغنية
عن الغير فاجعل ذلك اى ما اعتقدته حقا وقبلته تانيسا لك تؤنس به نفسك وتكسر به صولة نبو طبعك اى شدة اباء
طبعك عنه اى عن كون الحقيقة الواحدة بعينها تظهر فى موطن بصورة وفى اخر باخرى وقوله فى هذا النظر متعلق
بقوله فاجعل ذلك تانيسا يعنى اجعل فى هذا نظرك وفكرك فى ذلك ايها الحكيم قول الحكماء دليلا اقناعيا لجواز ظهور الحقيقة
الواحدة فى الصورة العرضية تارة وفى الصورة الجوهرية اخرى واقنع بهذا القدر من العلم واستطرق على باب الفياض
الكريم حتى يأتيك اليقين وتصعد الى الافق المبين وترى بعين العيان ما عجز عنه ذلك عند كونك من اهل الذوق
والوجدان بتاييد الملك المنان وسيجيء لهذا المضمون زيادة تحقيق وتفصيل وتوضيح عن قريب فى الحاشية
المتعلقة بهذا المقام وتشرف بعطو على ايا تيك اى حتى يأتيك اليقين وتشرف على حقيقة قول سيدنا النبى المبعوث
ليتمم بناء النبأ والانباء النوم اخ الموت وتشرف على حقيقة قول صاحب سره ومدينة علمه وعلى افضل
الصلوة والسلام الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا قال فى الحواشى قوله فاذا اعتقدت ان حقيقة واحدة تظهر
فى موطن بصورة عرضية محتاجة وفى موطن اخر بصورة مستقلة الى آخره انما قال بصورة مستقلة ولم
يقل بصورة جوهرية مع ان الحقيقة الجوهرية لا تظهر فى الخارج الا بصورة جوهرية لئلا يتوهم ان الجوهرية

مخصوصة

مخصوصة بالوجود الخارجى فانه اى كون الجوهرية مخصوصة بالوجود الخارجى مخالف لما اصطلح عليه اهل
ذلك الفن اى اهل الحكمة النظرية فانهم عرفوا الجوهر بانه الممكن الذى اذا وجد فى الاعيان اى فى الخارج لم يحتج
الى محل يقومه فيصدق عليه اى على الجوهر مع وجوده فى الذهن اى مع كونه موجودا ذهنيا ومع افتقاره اليه اى الى
الذهن انه ممكن اذا وجد فى الخارج لا يحتاج الى محل يقومه والى هذا اشار بقوله انه لا يحتاج الى المحل المقوم
فى الوجود الخارجى وعرفوا العرض بانه الممكن القايم بالغير فالجوهر الموجود فى الذهن مع كونه موجودا فى الذهن
جوهر وعرض معا لصدق تعريفهما عليه والجوهر الموجود فى الخارج جوهر لا عرض لعدم صدق تعريف العرض
عليه فالتشبيه اى تشابه ما ذهب اليه اهل التحقيق من ان الحقيقة الواحدة تظهر فى موطن فى صورة وفى اخرى فى اخرى
بما ذهب اليه الحكماء من ان الجواهر باعتبار وجودها فى الذهن اعراض قايمة به محتاجة اليه وباعتبار وجودها فى
الخارج قايمة بانفسها مستغنية عن غيرها انما هى فى ان العرضية ثابتة للجواهر باعتبار وجودها فى الذهن فتلك
المشابهة منتفية عنها اى عن الجواهر باعتبار الوجود الخارجى فقط ولما لم يكن ذلك اى ما يقوله اهل الحكمة النظرية
ملاك الامر اى لما لم يكن ذلك معتمدا عليه عند الطايفة الصوفية اذ ثبوت المطالب عند اهل الحكمة النظرية ليس
الا بالنظر والاستدلال ولا اعتماد عند هذه الطايفة العلية على النظر والاستدلال بل العمدة عندهم على ما يحصل
الذوق الصحيح بطريق الكشف والوجدان لكان عطف على قوله لم يكن ومندرج فى حيز لما يعنى لما لم يكن ذلك ملاك الامر
ولما كان الغرض منه اى من ذكر ما يقوله اهل الحكمة ومن تشبيه ما هو المقرر عند الصوفية بما يقولونه تانيس المستوحشين
الممارسين لذلك الفن اى الحكمة النظرية وتخفيفهم بالتدريج على ما هو المقرر عند هذه الطايفة حتى لا ينبو اى لا ينفر
طبعهم اى طبع هؤلاء المستوحشين عنه اى عما هو المقرر عند هذه الطايفة لمنافرة اى لمنافرة ما هو المقرر عند الطايفة
ومباينته لما تعودوه المستوحشون الممارسون لفن الحكمة النظرية فانهم تعودوا على ان الحقايق ليست الا الهياكل
المحسوسة والصور المالوفة المعروفة لكل حقيقة فلو القى اليهم ما هو المقرر عند الطايفة من ان الحقايق مغايرة
لجميع الصور بل ليس ثمه الا حقيقة واحدة مغايرة بالذات لجميع الصور لكنها تظهر فى تلك الصور المتكثرة المتخالفة
بحسب تخالف مقتضى المواطن لنفر طبعهم عنه بالمرة لعدم الفهم بمثل هذا المضمون بل المناسب ان يلقى اليهم هذا المضمون
مع تذكير مضمون شبيه له من المضامين المثبتة فى الفن الذى هم يمارسونه ليوانسوا به حتى يأتيهم اليقين ويخلصوا
من ربقة القيل والقال ويعتصموا بحبل الذوق والوجد والكشف والحال فقوله قال فاجعل ذلك تانيسا لك اه جواب لما
يعنى لما لم يكن ذلك ملاك الامر اه قال فاجعله تانيسا لك ولم يقل فاجعله حجة وبرهانا لك قال فى المتن زيادة كشف لما رايت

الحقيقة الواحدة كيف ظهرت على الصورة العاقلة بصورة وحدانية لطيفة مجردة ثم ظهرت تلك الحقيقة بعينها
على الحواس بصور منحطة الى كثيفة ومادية فكانها اى الحقيقة نزلت مع النفس عن مرتبة تجردها ووحدتها الى الكثف
والتعدد فاذا وصلت النفس في سيرها الوجودي الى مرتبة الحواس وصلت هي اى الحقيقة الوحدانية في حد ذاتها الى
غاية الكثرة واذا ترقت النفس في سيرها الشهودي الى مرتبة التجرد توحدت هي اى الحقيقة فالحقايق مع النفس صعودا
ونزولا فهي اى الحقايق اذن اى اذا ثبت انها مع النفس صعودا ونزولا موجودة في النفس لا خارجا عنها لانها اذا كانت
موجودة في الخارج كانت ظهورها بالصور الموجودة في الحواس والحواس كما عرفت انها مراتب النفس في نزولها
واذا كانت موجودة في الذهن كانت ظهورها بالصورة الموجودة في العقل والعقل ايضا كما عرفت انها مرتبة بينة
في صعودها وهي اى النفس تصاحبها اى تصاحب الحقايق في مواطنها المختلفة وتنصبغ اى النفس في كل موطن من
مواطنها اى مواطن الحقايق باحكامه اى باحكام ذلك الموطن ومقتضياته من الوحدة والكثرة واللطافة
والكثافة هذا ويمكن ان يحمل في ارجاع بعض تلك الضماير على عكس ما عملنا بان يرجع الضمير في قوله وهي الى الحقايق
وفي تصاحبها الى النفس وفي مواطنها ايضا الى النفس والمستتر في تنصبغ والبارز في مواطنها الى النفس والى الحقايق وعلى
التقديرين مآل المعنى واحد فتفطن ومن ثمة اى ومن اجل ما قررته لديك قلنا ان شان العلم تكثير الواحد اذا كان العلم
بواسطة الحواس وتوحيد الكثرات اذا كان بلا واسطتها بل بمحض القوة العاقلة هذا ولقربانيك الان لهذا زيادة بيان
وتوضيح بما قال في الحواشي وسم به اى لم هذا المبحث بزيادة كشف لانه تفصيل لما سبق في الفصل السابق وما ذكر فيه
الفصل ظ لا اخفاء فيه قوله اى قول الماتن ان شان العلم تكثير الواحد وذلك في العلم التفصيلي المتحصل بما يلي الجنبة
السافلة من النفس ونهايته اى نهاية العلم التفصيلي بحيث لا مزيد عليه في التفصيل هو العلم في المشاعر الظاهرة
قوله وتوحيد الكثير وذلك في العلم الحقيقي الاولى الاجمالي المتقوم بما يلي الجنبة العالية من النفس وكماله اى كمال ذلك
العلم الحقيقي في المدرك الشهودي المعبر عنه بنور الولاية وهي اى نور الولاية مرتبة من مراتب صفاء النفس وبها علا اعلى
المراتب لا مزيد عليه وان كان لها اى للنفس مراتب متفاوتة ويليه في الشرف مرتبة الذوق فهو قد يكون فطريا وقد
يكون مكتسبا كما في طبع الشعر والالحان والبلاغة وغيرها الا ان الذوق الفطري الذي يلي مرتبة عين الوجود جدا ولو
وجد لا يستغني بالكلية عن المحافظة بخلاف ذوق طبع الشعر والالحان وما يقرب منهما لكن ذلك واضح لا خفاء فيه
على من سقاه الله من خمر لا فيها غول واما من لم يذق فلم يعرف ولا يعرف ما لم يتذوق اذاقنا الله واياكم من نحو معرفته
انه على كل شئ قدير قال في المتن رمز فالتميز وفي بعض النسخ فالميز الذي هو محتد الكثرة بل التميز الذي محتده واصله

الكثرة

الكثرة لان وجود التميز لا يمكن بدون الكثرة لكون الكثرة والتعدد ماخوذا في مفهومه فافهم انما هو بالنفس
لما عرفت من ان الحقيقة واحدة في حد ذاتها وحدة حقيقية وانما تعددت وتكثرت بالصور التي تلزمها عند تنزلها
مع النفس عن مرتبة تجردها ووحدتها الى عالم الكثف والتعدد فاذا وصلت النفس هبوطا الى مرتبة الحواس وصلت
الحقيقة الى غاية الكثرة واذا ترقت النفس صعودا الى مرتبة التجرد توحدت الحقيقة اى رجعت الى وحدتها
مع النفس وتابعة لها صعودا او هبوطا وفي النفس لما عرفت ايضا من قوله فهي اذن موجودة في النفس لا خارجا عنها
فالفا في قوله فالتميز للتفريع على المبحث السابق يعني اذا كانت كثرة الحقايق ووحدتها بالنفس ووجودها مع النفس
فالتميز الذي هو موقوف على الكثرة انما هو بالنفس وفي النفس لما عرفت ان كل ذلك انما هو بالنفس وفي النفس فاذا تمحضت
بحر بصيرتك وعين حقيقتك عنها اى عن النفس وعما يطرا عليها من التعدد والكثرة والكثافة في مداركها وهبوطها
وتنزلها الى العالم السفلي ومن الوحدة والتجرد واللطافة في معارج صعودها وترقيها الى العالم العلوي وجدت اشياء
من الاشياء الاعيان هي عين الاعيان ومحيط جميع الاكوان ساذجة اى عارية عن كل مميز وغيرية اذ الميز والغيرية
كما قررناه كله موقوف ومتفرع على التعدد والكثرة بل ما اوجدت كلمة ما نافية والواو مضمومة والجيم مكسورة يعني بل
لم تكن انت موجودا اذ وجدت بفتح الواو والجيم اى اذا وجدت العين الساذجة لانك لو وجدت لما وجدت عيناه
ساذجة فافهم فاطفاء المصباح اى مصباح العقل والفكر والنظر فقد طلع الصباح اى صباح الحقيقة من
مطلع الفطرة قال في الحواشي وجه عنوان هذا المبحث بالرمز ظ لان مطالبه ومقاصده مذكورة بطريق الرمز
والايماء لا بطريق الكشف الحاصل بالتفصيل الشامل كما اشار اليه بقوله ولما كان من حق الرمز كونه بين الكشف
والكتم لا كشفا ولا كتما كتبها لم يرخص بحال التعرض لمزيد الكشف والتفصيل هذا اشارة الى الجواب عن
سؤال مقدر كان سائلا يقول لما كان مقاصد هذا المبحث مذكورة في المتن بطريق الرمز والايماء كان المناسب
ان يبينها في الحاشية بيانا وافيا وكشفا كاشفا كافيا فاجاب عنه بان ما هو حق الرمز ومناسب لحاله لا يرخص ذلك
والا لا يكون رمزا وهذا اى هذا المبحث المعنون بالرمز قلب هذه اللمعة المراد بهذه اللمعة مسئلة تكثر الواحد الحقيقي
في تنزلات النفس وانحطاطها باعتبار مقتضيات المواطن وتوحد كثراته في ترقياتها وصعودها الى عالم التجرد وهذه
المسئلة زبدة مسايل علم التوحيد وعمدتها عند الطايفة الصوفية القايلين بوحدة الوجود بل المسئلة من
مسايل هذا الفن الاول لما رجع الى هذه المسئلة فهذه المسئلة كثمينة القلادة بين مسايل الفن فلذلك سماها
باللمعة وكان هذه اللمعة اصل ومرجع لساير مسايل الفن فكذلك ما رمز وسوغ اليه في هذا المبحث من ان التميز

والكثرة انما هما بالنفس وفي النفس ومن انه عند الاغماض عنها وعما يطرأ عليها يكون كل شيء هالكا الا وجهه
فذلكة واصل وعمدة ونتيجة لهذه اللمعة اذ ليس للطالبين مطلوب ولا للعاشقين معشوق ومرئت فهذه سواده م
اللمعة بمنزلة جسد الانسان وهذه الرموز المومى اليه في هذا المبحث بمنزلة قلبها واصلها الذي ساير اجزائها بمنزلة
فروعها وشعبها والسوابق واللواحق اي المباحث السابقة على هذا المبحث والمباحث اللاحقة به كافية في تحقيق
اي في تحقيق ما رمز ويومى اليه في هذا المبحث لمن له قلب والقى السمع وهو شهيد ولا يخفى عليك ان هذا ايضا جواب عن
سؤال من قال اذا كان هذا اصل جميع المطالب والسؤال كل المآرب فما بال المصنف جعله محتجبا بحجاب الرمز
ومستورا وراء نقاب الايماء فتدبر قال في المتن تتمة قال في الحواشي وسمه اي هذا المبحث وعنونه بها اي بالتتمة
لانه مذكور فيما سبق بالقوة فهيهنا تتمة عليه قال في المتن فالنفس كما ظهر فيما سبق مادة جميع الصور وارض كل الحقائق
العرفية والافلاك حقائق بل الحقيقة واحدة في الحقيقة منها اي من النفس نبتت اصولها اي اصول الحقائق او الصور
والمعنى واحد وفيها اي في النفس نبتت فروعها فهو اي النفس فالتذكير باعتبار الخبر وهو الكتاب الجامع والاسم الاعظم
والعرش المحيط الذي هو مستوى الرحمن المفيض بالرحمة الايجادية ظهور جميع الممكنات بتفاصيلها مضمون
الجميع وبها وفيها كما سبق تعدد النفس الواحد في ذاته فالحقيقة كما سبق ايضا واحدة ما دامت عقلا صرفا فاذا تحركت واضح م
بالطبع وظهرت في النفس اي صارت النفس صورة لها تعددت بما للنفس بما لها من الاستعداد الذاتي لقبول احكام
التنزلات فصارت الحقيقة الواحدة التي هي العقل الصرف بسبب ظهورها في النفس عددا وهذا اي صيرورة العقل
عددا بسبب تنزله في النفس معنى قول قدماء الاساطين من الحكماء العدد عقل متحرك فاعرفه فقد كشفت لك الامر بعيد
ما يمكن كشفه قال في الحواشي قوله تعددت بما لها من الاستعداد اشارة الى ما بين لفظي العدد والاستعداد من الاشتراك
الاشتقاقي المنبئ على الاشتراك فيما بين معنيهما هكذا عبارة الحواشي في النسخ التي رأيناها ولا يخفى ان الظاهر ان كلمة
من في قوله من الاشتراك الاشتقاقي بيان الموصول في قوله الى ما بين لفظي العدد والاستعداد وانت خبير بانه
لا يتم الكلام لان خبر ان ليس بموجود في الكلام فلا بد ان نرتكب حذف الخبر ويكون تقدير الكلام اشارة الى ان ما بين
لفظي العدد والاستعداد شيء من الاشتراك الاشتقاقي الخ او نحكم بان لفظ ان في قوله الى ان ما بين زائد صدر عن
قلم الناسخين ويكون اصل النسخة هكذا اشارة الى ما بين لفظي العدد والاستعداد فيتم الكلام بلا ارتكاب
الحذف فتدبر ومن تتبع اللغة العربية المعربة عن كنه الكلم وجد فيها لطايف مخصوصة عن اصول الحقايق كما
تعرض لتفصيل نبذ منها بعض المتأخرين من اهل الذوق الكامل جزاه الله تعالى عن طلبة الحق خير جزاء قال في المتن

تكملة

النفس ر

تكملة ثم ان النفوس لما تشوفت امر الظهور اي امر ظهور الحقيقة الواحدة الازلية بالصور المتخالفة
كما اشار اليه بقوله فالتميز الذي هو محل الكثرة انما هو بالنفس وفي النفس ثم بقوله فالنفس مادة جميع الصور
وارض كل الحقايق الخ اقامت اي النفس امر الاشعار بنفسها الهوائي المقطع بالتقطيعات الحرفية فهكذا
النفس الرحماني اي الوجود العام القابل المستعد لظهوره وتعينه بالصور والتعينات الغير المتناهية ظهر
فيها وبها بصور الحقايق المتعددة على ما صرح به حيث قال وبها وفيها تعدد النفس الرحماني الواحد
ذاته ظهرت نفسها الانساني بضلعيها وفيها بصور الكلمات المختلفة فكانها اي كان الكلمات صدى
لاصل الحقايق المتعددة التي ظهرت النفس الرحماني بصورها بسبب النفس وفي النفس او كانها عكس لصورها اي
لصور تلك الحقايق انعكست تلك الصور منها اي من تلك الحقايق او من النفس التي انطبعت الصور بها
وفيها الشدة صقالتها اي لشدة صقالة النفس التي تلك الصور بها وفيها الى ما يناسبها اي المناسب النفس
من الهواء لما بينها اي بين النفس الهوائي وبين الروح الحيواني الذي هو مستواها اي مستوى النفس ومتعلقها اولا
اي ابتداء من المجانسة فان الروح الحيواني كما بين في محله جوهر هوائي فقوله من المجانسة بيان للموصول
في قوله لما بينها وبين الروح الحيواني ثم ذلك الصدى ما رجع الا الى النفس او تلك العكوس ما ظهرت الا عليها اي
على النفس فرجع الامر اي امر التعدد والتكثر كله الى النفس فاذا رجعت انت الى الله تعالى بان اغمضت عين بصيرتك
عن النفس وعما يطرأ عليها من الامور فقد تم الامر اي امر التوحيد وكونك من الموحدين الواصلين الى المقصد
الاقصى الا الى الله تصير الامور قال في الحواشي قوله تكملة في تحقيق النفس الانساني ووجه التطبيق بينه وبين النفس
الرحماني ووجه العنوان اي وجه عنوان هذا المبحث بالتكملة ظ لان الغرض الاصلي من الرسالة تحقيق المبدأ الذي
هو التنزلات الى الادنى الى ما بينه من الصور والشؤن والتعينات والمعاد الذي هو الترقي والتصعد الى الاصل بقدر
الاستعداد وقد حصل ذلك التحقيق المبدأ والمعاد بما سبق من الفصول لكن الاشارة الى بعض اللطايف
المتعلقة بالكلام تكمل هذا المقصود الذي هو الغرض الاصلي من الرسالة على ما عرفت فانه اي الكلام اخص خواص
النفس التي هي مرجع الكلام قال في الحواشي قوله فكانها صدى لاصل الحقايق اه بمعنى كان الكلمات صدى لتلك
الحقايق وكان الحقايق باعتبار صورها العينية لتلك الكلمات صدى لها او تلك الحقايق صور اصلية والالفاظ اصوات عجيبة صح
عكسها اللايح على مرآت الهواء الشدة صقالة النفس واستعدادها الصقالة ظهورها في الصيقل من الصور المناسبة لها
ويحاذيها والمناسبة بين النفس والهواء المجانسة للروح الحيواني الذي هو متعلق النفس ابتداء فان الروح الحيواني

جوهر هوائي وبهذه المناسبة اقتضت انعكاسي ذلك الصدا اليه والله اعلم كل ذلك واضح غير محتاج

الى الشرح قال المتن ختم ووصية قد اودع في تلك الفصول المذكورة في هذه الرسالة اصول وقواعد كلية

لخصوصيات مسايل علم التصوف على مشرب الصوفية القايلين بوحدة الوجود فان استقنتها اي اتقنت

تلك الاصول فقد سهلت عليك الغوامض الابية وانقهرت لديك الحقايق الخفية فضنها بالضاد المهملة اي

احفظ تلك الاصول المودعة في تلك الاصول [الفصول] وامنعها عن غير اهلها ولا تضنن بالضاد المعجمة اي لا تبخلن بها

اي بتلك الاصول على اهلها اي لا تمنعن من اهلها فان ترك الاول اي ترك صيانتها وحفظها عن غير اهلها

ضلال واضلال موجب وسبب لضلالك ايها التارك والاضلال لمن اعطيتها له وفعل الثاني اي فعل الضنة

والبخل ومنعها عن اهلها ظلم منك على اهلها وبال عليك بما البخيل فعليك بتوقف الاستفاء الى يطلب معرفة الاهل

لهذه المعارف الالهية وذلك المعرفة لا يكون الا بكثرة الاختبار والتجربة بانواع التجربات واياك والاغترار بظواهر

الاثار اذ لا اعتداد بها لان كثيرا من الاشخاص يدل اثارهم على اهليتهم وهم في نفس الامر في غاية الانهماك ونهاية

الاستهلاك في تيه الضلال فهذه الطبقة العلية اعز في الناس من الكبريت الاحمر بل لا يكاد يوجد الا في الاقل الاندر

واعلم ان ما يلحقك من التوءدة اي من التاخير والمنع في سوقها اي في سوق هذه الحقايق الى اهلها اهون مما

يلزمك من افشائها عند غير اهلها فان الاول منعها عن اهلها تاخير في اداء الحق والثاني اي افشائها عند غير

اهلها تفويت والموخر متدارك دون الفايت وانت تعلم ان الزمان قد فشى فيه الحسد والعناد وشاع الجهل و

الاضرار في البلاد فكن على البصيرة في امرك ذا عزيمة في سرك وجهرك وكن بتقي ان بث الحقايق الى غير اهلها

مذموم في الطرايق وقد تواردت على ذلك الانذارات النبوية وتعاضدت الاشارات الولوية اي المنسوب

الى الولي ولا يضيق صدرك ممن ينكر قدرك وكن كما قال افلاطون لا يضرك جهل غيرك بل عليك اي الزم عليك بنفسك

وكن متعرضا لنفحات الله في ايام دهرك فان للاوقات خواص يعرفها العارفون واذا اوردك زايد النظر اي النظر

الوثيق هذا المرتع اي هذا المنزل المقدس والموقف المونس فقل لاهلك من القوى المدركة امكثوا اني انست نار العلم لعلكم

منها بقبس او اجد على النار هدى واخلع نعليك انك بالوادي المقدس طوى ولا تغتر بخيال اهل الجدال فان سحر غرض

والقي ما في يمينك تلقف ما صنعوا انما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث اتى ولا تنسني في اوقاتك واشركني في صوالح

دعواتك والصلوة والسلام على القدوسيين خصوصا سيدنا سيد الخلق في الكل واله وصحبه اجمعين والحمد لله

رب العالمين قد تم تحريره بيمين مولفه الفقير المحتاج الى ربه الغني محمد بن عبد الرسول الصديقي الشهير بجلال الدين الدواني بعد

العشا

العشا الاخيرة من ليلة الخميس الثامن عشر من شهر جمادى الاخرى سنة اثنين وسبعين وثمانمائة من الهجرة

النبوية قال في الحواشي قوله فان ترك الاول ضلال واضلال من حيث اضاعة بضاعة تلك النفايس ووضعها

عند من لم يعرف حقها ولا يتمكن من القيام بواجب حفظها والعمل بمقتضاها حالا او قولا او فعلا وقوله اضلال

من حيث ان الملقى اليه الذي هو من غير اهلها اذ لم يفهم حقايقها تشوش عليه ما تقرر له من المجملات الخفية

المنطبقة على التفاصيل المكلف بها العامة الذي اخذها عن السنة حملة الشريعة الحقة فضل اي فصار ذلك الملقى

اليه تايها في مهاوي الحيرة وضل ضلالا بعيدا ولهذا ترى اكثر منتسبي زماننا في المعارف قد ضلوا بمصاحبتهم

ايمتهم ومجالستهم اجلتهم كانهم يستفيدوا منهم الاخباث الاعتقاد ورذايل الاخلاق وفرط الاعجاب بهم

وبما سمعوا به من صرف الدهر من انتظام امور معاشهم وقوله وفرط الاعجاب بهم اه مجرور على انه معطوف على

مصاحبتهم في قوله قد ضلوا بمصاحبتهم اي وبفرط الاعجاب اه ولا يكادون يفقهون قولا ولا يستطيعون حولا

ترى لعاليهم الذين حفظوا من كتب الصوفية كلمات ما لهم علم بموارديا ومشاعرها وينقلون تلك الكلمات لا على

وجهها بل يحرفون الكلم عن مواضعها جعلوا ما لا يشمون رايحته من كتبهم جعا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا

اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا اعاذنا الله وساير المسلمين من الضلال والذلل ووفقنا لما يعيننا من

الفعل والقول والعمل والحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيد فضله والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه

وتابعيه واحبابه والحمد لله رب العالمين وقد تم تحرير الاصلين الممتزجين بالتوضيحات الملحقة بهما على يد مولفها

العبد الضعيف القليل البضاعة في العلم استطاعة الفقير الحقير الشهير بملا شيخ الكردي قبل الظهر الاول من الاربعاء

الثامن من شهر رجب المرجب سنة ثمان عشر بعد الالف من الهجرة النبوية في المدينة المنورة على ساكنها الصلوة

والسلام الاكملات الاتمات وانما صرفت عنان القلم عن الحاق التوضيحات بالفصلين الاخيرين اعني التكملة والختم

والوصية لكونهما واضحين مستغنيين من التوضيح والتوضيح ههنا من تحصيل الحاصل وتكميل الكامل حسبي الله ونعم الوكيل

وبتوفيق التتميم والتكميل باتمام الجامع ... برسم استاذ الفاضل الكامل البحر اللامع المدقق النابغ الاوحد

المحقق رئيس الفقهاء واعلم علماء الزمان [الامكان] الذي يتوض عنده جميع الطالبين من الاقرباء والاحباء والبعداء والامراء

والمساكين والاعداء ... سوى الذليل الكيل بكيل الحرمات والمتبول بتبل الهجران المخلص لما دار الفرقدان

وان لم ينهدم على نبات الظلم والطغيان وبغض مني عين الشفقة بين الاقران ولا يبالي الى بالمطلق الا بكرامة

بكره اهل الزمان اللهم احفظ واصلح مهجه بحرمة ليلة القدر وشهر رمضان وبحق سبكه عدنان واله واصحابه اجمعين الى الحمد

[illegible]